ABDULHAY ZALLOUM

د. عبد الحي زلوم

أزمة نظام

الرأسمالية والعولمة في مأزق



أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق (اقتصاد سياسي)
د. عبد الحيّ يحيى زلّوم/ مؤلف من الأردن
الطبعة الأولى، 2009



المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي: بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم،
ص. ب 5460 - 11 ؛ تلفاكس: 751438 / 752308 1 00961

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان، ص. ب 9157، هاتف: 5605432 6 00962 ، تلفاكس 5685501 6 00962
e-mail: info@airpbooks.com ; website: www.airpbooks.com

تصميم الغلاف: دار الفنّ للتصميم/ عمّان، الأردنّ
الصفّ الضوئيّ: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعي: المطابع المركزيّة/ عمّان، الأردنّ

ISBN: 978 - 9953 - 36 - 243 - 2

د. عبد الحـي زلّوم

أزمة نظام

الرأسمالية والعولمة في مأزق



صدر للمؤلف

بالعربية :

- نذر العولمة : هل يستطيع العالم أن يقول لا للمعلوماليـة.
- إمبراطورية الشر الجديدة : الإرهاب الدولي ضد الإسلام .
- حروب البترول الصليبية : والقرن الأمريكي الجديد.
- أمريكا بعيون عربية.
- أزمة نظام : الرأسمالية والعولمة في مأزق .
- أمريكا إسرائيل الكبرى : تاريخ أمريكا الحقيقي في الشرق الأوسط

بالإنجليزية :

- The Globalization Gospel: Can the world say no to infofinancialism.
- Painting Islam As The New Enemy: Globalization & Capitalism in Crisis.
- Oil Crusades: America Through Arab Eyes.
- AMERICA A HUGE ISRAEL: Israel a Small America

بالألمانية :

- Das Neue Feindbild Islam: Globalisierung und Kapitalismus In Der Krise.

إنها أزمة نظام...

البروفيسور جيفري غارتن، أستاذ علوم التجارة والتمويل الدولي في جامعة ييل Yale ومساعد وزير التجارة الأمريكي الأسبق في إدارة كلينتون، يرى أن ترليونات الدولارات التي تم ضخّها لتاريخه لم تخفف من الانحدار السريع للاقتصاد الدولي، ويرى أن الجواب هو بضخ ترليونات أخرى وبأقصى سرعة، وهذا بعض ما جاء في مقالة له في عدد نيوزويك ٢٠٠٨/١٢/٢٢:

«أصبح الآن واضحاً بشكل يثير الذعر أن خطط الإنقاذ العالمية الدراماتيكية غير المسبوقة في حجمها أو ما حوته من ابتكارات خلاقة ما زالت غير كافية وأنها غير مناسبة على الإطلاق... إننا نقف على شفا مصيبة سوف لن تقف فقط عند انهيار النظام البنكي وتعميق التباطؤ الاقتصادي العالمي، والتي سيتمخض عنها قلاقل وحالة من عدم الاستقرار السياسي كبيرة». يقول غارتن إنه يكتب هذا وهو يعلم أن ما قدمته الحكومة الأمريكية لتاريخه من دزينة من حزمات الإنقاذ، والتي شملت ٢٠٠ بليون دولار لإنقاذ شركتي رهن العقارات: Fannie Mae وFreddie Mae بالإضافة إلى ما قدمته من ضمانات بـ ١,٤ تريليون دولار للقروض بين البنوك، ويضيف: «هذه هي المشكلة. وبناءاً على كيفية احتساب المبالغ فهي تصل إلى ٨ تريليونات دولار... أي أكثر من مجموع مشاريع الحكومة الاتحادية كافة طوال القرن العشرين بأكمله، بما في ذلك تكاليف غزو

العـراق ومشـاريع الصـفـقـة الجـديدة أيام الكسـاد الكبـيـر، وخطة مـارشـال لأوروبا بل وأكثر من مصاريف الحرب العالمية الثانية، والتي كلفت بدولارات اليـوم ٣,٦ تـريليـون دولار... أمـا أوروبا فلم تكن أقل اندفـاعـاً... حيث إن مـجـمـوع مـا ضـخـتـه أوروبا لبنوكها كان ٢,٣٦ تريليـون دولار، مقـابل ٣,٢٥ ضخته الولايات المتحدة».



«إن الأنظمة المنافسة للنظام الرأسمالي من فاشية واشتراكية وشيوعية قـد انهـارت جـمـيـعـهـا. ولكن، بالرغم من أن المنافسين قـد أصـبـحـوا طي الكتـمـان في كـتـب التـاريخ فـإن شـيـئـاً مـا يـبـدو وكـأنه يهـز أركـان النـظـام الرأسمالي نفسه»

البروفيسور ليستر سي ثورو

كتاب: مستقبل الرأسمالية (١٩٩٧)



هذه ثمار النظام الرأسمالي الأمريكي على مواطنيه:

«منذ أن قـام أحـد الطلاب سنة ٢٠٠٧ بقـتل عـشـوائي لـ ٣٢ مـن زمـلائه في جامـعـة فيـرجـينا للتـكنولوجيا، وخبـراء علم النفس يبحثون عن الجواب، دراسة جديدة قام بها باحثون من جامعة كولومبيا والمعهد الوطني للصحة ومعهد الدراسـات النفسية لولاية نيـويورك بَيّنتْ نتائج قـائمه: حـوالي نصف الأمريكيين ممن هم في سن طلبة الجامعـات يعانون من أضطرابات نفسية بينما أقل من الربع يسعون إلى طلب العلاج.»

مجلة تايم، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ - ص (١١)

الفهرس

من كتب د. عبد الحي زلوم

ولقد ارتقى أهل النظام المعلومالي الانجلوأميركي - بالمادّية والنمو الاقتصادي ليجعلا منهما دينا ما أنزل الله به من سلطان، وبدلاً من أن يُسخّر النمو لخدمة المجتمع، سُخّر المجتمع لخدمة النمو، وجيّر بكله إلى طبقة الواحد بالمائة. إن نظاماً آخر يجمع بين النمو والعدل والأخلاق قد أصبح مطلباً عالمياً وفي عالم القرية الصغير فإن البحث عنه يجب أن يكون عالمياً.

من كتاب نذر العولمة (١٩٩٨)



لقد كان النظام المالي الأنجلو- أميركي يعاني من أزمة، والحروب التي ستلي ١١ سبتمبر قد تساعد على إعادة صياغة النظام العالمي الجديد. إن من طبيعة الرأسمالية الانجلو- أميركية أن تروّج للحروب كحلول لمعالجة حالات الكساد والركود الاقتصاديين وربما الإخفاق الحالي للنظام كله. وكانت مظاهر ضعف النظام بكليته وهشاشته صارخة الوضوح، فقد أظهرت النتائج المالية للربع الثالث من عام ٢٠٠١ قبيل ١١ سبتمبر ما يدعو إلى قرع جرس الإنذار..

وفي ٢٠٠١/٤/١٦، قارن تشامبرز ما يحدث حالياً وبين «فيضان لم نشهده منذ ١٠٠ عام» يضرب صناعة التقنية. ولم تقتصر أهمية ذلك على أنه حدث خلال حياتنا، بل لأنه جاء بزيادة ٥ أضعاف عمّا كنا نتوقعه... لم نبنِ أبداً أنماطاً بإمكانها مواجهة كارثة بهذه الضخامة...»

وخلال الفترة بين ١٠ مارس ٢٠٠٠ ونهاية الربع الاول من ٢٠٠١، تراجعت قيمة أسهم ناسداك Nasdaq السوقية من ٦,٧ تريليون دولار إلى

٢,٣ تريليون دولار. وهبطت أكبر ست شركات على مؤشر ناسداك من مستوياتها العليا في عام ٢٠٠٠ (٢,٣٦٢ تريليون دولار) إلى ٩١٤ مليار دولار

من كتاب إمبراطورية الشر الجديدة الصادر سنة ٢٠٠٣

❖❖❖

هناك أربعة أو خمسة من بنوك نيويورك تتحكم بتجارة الأسهم، أكبرها سيتي غروب Citigroup، ومورغان تيشيز، وتملك هذه البنوك تأثيراً هائلاً على النظام المالي العالمي، وفي حالة انهيارها كما حصل مع LTCM، سينهار النظام المالي العالمي برمته.

من كتاب حروب البترول الصليبية الصادر سنة ٢٠٠٥

❖❖❖

غير أن معدلات الفائدة العالية تهدد الاقتصاد الغارق في الدين، وبخاصة الديون العائلية الخاصة وديون رهن المنازل. ففي الأشهر الأخيرة، كانت ٧٠٪ من إجمالي ديون رهن المنازل مسجلة بمعدلات دين عائمة. وإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة، وكذلك معدلات الكلفة حالياً، فإن ارتفاع هذه المعدلات سيجعل أصحاب المنازل في وضع لا يسمح لهم بتسديد الأقساط الشهرية، الأمر الذي سيتسبب بأمواج من الإفلاسات كما حصل في الثلاثينات، ولكن على نطاق أسوأ.

وفي حالة حصول ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة الأمريكية، فإن ملايين العائلات الأمريكية الغارقة في الديون، ستجد نفسها فجأة مجبرة على التخلي عن منازلها بعد أن أصبحت غير قادرة على تحمل كلفة الفائدة العالية. مثل هذا الوضع سيضرب البنوك، التي ستجد نفسها أمام رهونات

عقارية بمليارات الدولارات، وقد أصبحت غير ذات قيمة، وهو ما سبق وحصل في الثلاثينات.

من كتاب حروب البترول الصليبية الصادر سنة ٢٠٠٥

❖❖❖

وكمعظم الإمبراطوريات التي توالت في التاريخ، فإن الإمبراطورية الأمريكية زرعت بذور فنائها بنفسها فالغطرسة التي تميز ممارسات النخب التي تتحكم بها، وكذلك الإدمان المتعاظم على التعامل مع العالم من منظور القوة العالمية المهيمنة، أعمت أنظار النخبة السلطوية عن العواقب المترتبة على طموحها الجامح. فهؤلاء يعيشون وهماً كبيراً، يقوم علياالاعتقاد بأن القوة العسكرية المتفوقة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تعوضهم عن الاقتصاد الداخلي المتراجع، والقاعدة الصناعية الآخذة في الانهيار، والديون المحلية المتضخمة إلى درجة الانفجار. مثل هذا الوهم إنما يعمي النخبة الأمريكية المتنفذة عن رؤية الكتابة الواضحة على الحائط.. أما كم من الديون الشخصية يستطيع الأمريكيون تحمله قبل أن يصلوا مرحلة التوقف عن السداد ؟ فالسقف واضح، وسيكون لهذا الوضع انعكاساته على العالم كله.

من كتاب حروب البترول الصليبية الصادر سنة ٢٠٠٥

❖❖❖

سيكون انهيار الإمبراطورية الأمريكية مفاجئاً وسريعاً على غرار انهيار إمبراطوريات شركاته العملاقة، كما انهارت شركة ENRON أو شركة LTCM. شركتا السيارات العملاقة جنرال موتورز وفورد هما على شفا الانهيار، ولقد تم تصنيف سنداتهما مؤخراً بأدنى الدرجات Junk Bonds

في حين أن أرباحهما تأتي من فروعهما المالية التي تعمل بالإقراض وأعمال المال الأخرى.

من مقدمة كتبها الدكتور عبد الحي زلوم لكتاب «لكي نفهم العراق» سنة ٢٠٠٦ للكاتب الأمريكي المعروف البروفيسور ويليام بولك، أستاذ التاريخ السابق بجامعة هارفارد ومساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

تمهيد

في كتابنا «نذر العولمة» بيّنا أن الرأسمالية المعلوماتية قد مزجت بين قوة المال وقوة الإعلام وقوة علوم التسويق للبضائع والسياسيين، وهذه العناصر أسميناها في كتابنا إياه بالإنجليزية The Three M's لأنها جميعاً تبدأ بالحرف M (Money, Media, Marketing).

وحيث تم تغيير مفهوم المال حتى أصبح بدوره سلعة من السلع، صار وهماً ونبضة في كمبيوترات البنوك والشركات المالية، وصار غسل دماغ الجماهير الدعامة الأساسية لهذا الثالوث، وذلك النظام، فأصبح دور الإعلام طاغياً، مما جعل أصحاب البيوتات والمؤسسات المالية وأصحابها يهرعون لاحتكار أجهزة الإعلام المختلفة ليتقلص عدد شركاتها الكبرى من ٣٠ إلى ٥ خلال آخر عقدين، تربع على رأس هؤلاء الشركات الخمس أصحاب البنوك أنفسهم. وحين كتابة هذه السطور كان رؤساء هذه الشركات الخمس من ملة واحدة!

عندما زار وفد صحفي من الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن الماضي، وقبل مغادرتهم، سأل أحدهم ضيوفه الأمريكان: «كيف تستطيع ماكينة الإعلام الأمريكية أن تتحكم لهذه الدرجة، حيث إننا وجدنا الرسالة نفسها، والنص نفسه في سائر أنحاء الولايات المتحدة ومن مؤسسات الإعلام كافة، وبطريقة لم نستطع نحن في الاتحاد السوفيتي تحقيقها رغم تمركز آلة الإعلام بأيدي حزبنا».

نقتبس في هذا الكتاب قول البروفيسور كويغلي Quigly من جامعة جورج تاون، والذي علّم طلابه (ومنهم بيل كلينتون) أن برامج الحزبين الأمريكيين في جوهرهما برنامج واحد في خطوطه العريضة، وأن الإدارات التي تأتي للسلطة تأتي لتنفيذ تلك المخططات مع حرية حركة تكتيكية محدودة. وتتحمل الإدارات الأمريكية كل «أوساخ» تلك البرامج باعتبارهم المسؤولين عنها، وذلك بمنأى عن أصحاب النظام الحقيقيين الذين جيّروا تلك البرامج لمصالحهم الضيقة. جاء كلينتون وراح كلينتون، جاء بوش، وراح بوش، وجاء أوباما وسيروح أوباما، وقد علقت بهم كل أوساخ النظام لفترات حكمهم لكن أصحاب النظام الحقيقيين باقون، يلعنون مع الجمهور «وساخة» هذه الإدارات، وتبدأ ماكينة إعلامهم بالتبشير أنه ما علينا إلا أن ننتظر الإدارة التي ستأتي حتى تصبح كل الأمور على ما يرام! فالمشكلة في هؤلاء (الأوغاد) كما أسماهم البروفيسور غويغلي!. هذا ما يريد أصحاب النظام أن يوحوا به، مع أن المشكلة والأزمة هي أزمة نظام.

سيبين هذا الكتاب أن الرأسمالية منذ نشأتها قبل ٥٠٠ سنة عاشت على الأكاذيب والحروب والعبودية واستعباد الشعوب، تديرها فئة قليلة جداً من بارونات المال العالميين. ولقد وظف هؤلاء في خدمتهم الإعلام على مدى القرون فملكوه وأداروه، سواء عندما كان يعتمد على الشائعات الكاذبة أو الصحف أو على الإذاعة والتلفزيون. كانت أضخم صفقة نفذّها روتشايلد

هو بمعرفة نتائج معركة وترلو قبل الآخرين، فادّعى أن انكلترا قد خسرت الحرب وباع بعض أسهمه، مما سبب انهيار البورصة.عندها قام بشراء كميات هائلة من الأسهم بأبخس الأسعار التي ارتفعت إلى سابق عهدها، بعدما تبين أن بريطانيا هي التي ربحت تلك المعركة. يقول روتشايلد مفتخراً: «**لقد كانت هذه صفقة عمري**». كان الحمام الزاجل هو من أوصل خبر نتيجة معركة وترلو لورتشايلد. وما إن ما بدأت التقنية الحديثة بدءاً بالتلغراف حتى قام أصحاب النظام الرأسمالي بتأسيس المؤسسات الإخبارية ووكالات الأنباء وسائر وسائل التأثير الجماعي. كان من أوائل هؤلاء إسرائيل بير جوزيفات (Israel Beer Josephat) والذي اقتضت متطلبات المهنة أن يغير اسمه إلى رويتر، وديانته من اليهودية إلى الكاثوليكية، كما فعل الرئيس البريطاني دزرائيلي ذلك في عهده، وكما فعلت مدلين اولبرايت ووالدها جوزيف كوربل من بعده. وصاحبنا هو مؤسس وكالة رويتر للأنباء. ولقد اهتم هؤلاء بالاستيلاء على مصادر الأخبار ثم أدوات نشرها، فلقد تعلموا من تجاربهم أن ذاكرة الشعوب قصيرة المدى واعتمدوا مقولة اكذب اكذب يصدقك الناس. ولكي يعطوا أكاذيبهم طابع الصدق والعدل بل القداسة، وظفوا كهنة لنظامهم أسموهم «الاقتصاديين»، والذين كانوا وما زالوا يزاولون دور وعاظ السلاطين بإصدار الفتاوى من نوع «ادفع وارفع».

وفي كل عصر وحقبة من الزمن نجد بأن بارونات المال هؤلاء قد «لمّعوا» أحد هؤلاء ليضفوا عليه هالة القداسة، وأنه إذا «قال فصدقوه». عند انهيار النظام كما حصل أيام الكساد الكبير، كان هناك جون مينارد كينز John Maynard Keynes، والذي نظّر بضرورة تدخل الدولة لتقليم أظافر السوق وكذلك بالإنفاق عن طريق العجوزات أثناء الأزمات إلى أن يتم إنقاذ النظام. وما فتئ النظام بعد ذلك إلاّ أن أخرج كبير كهنة جديداً، فجاء ملتون

فريدمان يقول: إن تدخل الدولة هو أبو الشرور، فتم فكفكة ما تم وضعه من قوانين معتمدة على الأرذوكسية الكينزية خصوصاً في عهد ريغان، ثم جاء رئيس البنك المركزي بول فاولكر ومن بعده آلان غرينسبان، والذي حكم النظام المالي الأمريكي ومن ثم العالمي ١٦,٥ سنة ليقول لنا أمام لجنة تقصي حقائق عن أسباب الأزمة الاقتصادية في الكونغرس في أكتوبر سنة ٢٠٠٨: «**إنني مصاب بالذهول... فأنا أعرف بأن هناك خطأ ما في النظام... لكني لا أعرف ما هو...**». لا فُضّ فوه!

لكن السؤال: لماذا علينا أن نصدق فولكر أو غرينسبان أو حتى بن شلومو برنانكي، الذي جاء وول ستريت به لينقذ مؤسساته المالية؟ فشلومو برنانكي كانت رسالة الدكتوراة خاصته عن الكساد الكبير... يا للصدفة جاء قبل أن يُعلن للملأ عن كساد كبير أو تباطؤ كبير... سمه ما شئت! أم هي صدفة إن جيئ به هذه الأيام وهو الذي وصل إلى نتيجة في رسالة دكتوراه مؤداها أن أُم المشاكل هي السماح بانهيار البنوك، وعلى الدولة حمايتها بسائر الوسائل، وهكذا انقلبت الدولة الرأسمالية التي كانت تلعن تدخل الدولة وجعلته من المحرمات على دول شرق جنوب آسيا أثناء أزمة التسعينات، مُعلنة أن على البنوك الضعيفة والشركات الضعيفة أن تنهار، حيث ما لبث أن ذهب بارونات المال العالميون لشرائها بأبخس الأثمان. لكن اليوم، أصبحت تلك المحرمات حلالاً، وبدأت الحكومة بشراء الحصص وضخ المليارات لوقف الانهيارات لمؤسسات باروناتها! ورسالة دكتوراه برنانكي كانت من أشهر الجامعات الأمريكية MIT، وكان المشرف عليها الأستاذ في تلك الجامعة آنذاك البروفيسور ستانلي فيشر Stanley Fisher، والذي انتقل ليصبح نائب مدير صندوق النقد الدولي وهو اليوم رئيس البنك المركزي لإسرائيل !

إذا كان الأمر بهذا الوضوح فهل علينا أن نبقى كتنابل السلطان نسير

من أزمة إلى أزمة... إلى حتفنا... أم إن علينا إصلاح ذات بيننا وتفحص ما يجري حولنا؟

هل أتاك حديث مادوف Madoff وبلاغوجيفتش؟ انه حكاية النظام كله

برنارد مادوف هو ابن وول ستريت البار. أسس سنة ١٩٦٠ شركة برنارد مادوف للإستثمار عندما كان في الثانية والعشرين من عمره وكان رأسماله حينئذٍ ٥٠٠٠ دولار. بقي مادوف رئيس مجلس إدارة هذه الشركة حتى ١١ ديسمبر ٢٠٠٨ حينما ذهب وأخبر اولي الأمر أن شركته كانت تمارس الخداع والغش والكذب خلال سنوات عملها، وكان قد أخبر بعض مدراءه الشيء نفسه قبل يوم من افصاحه عن سوء أمره قائلاً: «كان الأمر كله كذبة كبرى». وصل مادوف إلى أعلى المراكز في وول ستريت بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة ناسداك Nasdaq أهم سوق مالي لشركات التكنولوجيا في العالم لعدة سنوات. كان لآخر أيامه ممن يسمون في وول ستريت «صناع السوق». (خسائر) مادوف كانت ٥٠ مليار دولار أي ٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار عداً ونقداً !!!... وما كادت الفضيحة أن تنكشف حتى أفصحت العديد من البنوك العالمية داخل الولايات المتحدة وخارجها في بريطانيا، وإسبانيا، وفرنسا، وايطاليا وهولندا وغيرها انها قد أصابها خسائر جسيمة لأنها كانت تستثمر مع مادوف. كان مادوف، حسب صحافة وإعلام وول ستريت رجلاً تقياً نقياً طاهراً ورعاً، حيث أنه كان كثيراً لأعمال الخير خصوصاً للمؤسسات اليهودية واسرائيل.... بل وكان في مجلس امناء إحدى الجامعات اليهودية.

حسب ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية AFP في ٢٠٠٨/١٢/١٨ فلقد ظهر على الإنترنت طوفان من الرسائل «المعادية للسامية» وهنا ً نضع

معـادية السـاميـة بين قـوسين قـالت وكـالة الأنبـاء هذه بـأن «مـادوف، ذو السبعين عاماً، يهودي الديانـة، وعضـو بارز في الجـالية اليهودية الأمريكيـة ذات النفوذ القوي». ثم تقتبس الوكالة ما قالته «رابطة الدفاع ضد التمييز» اليهودية ADF عن هذا الموضوع: «قام البعض بكتابة تعليقات بالغة الإهانة عن علاقـة اليهود والمال حتى أن بعضهم قال أنه لا يستطيع أحد القيام بعملية غش كهذه إلاّ اليهود كما أن آخرين ادعوّا (في نظريات مؤامرة) بأن سـرقـات اليهـود هذه انما هي لمساعدة إسـرائيل». واستطرد النـاطق بإسم رابطة ADL أنه حتى بعض الجـرائد، وليس مواقع الإنترنت فقط، قد كانت من اولئك الذين انضـمـوا إلى تلك الحـملة ومنهم نيـويورك بوسـت، ومـجلة فـوربس. لكن الغـريب أن مـواقع جـريدة هارتس والجـيـروسـالم بوست كـانا ضـمن تلك المواقع التي ورد فـيـهـا مـثل هـذه الإتهـامـات «اللاسـاميـة». إذن مهاجمـة الغش والخداع والسرقة هي (لا سامية) و(نظرية مؤامرة) حتى ولو كان على موقع جريدة إسرائيلية! أليس هذا هو الإبتزاز بعينه؟؟

بينـا في هذا الكتـاب أن ممارسـات أسـواق المال منذ كـان هناك أسـواق مـال هـي نفـسـهـا، جـديدها قـديم، وقـديمهـا جـديد. بينّا أن الفـقـاعـات الاقتصـادية كانت تُمارس حتى قبل ٣٠٠ سنـة حيث بينّا فقـاعة شـركة بحـر الجنوب سنة ١٧٢٠ والتـي يُظّن أنها قـد حـدثت بالأمس. حتى أن ممارسـات مادوف مـا هـي إلا نسخة طبق الأصل عن ممارسـات تشارلز بونزي Charles Ponzi في العشرينات من القرن الماضي.

بدأ بونزي فقـيـراً معـدمـاً كمـا كـان الحـال مع مـادوف، إلى أن عـمل مع أحـد أصـحـاب البنوك «الفـاسـدين» في كندا حـيث تَعلّم منه آخـر علـوم النصب، والنصب هو أحد علوم مهنة أسواق المال وأصحابها التي ورثوها أباً عن جـد على مـدى التـاريخ. مـا تعلمـه هو مـا يسـمى Pyramid Scams وملخصها الدفع للمستثمرين القدامى من أموال المستثمرين الجدد بناءاً

على مشاريع وهمية. ووَعَد بونزي بدفع فائدة ٥٠٪ على أي مبلغ استثمار لمدة ٩٠ يوماً فقط. خلال سبع شهور جمع ٣٠٠٠٠ مستثمر دفعوا ٩ مليون دولار وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام. ذاع صيته في كل مكان. وبعد أن بدأ عملية احتياله وبجيبه دولارين فقط، امتلك قصراً وسيارات فارهة إلى أن تم اكتشاف أمره بعد أن كان ما كان! وهذا ما قام به مادوف... بل هذا ما تقوم به شركات المال وباروناتها العالميين.

نقتبس هنا وصف أستاذ الاقتصاد وعميد سابق بكلية الإدارة في جامعة MIT (Lester C. Thurow) أيدلوجية وأخلاق الرأسمالية في كتابة «مستقبل الرأسمالية» بقوله: «من سوء الحظ أن أيا من الرأسمالية والديمقراطية ليست أيديولوجية قادرة على الدمج والتوحد، إذ أن كليهما أيديولوجية عملية تقول بأن الإنسان سيكون في وضع أفضل إذا اتبع الإجراءات التي توصي بها. ولا تقدم أي منهما أية أهداف عامة يمكن للجميع أن يتبناها ويتم تطبيقها بشكل جماعي، وتتضمن كل منهما التأكيد على الفرد لا على المجموعة. وفي أدق التعبيرات عن المبادئ والأخلاقيات الرأسمالية، تعتبر الجريمة نشاطاً اقتصادياً آخر يمكن مقارفته مقابل ثمن باهظ، إذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الأمن. وليس هناك من شئ يمتنع القيام به، ولا وجود للواجبات والالتزامات. ما هو موجود فقط هو عمليات السوق».

إذا كان الأمر كذلك فإن ممارسات مادوف هي ضمن إطار هذا النظام الرأسمالي. وحيث أن الرجل ذو أخلاق عالية ومن المحسنين، ولم تكتشفه السلطات (مع أن البعض قد حذرها مراراً وتكراراً خصوصاً خلال آخر عشر سنين) لذلك نقترح أن تقدم له الحكومة الأمريكية صندوق إنقاذ كما قدمته لعشرات بيوتات المال الأخرى، فهي ليست أكثر منه احساناً، ولا تمارس لعبتها خارج القواعد التي لعب بها مادوف. وهذه المساواة تتماشى

مع اصول الديمقراطية الغربية !!

إذا كانت أخلاقيات نظام السوق الرأسمالي تسمح ببيع السلع والسياسيين واقتراف الجريمة باعتبارها عمليات سوق لا تخضع لمعايير أخلاقية، فدعنا نرى كيف ينطبق ذلك على بيئة شيكاغو وحزبها الديمقراطي الذي أوصلت ماكنته السياسية باراك أوباما إلى أعلى مناصب الدولة.

يقول ديك سمبسون Dick Simpson أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي في شيكاغو أن أكثر من ألف شخص قد تم ادانتهم على خلفية جرائم سياسية اقترفت منذ السبعينات من القرن الماضي كان منهم ثلاثون ممن وصلوا إلى مراكزهم عبر صناديق الاقتراع إلى مناصب عامة وهامة. كان آخر هؤلاء حاكم ولاية إلينوي الحالي (بلاغوجيفيتش Blagojevitch) والذي تم اعتقاله واطلاق سراحه بكفالة في ٢٠٠٨/١٢/٩. وهذا ما نقلته وكالة الأسوشيتيد برس في ٢٠٠٨/١٢/٢٤: «أوقف بلاغوجيفيتش في التاسع من كانون الأول وأفرج عنه بكفالة. وكشفت نصوص الاتصالات الهاتفية التي نشرها مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي) أنه حاول بيع مقعد سناتور إيلينوي الذي بقي شاغراً بعد انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة. وكشف التنصت على مكالمات حاكم إيلينوي أنه كان غاضباً لأن فريق أوباما لم يقدم له سوى التقدير مقابل تعيين هذه الشخصية أو تلك... ويعود إلى حكام الولايات المتحدة تعيين أعضاء ملجس الشيوخ الذين تصبح مقاعدهم شاغرة، بانتظار الإنتخابات المقبلة لمجلس الشيوخ بعد سنتين.

ويُمكن أن يحكم بالسجن على بلاغوجيفيتش المتهم بالاحتيال والفساد والذي يخضع لتحقيق حول قضية أخرى مما يفسر تَمكُّن التحقيقات الفدرالي من التنصت على اتصالات بإذن من القضاء».

إذن، منصب أوباما السابق والذي وصل إليه أوباما عبر ماكينة الحزب

الديمقراطي السياسية والتي أوصلت أوباما إلى البيت الأبيض هو الآن معروض للبيع... عداً ونقداً، كما بينته تسجيلات مكتب التحقيقات الفدرالي... ولكن أليست هذه حالة فريدة أردنا أن نعمل بها «من الحبة قبّة»؟ يقول البروفسور سيمبسون أنه حين أدانة الحاكم الحالي ودخوله السجن سيكون أربعة من أصل آخر ثمانية حكام لهذه الولاية قد دخلو السجن على خلفية الفساد والإختلاس والابتزاز... أربعة من ثمانية تعني ٥٠٪ - أي النصف. لكن لماذا علينا نحن «أصحاب نظريات المؤامرة» أن ننظر إلى نصف الكوب الفارغ، فهناك نصف ملآن؟! ثم تفاءلوا بالخير تجدوه عند أوباما... وإلاّ فالذي بعده أو الذي بعد الذي بعده! أوليس من الأفضل أن نحمد الله كثيراً أن بلاغوجيفيتش لم يكن هو الذي وصل إلى الرئاسة الأمريكية؟ لكن هل كان ذلك ممكناً؟ تقول مجلة الإيكونوميست (عدد ٢٠٠٨/١٢/١٣): «تم انتخاب بلاغوجيفيتش إلى كونغرس ولاية إلينوي (الذي انتخب إليه أوباما سابقاً أيضاً» سنة ١٩٩٦ عن الحزب الديمقراطي (حزب أوباما) ثم انتخب حاكماً لولاية إلينوي سنة ٢٠٠٢ حيث كان عنوان حملته السياسية هو الإصلاح الأخلاقي». وتضيف الإيكونومست: «حينما دخل لاغوجيفيتش السياسة (في إلينوي) كان نجماً صاعداً حتى أن الكثيرين كانوا يهمسون بإمكان وصوله إلى رئاسة البيت الأبيض». هكذا وصفت مجلة نيوزويك (٢٠٠٨/١٢/٢٢) الساسة والسياسة الأمريكية: «في ولاية إلينوي فالقاعدة في السياسة هي إدفع وارفع Pay to Play فإذا لم (تتبرع) في الحملات الإنتخابية فلا تتوقع عقوداً من الحكومة ولا امتيازات، ولكن، فالأمر كذلك في معظم الولايات، بل حتى في الكونغرس. هناك يتم تتلطيف الاسم الذي يطلق على الشيء نفسه: إدفع للحصول على حظوة لتبقى على اتصال (Access)».

نطالب بالرأفة لـ بلاغوجيفيتش، فهو قد لعب ضمن قواعد اللعبة في

الرأسمالية الأمريكية كما وصفها الأستاذ ليستر ثورو وكما وصفتها النيوزويك، لكنه لسوء حظه قد انكشف أمره.

المحزن أن خسائر الدول العربية وخصوصاً الصناديق السيادية لدول النفط العربية قدرت بحوالي ٢٦٠٠ مليار دولار من جامعة الدول العربية، وهو مبلغ يزيد مرة ونصف عن جميع موجودات البنوك العربية مجتمعة من المحيط إلى الخليج، بما في ذلك الموارد من النفط والغاز. أما ما قدرته الأمم المتحدة من الخسائر العربية حتى منتصف ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٨ فكان ٦٥٠ مليار دولار، خمسة بالمئة من هذه الخسائر لو تم استثمارها في الزراعة في بلد كالسودان، لأصبح سلة غذاء للعالم العربي بأجمعه، أو ١٠٪ من هذه الخسارة كان يمكن أن يقيم قاعدة صناعية حقيقية في هذا البلد العربي أو ذاك. بل كان يمكن بأقل من عشرين بالمئة من هذه الخسائر أن تقوم بسداد كافة الديون عن الدول العربية. هذه الخسائر في وقت تعاني شعوب منطقتنا من الجهالة والفقر وفي وقت سيدخل فيه سوق العمالة العربي ٨٠ مليون طالب عمل جديد خلال العشر سنوات القادمة.

أخو نابليون كتب إلى أخيه ناصحاً: حذار إذا جاءت الجماهير! سؤالنا: لماذا على دول النفط أن تنتج من النفط أكثر من احتياجاتها للتنمية فتحول هذه المادة الثمينة من كنز ترتفع أسعاره مع الأيام باقياً آمناً تحت أراضيها، إلى أوراق كسندات خزانة في أمريكا أو كإستثمارات عند مادوف ومن على شاكلته؟ ولماذا لا تستثمر هذه الفوائض في بلدانها و/أو بلدان أشقائها لتصبح ثروة حقيقية منتجة لا أوراق تتآكل لألف سبب وسبب؟ أم أن سؤالنا قد أخطأ العنوان؟ فالجواب في مكان آخر... هناك...!.

ما قاله مادوف عن شركته «كان الأمر كله كذبة كبرى» يمكننا قوله عن النظام كله.

الإصلاح في عالمنا العربي

عندما سألتني إحدى الصحف عن ضرورة الإصلاح في عالمنا العربي، كتبت مقالاً خلطت به الجد مع الهزل هذا نصه:

«بعد أن قسم حلفاؤنا بلادنا إلى نيف وعشرين دولة ودويلة، تغير اسمنا من العالم العربي أو بلاد العرب أو الوطن العربي فأصبحنا الشرق الأدنى. ثم لما جاءت أيام الحرب الباردة والأحلاف، تم ضم تركيا وباكستان وإيران إلينا فأصبحنا (الشرق الأوسط). وبعد انتهاء الحرب الباردة وضع حليف حلفائنا خريطة ومواصفات (الشرق الأوسط الجديد). وعندما تم توسيع القيادة العسكرية المركزية الأمريكية Central Command وأصبحت تشمل (الشرق الأوسط) وشمال أفريقيا، أصبح اسمنا مينا MENA (Middle East & North Africa) . غاب ذكر هويتنا العربية أو الإسلامية عن كل تلك الأسماء الجميلة والتي تم تصديرها إلينا، ونحن ردّدناها كالببغاوات. نحن نستورد كل شيء، القمح، والشعير، والحذاء والدواء، وكذلك الأفكار والمصطلحات. ألم تصبح المقاومة للاحتلال هي وبطش المحتلين سواءً بسواء عنفاً وعنفاً مضاداً ! ثم لماذا نريد الإصلاح وهناك كثير من المصلحين والصناديق تأتي إلينا بإصلاحاتها مثل صندوق النقد الدولي وصندوق العجائب ؟ مادامت الأمور الهامة بألف خير، فلماذا نهتم بصغائر الأمور، مثل احتلال فلسطين، أو احتلال العراق أو قتل مليون من مواطنيه وتهجير ٥ ملايين آخرين، أوالوقوف طوابير للحصول على الخبز الرديء بعد أن شتمنا أنظمة كانت تضطرنا إلى الوقوف طوابير للحصول على الدجاج!

نحن شعب نؤمن بأن ما فات مات. نقبل إمارة يهودية على حدودنا ولا نقبل قيام إمارة إسلامية على تلك الحدود.

ألسنا بألف خير ونحن نمتلك مفاتيح أعظم موارد الطاقة في العالم - النفط - والتي يمكن أن تكون أسلحة دمار شامل حقيقي ضد أعدائنا وآلته الحربية والصناعية، في حين نستحلفهم بالله بأن يقبلوا مبادرتنا والتي تتسم بكرمنا العربي بدءاً من الولائم وحتى الأوطان؟ ألا يدخل كل يوم أو يفترض أن يدخل كل يوم وبأسعار اليوم للبترول ٢,٥ مليار دولار ثمن ما نصدره من البترول - أي بلغة الأصفار ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠دولار كل صباح، وبالرغم من ذلك فلدينا من أعلى نسب الفقر والبطالة والجهالة في العالم ! وبالرغم من فقر شعوبنا وجهالتها أفلا نمارس مكارم الأخلاق بحرصنا على (نمو الاقتصاد العالمي) ونرسل له جل مدخراتنا لاستثمارها في اقتصادهم أو سد عجوزات خزائنهم؟ أليس ذلك من مكارم أخلاق الجاهلية وكرمها الحاتمي بالنوم جياعاً لإطعام الآخرين؟ هل قلنا جاهلية ؟ هل نحن في جاهلية آخرى؟

لكن لماذا هذا التجني ؟ صحيح أن عائدات النفط والتي كونها الله تحت أراضينا عبر مئات ملايين السنين تذهب إلى الغرب بسرعة ١٨٦٠٠٠ ميل في الثانية، وهي سرعة الضوء وسرعة انتقال الأموال بالكمبيوتر هذه الأيام. وصحيح أيضاً أن سايكس بيكو قد قسّمانا إلى فئتين: الأولى ضئيلة السكان غنية الموارد، والثانية غنية السكان فقيرة الموارد- ولكن ألا يقوم الغرب بحماية الفئة الأولى لعجزها عن حماية نفسها. وإقراض الفئة الثانية بشرط تقديم سيادتها كرهينة لسداد ديونها التي لا تنتهي - أليست تلك الأموال من فوائض بترودولاراتنا قد رُدّ بعضها إلينا ؟ فلماذا إذن الاهتمام بالتفاصيل ؟ المهم أن مال العرب قد رجع إليهم.

دعنا نكن واضحين: هناك هذا الطريق الذي نحن فيه في عالم متعولم، وهو يكاد يكون وضع كثير من الدول النامية في عهد ما بعد الاستعمار، أو عصر العولمة. ولقد عرّفت العولمة في محاضرتي بجامعة هارفارد / قسم

دراسات الشرق الأوسط وكلية كيندي للسياسة بأنها «هي تلك العملية التي تسعى لتحويل دول العالم إلى جمهوريات موز عن طريق الحكم غير المباشر إن أمكن، أو الاحتلال أو الحروب الاستباقية إن لم يمكن، لتصبح في خدمة الإمبراطورية الأمريكية» إذا قبلنا دخول بيت الطاعة هذا فعلينا قبوله بقده وقديده. علينا أن نقبل أن شارون هو رجل سلام، وأن المقاومة هي إرهاب، وعلى الإمبراطور أن يقرر كم ندفع للزكاة ولمن ندفعها، بالإضافة إلى كيف نأكل وكيف نلبس وأي من آيات القرآن يفضل عدم قراءتها، أو إعادة كتابة التاريخ ليصبح احتلال العراق تحريراً، واغتصاب فلسطين وعداً الهيأً ! واستيرادنا للـ Aidsحضارة وحقوق إنسان.

بعد سايكس بيكو جاء عهد الاستعمار وعصر شبه الاستعمار، وعصر ما بعد الاستعمار، أو ما يسميه البعض أحياناً بعصر الاستقلال. سمّه ما شئت وبالطريقة التي تدخل السرور إلى قلبك، عملاً بحرية الرأي والرأي الآخر. منذ ذلك الحين رأى البعض كم كان حكيماً سعد زغلول عندما قال لزوجته: «غطيني يا صفية، ما فيش فايدة» نام هؤلاء وما زالوا حتى يوم القيامة. هؤلاء قناعتهم هي ليس بالإمكان أفضل مما كان. فهل هذا «الأفضل مما كان» والذي نحن فيه قابل للاستمرار والحياة ؟

لعل أحد أساتذة جامعة MIT الأمريكية ليستر ثورو Lester Thurow قد أجاب عن هذا السؤال نيابة عني بأن الوضع الراهن، غير قابل للحياة لهم ولنا، حين ذكر مثلاً صينياً يُشّبه الأوضاع في عصر عولمتنا هذه «كسمكة كبيرة أُخرجت لتوها من الماء تتحرك بعنف علها تستطيع استعادة مكانها. وفي هذه الحالة لا تسأل السمكة إلى أين تأتي بها حركتها التالية لأنها تشعر فقط أن وضعها الحالي لا يمكن احتماله، وهو أصلاً غير قابل للاستمرار». المفكرون بالغرب أيضاً هم لا يرون إمكانية معالجة هذا النظام من داخل منظومته. هذا ما كتبه «Willis Harman» إن النظام الحالي شأنه

شأن المريض الذي يذهب إلى الطبيب فيقول للطبيب إنه يقاس من عمله الذي يضنيه، لكنه يحب ما يتعاطاه من الكحول في المساء فهي تنسيه هموم النهار، وهو يدخن ثلاث علب سجاير في اليوم، وهو يطلب العلاج ولكن دونما أي تغيير في عمله أو شربه أو دخانه! ويضيف: «ويتعمق شعور الشعوب في العالم الحالي بأنهم أصبحوا بلا حول ولا قوة.. وهم في أكثر الأحيان يعزون تلك المشاعر لإخفاق سياسات قوى النفوذ أو إلى اليساريين المتعصبين، أو إلى الرأسماليين الجشعين، ولكن حقيقة الأمر هي أعمق من ذلك وتتطلب تغييراً عميقاً أساسياً في المفاهيم والافتراضات (للنظام نفسه)»، وقال عنه بطريقة مشابهة Roger Terry «يعرف الأمريكيون أن هناك خطأ ما في أمريكا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا ذاك الخطأ، والأهم من كل ذلك فهم لا يعرفون كيف يصلحون ذلك الخطأ.. وكل ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فقط. وفي الحقيقة فإن بعض مما يسمى حلولاً يزيد الطين بلّه، ذلك أن تلك الحلول تحاول أن تغير نتائج النظام دون تغيير النظام الذي أفرز تلك النتائج».

ليست المشكلة بالآخرين وحدهم، فنحن ما بين فئة قليلة تطابقت مصالحها مع من هم خارج أوطانها أو ممن شغفهم الغرب حباً، وهؤلاء قال عنهم ابن خلدون قبل بضع مئات من السنين بأن «عبودية العقل هي أقسى أنواع العبوديات»، وبين فئة جمدت حضارتنا العظيمة في ثلاجة الزمن البعيد، دون الأخذ بأدوات التجديث والعصر في حضارة حثت على الأخذ بالعلم حتى ولو في الصين.

هل هناك شرق أوسط جديد ؟ الجواب نعم، هناك طفل قد يكون اسمه الشرق الأوسط الجديد وقد لا يكون ! وهو - كما قالت عنه كونداليزا رايس - في مخاض آلام الولادة. هو لن يكون بمواصفات رايس أو شمعون بيريز. لا أدري مَنْ غيرُ الله يدري كيف سيكون هذا الوليد لأنه من أطفال

الأنابيب، وهو قادم من رحم قانون «العواقب غير المحسوبة The Law of Unanticipated consequences لا من واشنطن ولا من أحبائها.

ليس للأباطرة أصدقاء ولا صداقات. مات ماركوس في منفاه، وضاقت الأرض بما رحبت لقبرٍ يُوارى به جثمان شاه إيران. جنّدت الولايات المتحدة ألوف المتطوعين البسطاء ليجاهدوا معها ضد الكفار السوفييت في أفغانستان. وبعد أن قُضي الأمر، أين أصبح هؤلاء؟ منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر في غوانتناموا! ثم أين هو سوهارتو؟ وأمّا مانويل نورييغا فلقد بدأ حياته مخبراً ثم عميلاً من الدرجة الممتازة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، حيث أوصلته إلى حكم جمهورية بنما. أما اليوم فهو السجين رقم ٤١٥٨٦ في أحد سجون ميامي الفيدرالية بولاية فلوريدا».

المقدمة

بدعوة من جامعة هارفارد / كلية John F. Kennedy School of Government ومركز دراسات الشرق الأوسط Center for Middle East Studies، ألقى د. عبد الحي زلوم محاضرة بتاريخ ١٨-٣-٢٠٠٨ الساعة الرابعة بعد الظهر، وقدمه للحضور البروفسور أوين Owen الأستاذ في جامعة هارفارد والأستاذ السابق بجامعة اوكسفورد. وكان الحضور متميزاً خصوصاً من أساتذة كليات هارفارد، بما فيها كلية الدراسات السياسية للجامعة. وقدم البروفيسور اوين د. زلوم للحضور كالآتي:

«أكمل عبد الحي زلوم دراسته الجامعية الأولى والعليا في جامعات الولايات المتحدة، بما فيها هنا في هارفاد، كلية الدراسات العليا للإدارة. عمل حوالي خمسين سنة في صناعة البترول مستشاراً عالمياً معروفاً، وساهم في تأسيس العديد من شركات نفط أوبك الوطنية. سيحدثنا عن موضوع آخر كتبه: حروب البترول الصليبية: أمريكا بعيون عربية، والذي تم نشره في المملكة المتحدة من Pluto Press، وفي الولايات المتحدة من

دار النشر لجامعة ميتشغن University of Michigan Press.



عندما تم اقتطاع فلسطين من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، قرر مؤتمر فرساي للسلام تشكيل لجنة كنغ كرين King Crane Commission وذلك لاستشارة أهل فلسطين وسوريا الكبرى بشأن تقرير مصيرهم. وكانت نتائج زيارات هذه اللجنة، كما جاء في تقريرها، بأن الغالبية لشعب سوريا الكبرى بما فيها فلسطين تحبذ الاستقلال، وإذا كان لا بد من انتداب، فلتكن الولايات المتحدة هي دولة الانتداب لتساعدهم على تحقيق أحلامهم في الاستقلال.

وحتى بعد ذلك بعقود، وعندما قام جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٢ ذو الاثنين وثلاثين عاماً، وذو إخلاص ووطنية لا شك بهما ممزوجتين بسذاجة سياسية وقلة خبرة آنذاك، وكان على اتصال مع السفارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد انقلابه على الملك فاروق، متوهماً بأن الدولة الأمريكية ستساعد على تحقيق أحلامه في التخلص من الاحتلال البريطاني لوجه الله تعالى وحباً للخير، والذي هو من طباعها كما كان يظنها الكثيرون. حتى إن عميد المخابرات CIA كيم روزفلت Kim Roosevelt الذي قاد الانقلاب على محمد مصدق في إيران كان له مكتب يجاور مكتب جمال عبد الناصر لبعض السنوات بعد الانقلاب.

وحينما تخرجت من المدرسة الثانوية في القدس سنة ١٩٥٤، رأى والدي أن أكمل دراستي الجامعية في الولايات المتحدة، حيث هناك العلم والحرية والعدل وطريق السعادة. فهذه الولايات المتحدة، بالرغم من قوتها وجبروتها، لم تدخل حرباً (إلاّ لإنهاء الحروب كافة) كما أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) عندما دخل الحرب العالمية الأولى. هكذا كانت أمريكا بالعيون العربية والإسلامية.

الهوّة بين الحقيقة والواقع

توجـهت سنة ١٩٥٤ من مطار القـدس الشـرقـيـة (قلنديا) مـتـوجـهـاً للولايات المتحدة. وحين توجهت بالباص إلى الجامعة في ولاية تكساس، أثار اهتـمـامي جلوس السـود في المقـعـد الخلفي للبـاص فـقـط، فـقلت - إنهـا صدفـة. لكني لاحظت غيـابهم أيضـاً عن صفـوف التسـجيل، فـعلمت بـعد استفساري بأن هذه الجامعة الحكومية هي مخصصة للبيض فقط، ولا يسـمح (للزنوج) بالدراسـة فيـها. وزاد اسـتـغـرابي عندمـا ذهبت إلى مـركـز المدينة فـوجدت إشـارات ولافـتـات في المحـال العـامـة، والمطاعم، والمتنزهات (للبيض فقط) أو (لا للزنوج). عندئذٍ انتابني شـعور بـأن أمريكا الحقيقية هي ليست كأمريكا الكتب ولا أمريكا التي كانت في مخيلتي.

لعل صـدمـتي هـذه كـانت مماثلة لما رواه كـولن باول Collin Powel عن تجـربته في منتصف الخمسينات أيضـاً من القرن العشـرين، في معسكرات التدريب العسكري في ولاية جورجيا في جنوب الولايات المتحدة، كما رواها في كتابه (رحلتي الأمريكية). كان على باول الأسود أن يذهب بعيداً لقداس الأحد في كنيسة للسود، وقام المعسكر بتعيين سائق أبيض ليوصله للكنيسة. سـأله السـائق إن كـان يمكن أن يحـضـر القـداس مـعـه، فـاسـتـمـهله لحين اسـتـئـذان راعي الكنيسـة والذي أخبـره بدوره «إنه عـادة سـيكون ذلك من دواعي سـرورنا لولا أن الأمـر سيسوء المواطنين البيض، فالأفضل أن يبقى السائق في السيارة». يقول باول:

«إن الحقيقة التي أردت اغفالها بدأت تضغط على حياتي، هذا النظام الذي يجعل من غير المسموح لرجلين أن يعبدا الله في بيت واحد، أو يأكلا في مطعم واحد، بل وحتى استعمال المرحاض الواحد نفسه».

كفلسطيني المولد، ذهلت من ادعـاء الصـهـاينة بأن فلسطين هي «أرض

بلا شعب، لشعب بلا أرض». لكن ذهولي الأكبر كان تبني أجهزة الإعلام الأمريكية هذا الادعاء الكاذب. كان العرب يمثلون ٩٥٪ من شعب فلسطين سنة ١٨٩٣ في بدايات المشروع الصهيوني، حتى وإن نسبة اليهود بعد حوالي ٥٥ سنة من الهجرة من أرجاء العالم لم تصل إلى ٣٥٪ من نسبة سكان فلسطين لسنة إنشاء الدولة اليهودية سنة ١٩٤٨، كما أن اليهود كانوا يمتلكون أقل من ٧٪ من أراضي فلسطين. شاهدت التطهير العرقي الذي مارسته الدولة اليهودية في حربها سنة ١٩٤٨، مما نتج عنها تفريغ فلسطين من أكثر عربها، والذين هم اليوم لاجئون بالملايين. أما من بقي من عرب فلسطين فلقد تم ضدهم التمييز العنصري وأصبحوا مواطنين من الدرجة الثالثة. كانت عمليات التطهير العرقي والعقاب الجماعي تتبع تعليمات بن غوريون كما دونها في مذكراته في ١٩٤٨/١/١:

«إذا اتهمنا عائلة (فلسطينية بمعاداتنا) - علينا ايذاؤهم جميعاً دونما رحمة - بمن في ذلك النساء والأطفال... وعلينا ألاّ نفرق بين مذنب أو غير مذنب». عملت جهدي لأعرف لماذا تساند الولايات المتحدة هكذا نظام وهكذا عنصرية، وهي تدعي أنها تحمل أعلام الحرية والمساواة والعدل، وأردت أن أعرف سر هذه التوأمة بين إسرائيل وأمريكا.

قررت منذ ذلك الوقت نسيان كل الأفكار المسبقة التي أتيت بها، وأن أتفكر وأُمحص ذلك النظام الذي شاهدته وكتب عنه باول، في صوره المتغيرة منذ كريستوفر كولومبوس وحتى جورج بوش، سواءٌ في أي صورة من صوره المتحركة من عبودية، إلى فصل عنصري، إلى واجب الرجل الأبيض المقدس، إلى الانتقائية والاستثنائية وازدواجية المعايير، وإلى الأحادية والحروب الاستباقية في يومنا هذا. لقد وصلت إلى نتيجة: أن كتب التاريخ ووكالات الأنباء يمكن أن تكذب، فأصبحت لا أقبل الأمور دونما بحث وتدقيق. ووجدت أن لكل أمر حكايتين على الأقل. إذن، فهذه حكايتي.

صدام المصالح الإمبراطورية لا صراع الحضارات

في كتابي: حروب البترول الصليبية: أمريكا بعيون عربية، بينت أن العلاقة بين العرب والمسلمين، وبين الغرب تحركه خمسة عوامل كلها تبدأ بحرف : Gأديان الله God، الجغرافيا Geography، السياسة الجغرافية Geopolitic، الجيولوجيا Geology وأخيرا العولمة . Globalization أما أل G المسيطرة فكانت تنتقل مع الأيام حسب الترتيب المبين هنا، علماً بأن أكثر من عامل واحد كان يتفاعل مع الآخر. أما اليوم فعاملا الجيولوجيا (النفط والموارد الطبيعية)، والعولمة هما المسيطران. ولنقلها بصراحة فعاملا الاستيلاء على النفط والمصادر الطبيعية، وعولمة العالم ليصب في خانة المصالح الأمريكية أولاً وأخيراً وهما محور السياسة الأمريكية هذه الأيام.

حسب حكاية صامويل هانتغتون، البروفسور في هذه الجامعة، صاحبة دعوتي لهذا الحديث، وكذلك برنارد لويس وجوقته من المستشرقين والمحافظين، فإن العالم يحكمه صراع حضارات، أشدها الصراع بين الحضارة الغربية وحضارة الإسلام. ويبدو لي أن نظرية هانتغتون للصراع هذه قد ركزت على G الأديان، وقللت كثيراً من G العولمة. يقول هانتغتون:

«**إن المشكلة بالنسبة إلى الغرب ليست مشكلة الأصوليين الإسلاميين، بل المشكلة بالإسلام نفسه، الذي يمتلك حضارة مختلفة يؤمن أصحابها بتفوقها في الوقت الذي يتألمون من ضعف أحوالهم. والمشكلة للمسلمين هي ليست وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع الأمريكية، المشكلة في الغرب نفسه ذو الحضارة المختلفة والتي يؤمن أصحابها بتفوقها وصلاحيتها كنظام عالمي، يرغبون في فرض هذه الحضارة على العالم**».

ودعني أقل إن هذا القول لا يفسر الأمور المعقدة إلاّ بطريقة سطحية.

حقاً، فلقد قامت الحروب بين المسلمين والنصارى بين الحين والآخر

منذ بزوغ فجر الإسلام. ولكن أيضاً فالصحيح أن حروباً نشبت في الوقت ذاته بين الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية، وبين دول الكنيسة الواحدة مع الأخرى. فمنذ ما يسمى عصر التنوير استعرت المعارك بين دول أوروبا المسيحية نفسها على المغانم والموارد والمستعمرات. ألم تكن الحرب العالمية الثانية أعنف الحروب وأشرسها في التاريخ قتل بها أكثر من ٥٠ مليون شخص، ألم تكن هذه الحرب بين المسيحيين والمسيحيين، وبين المسيحيين وغير المسلمين من اليابان؟ ألم تكن الحرب الباردة بين الغرب المسيحي والاتحاد السوفياتي ذي الأغلبية المسيحية الأرذوكسية؟

إذا لم يكن هذا هو صراع حضارات، فهو صراع ماذا إذن ؟

إنه صراع المصالح الإمبريالية في عصر العولمة.

العولمة (G of Globalization)

بعد عشر سنوات مضت على كتابي نذر العولمة، فإن تعريفي للعولمة ببساطة: هي العملية التي تسعى لتحويل دول العالم إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية الأمريكية، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الحرة، والأمم المتحدة إن أمكن، وعن طريق القوة العسكرية عند اللزوم.

سنبين هنا أن العولمة، بمفهومها الاقتصادي اليوم، هي تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي الذي تطور من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي، فاقتصاد وطني، وأخيراً إلى اقتصاد العولمة هذه الأيام. ذلك لأن عماد هذا النظام هو النمو الدائم وما يتبع ذلك من التوسع بسائر الوسائل. فعند استقلالها كانت الولايات المتحدة تتكون من ١٣ ولاية في القسم الشرقي من القارة الأمريكية الشمالية. إلاّ أنها ما لبثت بالتوسع بحروب إبادة على السكان الأصليين ممن أسموهم بالهنود الحمر، ثم بالحروب على

الجوار حتى امتدت الولايات المتحدة لتشمل الأراضي الممتدة ما بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي. ولقد تم هذا التوسع تحت ادعاءات مختلفة وبوسائل مختلفة كانت مزيجاً من البارود والدولار، فاشترت العديد من أراضي الولايات من فرنسا فيما أسمي Louisiana Purchase واشترت ألاسكا من روسيا، وانتزعت بالحروب بقية الأراضي من المكسيك من تكساس وحتى كاليفورنيا. ولقد أشعل تسارع الثورة الصناعية والإنتاج الغزير بعد إنتاج النفط سنة ١٨٥٩ بطرق الحفر الحديثة، وبعد أن وصلت حدود الولايات المتحدة من المحيط إلى المحيط داخل القارة الأمريكية، بدأت الولايات المتحدة عهدها الإمبريالي - كما تسميه الانسايكلوبيديا بريتانيكا - في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حين شنت الولايات المتحدة حربها على الممتلكات الإسبانية ابتداءاً من كوبا سنة ١٨٩٨ وحتى الفلبين، والتي بقيت محتلة حوالي ٥٠ سنة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. كانت الولايات المتحدة تعاني حينئذٍ من كساد كبير، فوجدت النخبة الحاكمة أو البارونات اللصوص، كما تسميهم كتب التاريخ الأمريكية، نفسها بحاجة إلى حرب للخروج من الكساد الاقتصادي وما صاحبه من اضطراب اجتماعي. لم يكن غزو العراق هو الأول الذي قام على ادعاءات كاذبة، وإنما كذلك كانت الحرب الأمريكية الإسبانية حين ادعى الرئيس ماكنلي McKinley أن الإسبان قد أغرقوا المدمرة الأمريكية USS Maine في ميناء هافانا بكوبا - وبعد أن تم احتلال المستعمرات الإسبانية أقرت لجنة تحقيق بعدم ثبوت الادعاء بأن الإسبان هم مسؤولون عن التفجير، والذي قد يكون لأسباب ميكانيكية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح العالم كله مسرحاً حراً لبارونات وشركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات، وبالتدريج بدأت الولايات المتحدة بتحويل ما أمكنها من العالم، إلى جمهوريات موز في عصر العولمة الأمريكي.

لكن العولمة صاحبتها تغيرات هامة. فبعد تجديد نظام التجارة الحرة وحرية تنقل رؤوس الأموال، بدأ الرأسماليون في وول ستريت استثماراتهم حيث العمالة الرخيصة والربح الأعلى، ونتج عن ذلك أنه من بعد أن كانت الولايات المتحدة تمثل حوالي نصف الإنتاج الصناعي في العالم، أصبحت اليوم مضطرة لاستقطاب حوالي ٣ مليارات دولار يومياً من الخارج لتمويل عجوزاتها وحروبها. ولقد كان عجز المدفوعات لسنة ٢٠٠٥ يقارب ٨٠٠ مليار دولار، وأصبح لزاماً على الولايات المتحدة عولمة الاقتصاد العالمي لتعاد فوائض الدول الصناعية ذات النمو السريع خصوصاً في آسيا، وكذلك البترودولارات. مما استدعى الولايات المتحدة إلى نشر قواعدها العسكرية في أكثر دول العالم، واستعمال قوتها العسكرية متى وكيفما تشاء هذه الأيام.

في دراسة شارك بها توماس بارنت Thomas Barnett، الباحث الاستراتيجي والبروفيسور في الكلية البحرية الأمريكية، نشرت في مايو سنة ٢٠٠٣ في مجلة (Military Officer Magazine) جاء فيها:

«على الولايات المتحدة أن تبذل نصيب الأسد في المجهود الأمني لدعم التقدم في وتيرة العولمة والتي نحن أكثر المستفيدين من نشرها... وكما تدل عجوزات التجارة بوضوح، فإننا نعيش فوق إمكانياتنا الذاتية. وعملياً، فإننا نعتمد على العالم أجمع ليقوم بتمويل عجوزاتنا... وليس هناك ما يدعو للشكوى حول هذه المقايضة التي نبادل بها قصاصات ورق (دولارات وسندات خزينة) مقابل بضائع حقيقية».

ولكي تستمر وتتنامى عملية «مبادلة البضائع» بما فيها النفط، مقابل قصاصات الورق، فعلى العالم أن يتبنى مبادئ العولمة، لكن المشكلة بالنسبة للعالم بأن هذه المبادئ جاءت من كتاب «وول ستريت» غير المقدس ولم تأت من أي من كتب الله. ودعنا نبين هنا أن هذا القول هو حقيقة لا مجاز،

فجاء في كتاب «خرائط البنتاغون الجديدة» لـ Barnett الذي صدر سنة ٢٠٠٤ ما يلي:

«إن ورشات العمل التي جمعت بين كبار رجالات وول ستريت ورسميين من أجهزة الأمن الوطني، وكبار الأساتذة من الأكاديميين ومراكز الفكر، كان مشروعاً مشتركاً لوضع أسس ما تم تسميته مشروع القوانين الجديدة».

هذه القوانين التي تم فرضها على العالم المتعولم.

إذن:

عقدت هذه الاجتماعات في وول ستريت. لقد فرض الإسلام على أتباعه أن يقبلوا ويحترموا كتب اليهودية والمسيحية المقدسة، لكنه لم يأمرهم بالإمتثال لقوانين الوول ستريت غير المقدسة، والتي وضعت ليقوموا باستبدال بترولهم ومواردهم لقاء قصاصات ورق لتمويل العجوزات الأمريكية أو تغيير ثقافتهم ودينهم في كل ما يخالف ثقافة وقوانين العولمة، وقوانين اقتصاد الكازينو الذي يديره الوول ستريت.

كان وما زال العرب والمسلمون يحترمون الشعب الأمريكي، لكنهم يعلمون أن نظام الرأسمالية المتعولم الذي تريده واشنطن لحساب بارونات المال، لا يسبقه أحد عندما يتعلق الأمر بتكوين الثروات، وهم يعلمون أيضاً بأن ذلك النظام لا يسبقه أحد أيضاً في الابتعاد عن العدل الاجتماعي والاقتصادي.

حروب النفط والموارد الطبيعية

The G of Geology

في دراسة قامت بها جامعة MIT المشهورة في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، تم نشرها في كتاب عنوانه «حدود النمو Limits of Growth»، تنبأت هذه الدراسة أن النظام الاقتصادي المبني على النمو

الدائم، في ظل الأنماط الاستهلاكية الحالية والزيادة في عدد السكان، سيصطدم حتماً مع ما تستطيع الطبيعة أن تقدمه من الموارد قبل منتصف القرن الواحد والعشرين. وهناك الكثير من الخبراء، وأنا منهم، يتنبأون بأن الموارد النفطية وإنتاجها قد وصل أو قارب للوصول إلى قمته ليبدأ معه ارتفاع شاهق في الأسعار وانحدار تدريجي في عهد عصر النفط. وكنت قد تنبأت منذ سنوات بحتمية وصول سعر البترول إلى المئة دولار للبرميل قبل سنة ٢٠١٠. ولعل ما صرح به الرئيس جورج بوش في مايو سنة ٢٠٠١ كان واضحاً وصريحاً إيذاناً لبداية نهاية عصر النفط وإن لم ينتبه له الجميع، حيث قال:

«**يجب على الناس أن تسمع بصوت واضح وقوي بأن موارد الولايات المتحدة من الطاقة (النفط) هي في مرحلة النضوب**». ولقد كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة من ضمن هذا السياق. وهذا رئيس البنك المركزي الفدرالي الأمريكي السابق Alan Greenspan يصرح في كتابه سنة ٢٠٠٧ «عصر الاضطراب»:

«**يحزنني أنه من غير اللائق من الناحية السياسية الاعتراف بالشيء الذي يعرفه الجميع: بأن حربنا على العراق كانت أساساً بشأن النفط**». لربما كان صحيحاً بأن الكل يعرف هذه الحقيقة... إلاّ الشعب الأمريكي، والشكر أولاً وأخيراً لإعلامه المتواطئ.

حينما يصل إنتاج النفط إلى الذروة، سيتبعه خلل في معادلة العرض والطلب مالم يتم ادخال بدائل طاقة جديدة. ولعل دراسة أعدت لوزارة الطاقة الأمريكية سنة ٢٠٠٥ تبين هذا الأمر دونما التباس:

«**سيواجه العالم والولايات المتحدة تحديات غير مسبوقة عند وصول الإنتاج النفطي إلى ذروته، عندئذٍ ستبدأ أسعار النفط بالارتفاع والتذبذب الكبير، وإذا لم يتم إدخال البدائل بطريقة متزامنة فإن كلفة النتائج**

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستزيد. هناك بدائل على طرفي معادلة العرض والطلب، ولكن ليكون لها نتائج يجب البدء بها قبل عشر سنوات على الأقل من الوصول إلى ذروة الإنتاج. وسيكون التعامل مع الوضع حينئذٍ بالغ التعقيد يحتاج حرفياً إلى تريليونات الدولارات وسنوات من الجهد الشاق. وسيكون تدخل الحكومات ضرورياً؛ لأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية ستكون في غاية الفوضى في حال لم تتدخل الحكومات». فهل أصبح واضحاً لماذا هذه الهجمة المجنونة على العراق ونفط الشرق الأوسط؟

كان أول ظهور للنفط في كتب التاريخ قبل ٥٠٠٠ سنة في العراق، ولربما تكون آخر قطرة منه من العراق والجزيرة العربية، والتي يكوّن مخزونها حوالي ٧٠٪ من المخزون العالمي. وستبقى هذه النسبة في ازدياد في الوقت الذي تتضاءل به احتياطات الآخرين. فاحتياط العراق من حقوله الـ ١٨ الحالية يزيد على احتياط الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الغربية كلها وآسيا كلها بما فيها الهند والصين عدا آسيا الإسلامية وروسيا. ويوجد في العراق ٦٢ حقلاً لم يتم استغلالها بعد، مما يضاعف على الأقل احتياط العراق المذكور. كما أن نفط العراق هو من أقل أنواع النفط كلفة لإنتاجه.

صدق بيل ردتشاردسون، وزير الطاقة الأمريكي حين قال سنة ١٩٩٩: **«كان النفط في العقود الماضية هو الأساس الذي بُنيت عليه سياساتنا الاقتصادية والأمنية»**.

إذن ها نحن أمام أقوى إمبراطورية عرفها التاريخ، جائعة للمادة التي تحرك صناعتها، وأساطيلها تغزو دولة ظنت أنها فريسة سهلة ليس فقط لتأمين احتياجاتها النفطية ولكن للسيطرة أيضاً على هذه المادة الاستراتيجية، عبر قواعد في العراق ستبقى حتى آخر قطرة من بتروله، وذلك لتفرض هيمنتها الإمبراطورية على الآخرين، وتقرر في عصر ما بعد

الذروة من يأخذ كم وبأي سعر؟ ومن يقوم بتحويل فوائضه المالية لسد عجوزات الخزانة الأمريكية... ومن لا يقوم ؟

وهكذا استقدمت المؤسسة الرأسمالية الدائمة إلى إدارة الولايات المتحدة «رئيس حرب» هو رجل نفط وابن رجل نفط اسمه جورج دبليو بوش، ونائباً له كان لتوه الرئيس التنفيذي لأكبر شركات خدمات النفط في العالم ومركزها تكساس، واسم هذا النائب ديك تشيني، ووزيرة خارجية / مستشارة للأمن القومي من مجلس إدارة كبرى شركات النفط التي دشنت إحدى ناقلات النفط العملاقة حاملة اسمها: كونداليزا رايس. إنه فريق متميز جاء ليدير حروب النفط تحت هذه الذريعة أو تلك!

تجار الحروب:

الرابحون والخاسرون من الحروب

بعد سنة واحدة من غزو العراق، وحسب ما ورد في صحيفة الفاينانشال تايمز، زادت أرباح شركة هاليبرتون ٨٠٪، وزادت أرباح شركة بكتل ١٥٨٪، وزادت أرباح شركة شيفرون تيكسيكو ٩٠٪، أما أسهم شركة صناعة الأسلحة لوكهيد مارتن فزادت ٣٠٠٪ منذ تولى جورج بوش الحكم وسنة بعد غزو العراق. وهكذا يبدو أن التجمع العسكري الصناعي وفئة الواحد بالمئة من الأمريكيين الذين يمتلكون أكثر مما يملك ٨٠٪ منهم، هم الرابحون. ولكن من هم الخاسرون ؟ إنهم بقية الشعب الأمريكي الذي يخوض أكثر وأكثر في بحر الديون. دعونا نقتبس ما جاء في الصفحة الأولى من جريدة USA Today عدد ٣١ أغسطس لسنة ٢٠٠٦ في صفحتها الأولى بعنوان «البنتاغون يرى خطراً في المفترسين من مقرضي الجنود»:

«إن واحداً من كل خمسة من أفراد القوات المسلحة يتم اصطيادهم من

مـراكـز للقـروض يتم اقـامـتهـا بالقـرب من القـواعـد العـسكرية حيث يتم إقراض عائلات الجنود ذات الحـاجـة الماسة للنقـود بفـوائد تصل إلى ٤٠٠٪ أو أكثر، كما بينه تقرير جديد للبنتاغون».

إذن هؤلاء الجنود المسـاكين وجلهم من الفـقـراء، وهؤلاء العـراقـيـون والأفغـان والفلسطينيـون واللبنـانيـون والآخـرون هم الذين يدفـعـون ثمن هذه الحـروب بالدم، كـمـا يمولـهـا ويمول عـجـوزاتهـا البـتـرودولارات والدولارات الفائضة من دول آسيا النامية وسريعة النمو. لقد وصف الجنرال الأمريكي سميدلي بتليز في كتابه سنة ١٩٣٠:

«الحـرب هي الفسـاد. هكذا كـانت دائمـاً. إنهـا لربما الأقـدم، والأكثـر ربحـاً، والأعظم قسـاوة. إنهـا التـجـارة الوحيـدة التي تكون أربـاحـهـا بالدولار وخسائرها بالأرواح».

لكن لسـوء الحظ فإن النظام الرأسمـالي الغربي والذي يتم فـرضـه على العـالم هو نظام يكاد لا يعيش بدون حـروب. وهـذا دين رسك Dean Rusk وزير خـارجيـة الرئيس الأمـريكي كندي يبـرر هجـوم خليج الخنازير على كوبا، بقـوله أمـام الكونغـرس، بأن الولايات المتـحـدة قـامت بـ ١٠٢ تدخل عـسكري وحـرب خـلال القـرن التاسـع عشـر. ولقـد أرسل لي وليـام بولك بالبـريد الإلكتـروني نسـخـة عـن خطابه أمـام الكونغـرس بعـد خطاب الجنـرال بتـريوس سنة ٢٠٠٧، يقول فيـهـا: إن الولايـات المتحـدة قـامت بأكثـر من ٢٠٠ حـرب وتدخل عـسكري في تاريخـهـا القصيـر. وبولك هو حفـيـد أحد الرؤسـاء الأمـريكيين وبروفـيسـور للتاريخ بجـامـعـة هارفـارد. فهل يا ترى نسـتطيع أن نسـتنتج ونتفق مع مـا قـاله الرئيس الأمريكي لنكولن قبل قرن ونصف من الزمان:

«لقـد تم تتـويج الشـركـات... وإن عـهـداً من الفـسـاد في المراكـز العـليـا سينتج عن ذلك وسينمو بارونات المال على حسـاب الشـعـب... حـتى تتمـركز الثروة في أيادٍ قليلة... وتصبح الجمهورية حطاماً...».

حرب على الإرهاب أم حرب إرهاب

دعنا من البداية ندين قتل المدنيين الأبرياء تحت أي حجة أو تحت أي اسم أو عنوان، سواءٌ كان ذلك الاسم جهاداً أم حرباً صليبية، اغتيالاً مستهدفاً أو غير مستهدف في الحروب، سواء قام به أفراد أم جماعات أم دول. لكن ليس هذا هو قناعات قيادات إسرائيل من قول وعمل بالأمس واليوم. إسحق شامير والذي أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل، بعد أن كان على رأس منظمة إرهابية اغتالت مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت يقول:

«لا عقيدتنا اليهودية ولا تقاليدنا تمنع استخدام الإرهاب بوصفه إحدى وسائل القتال». كما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول ينادي مناحيم بيغن «بالإرهابي» كونه كان على رأس قائمة الإرهابيين المطلوبين في بريطانيا العظمى، وهو وعصابته هم الذين فجروا فندق الملك داود.

مدير سابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية سمى الحرب على الإرهاب بالحرب العالمية الرابعة، معتبراً الحرب الباردة حرباً عالمية ثالثة. ويدعي بعض المسلمين أن هذه هي حرب صليبية، مستعيرين الكلمات نفسها التي استعملها الرئيس الأمريكي بوش، أما آخرون فيعتبرونها إرهاب دولة للاستيلاء على المصادر الطبيعية ومنها وأبرزها البترول. ومن المفارقة أن أسامة بن لادن وجورج بوش يتقاسمان صفتين هامتين ؛ أولهما أنهما ينحدران من عائلات بالغة الثراء، وثانيهما باعتقادهما بأنهما مفوضان من السماء لشن حروبهما المقدسة. فأي من هؤلاء وهؤلاء نُصدق؟

ومع أن أكثر الناس في العالم قد نددت بأحداث ١١ سبتمبر، لكن العالم طالب أن تُعّرِف الولايات المتحدة ما تعني بالإرهاب ليشاركوها حربها هذه، لأنه دونما تعريف فكأنما تطلب الولايات المتحدة من العالم أن يحارب

شبحاً. ومع أن بعض المسؤولين الأمريكيين قد صرحوا بأن هذه هي حرب أجيال، إلاّ أن الإدارة الأمريكية رفضت تعريف ما تعني بالإرهاب. لكن يبدو أنها لم تكن أول إدارة أمريكية ترفض تعريف الإرهاب.

في مقابلة تلفزيونية مع Amy Goodman صرح Edward Peck إدوارد بيك، رئيس بعثة الولايات المتحدة في العراق سابقاً، ونائب مدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض أيام الرئيس ريغن بالآتي:

«**في سنة ١٩٨٥ عندما كنت نائباً لمدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان، طلبوا منا... أن نعرف الإرهاب بحيث يتم استعماله في وزارات الإدارة كافة. وقمنا بتقديم ستة خيارات للتعريف، وفي كل مرة تم رفضها لأن القراءة المتأنية لها تبين بأن بلادنا كانت تمارس بعضها...**».

هل لنا أن نفترض أن إدارة بوش لم تقبل تعريف الإرهاب لمثل هذا السبب؟ في مقال زينغيو بريجنسكي، وهو مستشار الأمن القومي السابق، في «الواشنطن بوست بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٨ بعنوان «كيف أضرت جملة من ثلاث كلمات (الحرب على الإرهاب) بأمريكا»: «... إن الغموض في هذه الجملة سواء نتج عن تخطيط أو بالسليقة كما حسب له مخططوه...» قد خلق ثقافة رعب. والرعب يُغيّب التعقل، ويثير العواطف، ويسهل على السياسين تجنيد الجماهير لسياسة يريدونها . إن تجارة الرعب هذه، وبمساعدة مقاولي أجهزة الأمن والإعلام تزيد هذا الطين بلة.

هل يُسمّى يا ترى من يقاوم الاحتلال اللاشرعي من إسرائيل في فلسطين ارهابياً؟ أم هل هي إسرائيل التي تقوم بأعمال إرهاب الدولة ضد شعب أعزل ؟ هل كان ياسر عرفات إرهابيا ؟ إذن لماذا نال جائزة نوبل للسلام ؟ هل كان مناحيم بيغن، وهو الذي ظهر على قائمة الإرهابيين الكبار المطلوبين من دولة بريطانيا العظمى، وقاد منظمة إرهابية فجرت فندق

الملك داود – هل كان إرهابياً، إذن فلماذا تم منحه جائزة نوبل للسلام ؟ إن ما يسمى بالإرهابيين للبعض هم طلاب حرية للآخرين. ومع إدانتنا للإرهاب بسائر أشكاله إلاّ أننا نرى أن هذه الحرب المسماة الحرب على الإرهاب هي حرب موارد ونفط في جوهرها في عصر عالم متعولم. إذا كان الأمر كذلك، فهل يا ترى هناك من يكذب علينا وعلى شعبه وعلى العالم بأنه يكافح شبحاً اسمه الإرهاب، ألم يكن هناك إرهاب McVay في أوكلاهوما والفيالق الحمر في ألمانيا وإيطاليا، والتاميل في سيرالينكا وغيرها، وغيرها... فلماذا لم تبدأ الحرب على الإرهاب عندئذٍ إلى بداية نهاية عصر النفط في أيامنا هذه ؟

جاء في تقرير لـ Associated Press بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٨ أن مؤسستي The Center for public integrity and the Fund for Independence in Journalism وجدتا بأن الرئيس بوش وكبار مساعديه قد كذبوا ٩٢٥ مرة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وذلك لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي. ولقد خلص التقرير أن تلك الأكاذيب «**كانت جزءاً من حملة متناسقة سمّرت الرأي العام الأمريكي، وبذلك، قادت الأمة إلى الحرب تحت أسباب كاذبة قطعاً**».

هل لنا أن نسمي هذا التناسق لتسويق الحروب بين أعضاء فريق الإدارة الأمريكية مؤامرة ؟ هل نستطيع أن نسمي تواطؤ الإعلام المملوك من الشركات الكبرى والمستفيدة من الحروب مؤامرة ؟ هل سيتم محاسبة من قاد حرباً قتل فيها مليون عراقي، وقتل فيها ٤٠٠٠ أمريكي، وأصيب أكثر من ١٠٠ ألف أمريكي آخرين بعاهة أو بأخرى، وذلك بناءً على أسباب كاذبة ؟ وهل أعطت أو ستعطي أجهزة الإعلام لهذه المؤامرة من التغطية بعضاً ما أعطته من تغطية لممارسات جنسية لرئيس أمريكي مع شابة عاقلة راشدة شاركته في الحب هذا راضية مرضية ؟

إسرائيل: كلب حراسة وُظف لخدمة الإمبراطوريات (G - Geopolitics)

كواحد من تلامذة المدارس الإبتدائية في القدس، فإن أستاذ مادة التاريخ قد شرح لنا عن الوثيقة التي كتبها اللورد بلفور وزير الخارجية (وعد بلفور البريطاني) إلى لورد بريطاني آخر يعده فيها بخلق وطن قومي لليهود في وطن أناس آخرين، وبالنسبة لعقلي الفتي الفضولي تساءلت كيف يمكن لسياسي بريطاني (لورد بلفور) أن يعد متمولاً بريطانياً (لورد روتشيلد) بإعطائه بلد شخص آخر، وقد صادف أن يكون هذا البلد هو بلدي أنا ؟! ولقد تم إخباري فيما بعد أن فلسطين قد تم منحها لليهود من قبل الله ! وتساءلت حينها عما إذا كان الله يعمل في تجارة الأراضي ! وها نحن مرة ثانية نرى كيف أن الأباطرة يجندون اسم الله العادل ليبارك آثامهم الإمبريالية.

ومرة أخرى أُخبرت أن الأذى الذي لحق بالفلسطينيين - بإعطاء بلدهم لشعب آخر - إنما كان نتيجه الأذى الذي ألحقه المسيحيون الأوروبيون باليهود الأوروبيين!.... منطق غريب وعجيب. أما دافيد بن غوريون الصهيوني العتيد، أحد الآباء المؤسسين للصهيونية وأول رئيس وزراء إسرائيلي فهو أكثر إدراكاً، إذ يقول كما روي عنه في دراسة ميرشيمر - والت عن اللوبي الصهيوني في آذار ٢٠٠٦:

«لو كنت قائداً عربياً (فلسطينياً) لما تصالحت أبداً مع إسرائيل، وإنه لأمر طبيعي: لقد أخذنا بلادهم...... نحن من إسرائيل، ولكن قبل ألفي سنة خلت، وأية دلالة لهذا عندهم ؟ لقد كان هناك معاداة للسامية، وكان النازيون، وكان هتلر، وأوشفيتز، ولكن هل كان ذلك خطؤهم ؟ إنهم يرون شيئاً واحداً فقط: لقد جئنا هنا وسرقنا وطنهم. لماذا عليهم أن يقبلوا

ذلك؟» لقد كان بن غوريون على صواب ولو لمرة واحدة. لماذا يترتب عليهم أن يقبلوا ذلك؟

لا يهتم الفلسطينيون والعرب والمسلمون بالتبريرات والسفسطة والادعاءات أياً كانت بشرعية طردهم من أرضهم، ولا بهلوسة المتشددين من المسيحيين الصهاينة الجدد، الذين يساندون يهود إسرائيل انتظاراً ليوم الآخرة، فإما أن يتم تنصيرهم أو قتلهم، وكل ما يراه العرب والمسلمون أن هناك دولة تم بناؤها على أراضيهم وأجسادهم، وتعيش بدعم مالي زاد على ١٦٠ مليار دولار من الولايات المتحدة، ودعم سياسي بلا حدود اشتمل على استعمال الفيتو ٤٢ مرة حماية لممارسات إسرائيل العنصرية والمنافية لحقوق الإنسان.

ومع تقدمي في السن، تعلمت أن الإمبراطوريات تُسوِّق أجنداتها تحت أقنعة مختلفة، إذ لا يجب النظر إلى ما يقوله الأباطرة، وإنما إلى ما يفعلون، واعتقد أن إسرائيل الآن ليست سوى إرث امبريالي جيوبوليتيكي، وليست نبوءة كتابية توراتية، إنها مجرد صنيعة إمبراطورية، لقد قصد بها أن تكون إسفيناً بين دول آسيا وافريقيا العربية، كذلك أن تعمل كحامية عسكرية قوية يُستخدم أهلها لشن حروب بالوكالة بينما يقومون بدور رجال الشرطة بالنيابة عن الإمبراطورية. وسواءٌ كانوا يدرون أم لا يدرون فإن غالبية الإسرائيليين هم أنفسهم ضحايا هذه الخطط الاستعمارية، فقد عاشوا وسيستمرون في العيش في حالة من الحروب المستمرة بينما تم تحويلهم من مضطَهَدين إلى مضطهِدين في دولة تفرقةٍ عنصرية كما ألمح الرئيس كارتر، وكما خبرت أنا عن كثب.

كأنه لم يكف إسرائيل سلب أراضي فلسطين، لكنها جردتهم من حقوقهم الإنسانية، ومارست ضدهم أقسى أنواع العنصرية. استمعوا إلى بعض أقوال قادة إسرائيل، وكما ورد في كتاب The Israel Lobby (2007):

«قال ميناحيم بيغن مرة بأن الفلسطينيين بهائم تمشي على قدمين. أما رئيس الأركان السابق رافائيل ايثان فقال عنهم إنهم صراصير... داخل زجاجة. أما رئيس أركان آخر هو موشي يعلون فقال إنهم سرطان وإن عملياته ضدهم هي عمليات كيماثيرابي» فهل هناك عنصرية مثل هذه العنصرية ؟.

ممارسات إسرائيل هذه لا تتنافى مع القوانين الدولية وإنما مع الأخلاق الإنسانية والقوانين السماوية. هذا ما قاله كبير الحاخامات الدكتور جوناثان ساكس في بريطانيا، كما نقلته صحيفة الغارديان اللندنية بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢:

«لا نستطيع إهمال أوامر تكررت ٣٦ مرة في كتبنا المقدسة. لقد تم نفيكم لكي تشعروا كيف يشعر المُهجرون». وأضاف: «وبناءً عليه اعتبر الوضع الراهن كارثياً، لأنه يجعل من إسرائيل ممارسة لأعمال تتنافى في المدى البعيد مع أعمق مبادئنا».

حيث إن الفلسطينيين هم من الساميين، فهل لا يمكننا أن نسمي ممارسات إسرائيل من قول، وتفريق عنصري، وتطهير عرقي، وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين هي درجة متقدمة جداً من «معاداة السامية» ؟

الإمبراطورية الأمريكية:
صيحة حربها: ديمقراطية امبريالية سريعة الذوبان

ما كنت أسمح لنفسي بأن أبحث النظام السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة لو كان لكل منا سبيله. ولكن حين جعلت العولمة والإمبراطورية الأمريكية الكونية مني مواطناً في هذه الإمبراطورية، ولو مكرهاً، وعندما

أصبح (من ليس منها فهو علينا)، أصبح لي الحق بأن أدلي بدلوي وأبين رأيي.

بداية دعنا نصف أخلاقيات نظام هذه الإمبراطورية وعمادها الرأسمالي، هكذا وصفه البروفيسور الأمريكي Lester Thurow في جامعة MIT، والكاتب المعروف في كتابه «مستقبل الرأسمالية»:

«في أخلاقيات الرأسمالية، فإن الجريمة هي ببساطة أحد الأنشطة الاقتصادية والتي قد تكون كلفتها عالية - السجن - فيما لو اكتشف الأمر. ليس هناك ما يجب عدم عمله، ليس هناك واجبات... كل ما هناك هو قوى السوق وصفقاته».

إن مثل هذه الأخلاقيات والأنظمة خلقت أكثر من ٤٠ مليون أمريكي تحت خط الفقر حسب الإحصائيات الأمريكية الرسمية نفسها، وذلك في أغنى بلد في الكرة الأرضية. كما أن نسبة الفقر عند الأطفال الأمريكان هي ٢٢,٤ بالمئة بينما هي ٥,١ بالمئة بالدنمارك، ٤,٤ بالمئة في بلجيكا، ٤,٣ بالمئة في بريطانيا و٢,٦ بالمئة في السويد. هذا في الوقت الذي يمتلك واحد بالمئة من الأمريكان أكثر مما يمتلكه ٨٠ بالمئة من الشعب الأمريكي... إن واجب حكومات الإمبراطوريات الغربية هو حماية مصالح هذه الفئة من أصحاب وول ستريت والبارونات اللصوص منذ أيام شركة الهند الشرقية حتى أمثال شركات شيفرون وهاليبرتون في أيامنا هذه، لأنها هي التي توصلهم إلى الحكم وهي التي تسقطهم عنه عند الضرورة.

في محاضرة تمت هنا، في هذه الجامعة (هارفارد) وهذه الكلية (كلية جون كندي للشؤون الحكومية)، ألقى وزير الأمن الداخلي الأمريكي في إدارة بوش الحالية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٨ محاضرة بعنوان «لماذا لا تعمل واشنطن بكفاءة» قال فيها الوزير مايكل شيرتوف:

«إن العقبات في طرق التغيير في واشنطن هي أساساً هيكلية (وأفسر

ذلك بأن العقبة بالنظام) لا حزبية... (وأفسر ذلك بأنه لا يهم أي حزب يأتي للحكم)، إن العقبات في وجه التغيير هي المصالح الضيقة لأفراد ومجموعات متنفذة تجعل عملية التغيير الكبير في واشنطن بالغة الصعوبة، مما يُرجح هذه المصالح الضيقة على المصالح ذات النفع العام».

دعنا نجعل شيخ الرأسماليين العالميين جورج سورس يجيب السيد شيرتوف، كما جاء في كتابه «أزمة الرأسمالية العالمية» يقول:

«**الرأسمالية والديمقراطية يتبعان قوانين مختلفة... المصالح التي تخدمها الرأسمالية هي المصالح الخاصة، أما المصالح التي تخدمها الديمقراطية فهي المصالح العامة، وهذا التناقض يلخصه المثل الدارج عن تناقض المصالح ما بين Main Street ويعني الصالح العام، وWall Street أي المصالح الخاصة**». ولعل هذا هو أفضل جواب للسيد شيرتوف.

لكننا نسأل: هل من الممكن أبداً أن تخدم واشنطن المصالح للعامة إذا كان هناك ٧٠ عضواً من مجلس الشيوخ يمكن أن يوقعوا على ورقة كلينكس خلال ٢٤ ساعة ؟

جاء في كتاب الأستاذين من هارفارد وجامعة شيكاغو عن اللوبي الإسرائيلي بأن Steven Rosen، أحد أعضاء ذلك اللوبي، خاطب Jefrey Goldberg مراسل مجلة New Yorker بأن وضع ورقة كلينكس بيضاء على الطاولة، وقال: «**خلال ٢٤ ساعة نستطيع الحصول على توقيع ٧٠ من أعضاء مجلس الشيوخ على هذه الورقة البيضاء**»، وكما يتبين من سجل واشنطن وهذا اللوبي فعلينا أن نصدق السيد روزن.

يعتقد العرب والمسلمون أن (ديمقراطية صوت لكل دولار) قد صممت خصيصاً لأصحاب من يملك الدولارات، ولذلك نقول للسيد شيرتوف بأننا نخالف رأيه لأننا نعتقد بأن واشنطن تعمل جيداً لخدمة مصالح الأقلية – الواحد بالمئة – بارونات المال والتجمع الصناعي العسكري. ولعل هذا ما

عناه الكاتب المعروف William Grieder كما جاء في كتابه «من سيخبر الشعب؟»:

«إن الرسالة الصريحة لهذا الكتاب هي أن الديمقراطية الأمريكية في مأزق عميق أكبر مما يتصوره الناس... ففي أعلى مراتب السلطة في الدولة، فإن قوة القرار قد انتقلت من الشعب إلى فئة قليلة».

ولعل الكاتبة الهندية المبدعة Roy Arundhati قد وصفت الوضع جيداً بخطابها سنة ٢٠٠٣ في نيويورك حين قالت:

«وهذا نحن، تجابهنا إمبراطورية منحت نفسها حق إعلان الحرب متى شاءت... والديمقراطية هي صيحة حربها، ديمقراطية يتم ايصالها إلى عتبات البيوت بواسطة الصواريخ، أما الموت فهو ثمن بسيط لشرف تذوق هذه الديمقراطية الإمبريالية سريعة الذوبان، والتي يمكن شراء واحدة منها وأخذ الأخرى بالمجان».

المهمة المستحيلة: القرن الأمريكي الجديد

كتب Henry Luce سنة ١٩٤١ مؤسس مجموعة مجلات Time في مجلة Life التابعة لتلك المجموعة، مقالاً بعنوان «القرن الأمريكي» جاء فيه:

«علينا أن نقبل بشكل كامل واجبنا وفرصتنا كأقوى دولة في العالم، وبناءً عليه، أن نفرض على العالم نفوذنا لأي غرض نختاره، وبأي طريقة نراها مناسبة». ولعل مبدأ بوش لسنة ٢٠٠٢ وجماعة «القرن الأمريكي الجديد» التي جاءت بأغلبية المحافظين الجدد لإدارة بوش هو تكرار لما قاله Luce، فلا عجب فكلاهما من أعضاء جمعية الجماجم والعظام Skull $ Bones الفائقة السرية التابعة لجامعة Yale... وهكذا أصبحت هذه الأحلام الإمبراطورية سياسة أمريكية رسمية، فهل سيكتب لها النجاح ؟

يعتقد المؤرخ العالمي المشهور Eric Haubsawn كما جاء في محاضرة ألقاها هنا بجامعة هارفارد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ بأن الجواب - لا - وهذا ملخص ما جاء بمحاضرته **«لربما تسبب الإمبراطورية الأمريكية الفوضى والبربرية بدلاً من حفظ النظام والسلام». وقال «إن هذه الإمبراطورية سوف تفشل حتماً»، ثم أضاف «هل ستتعلم الولايات المتحدة الدروس من الإمبراطورية البريطانية أم إنها ستحاول المحافظة على وضعها العالمي المتآكل، بالاعتماد على نظام سياسي فاشل وقوة عسكرية لا تكفي لتنفيذ البرامج التي تدّعي الحكومة الأمريكية بأنها قد صممت من اجلها؟»**.

علمنا التاريخ الحديث بأنه يمكن للإمبراطوريات أن تنهار بين عشية وضحاها كما في الاتحاد السوفياتي. إن النظام الإمبراطوري الأمريكي وعماده هو الشركات العملاقة قد بدأ ينوء تحت وطأة الانهيار المفاجئ للشركات، فهذه شركة LTCM، وهذه Enron، وهذه شركة وول ستريت العملاقة Stearns تنهار قبل أيام وتهبط قيمتها السوقية ٩٣٪ خلال أقل من أسبوع.مستقبل إمبراطوريات هذا الزمان هو الموت المفاجئ، بسكتة قلبية اقتصادية.

المسلمون والعرب وأكثر العالم يتمنون على أمريكا أن تقرأ كتبها المقدسة جيداً لتعلم أفضل الطرق لمحاربة الإرهاب. فقبل آلاف السنين قال إيسياه **«إنه فقط بزرع العدل يمكن أن يعم السلام»**.

ملاحظة: تم إلقاء المحاضرة شفهياً دون الرجوع إلى النص الحرفي إلاّ في حالة الاقتباس.

«إن الرأسمالية والديمقراطية تتبعان مبادىء مختلفة ومتنافرة تمامًا. إن أهداف هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية الغاية هي الثروة، أما في الديمقراطية فالغاية هي السلطة السياسية. كما أن معايير هذين المبدأين مختلفة: ففي الرأسمالية يعتبر المال هو وحدة القياس، أما في الديمقراطية فهي صوت المواطن. إن مصالح هذين المبدأين مختلفة أيضًا: ففي الرأسمالية تعتبر المصالح الشخصية الخاصة هي الأهم، أما في الديمقراطية فلا شيء فوق صوت المصلحة العامة. وفي الولايات المتحدة، يتمثل هذا التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية في الصراع الأزلي بين بارونات المال والشعب».

جورج سوروس George Soros

أزمة الرأسمالية العالمية The Crisis of Global Capitalism

الفصل الأول
الرأسمالية: قديمها جديد وجديدها قديم

مع أن الناس قد أصبحوا واعين لظاهرة ما أسموه بالعولمة في الربع الأخير من القرن العشرين، إلاّ أن ذلك كان نتيجة السرعة التي طرأت على عملية وديناميكية العولمة، والتي تسارعت نتيجة تسارع الاكتشافات التكنولوجية في الفضاء، والاتصالات، وتقنية المعلومات. ولقد كانت عملية العولمة بطيئة، تكاد تكون بشكل غير محسوس، إلاّ أن تسارع الأحداث والاكتشافات قد جعلت ملاحظتها أمراً لا يمكن تجنب رؤيته أو ملاحظة تأثيراته، لأنها قد أصابت دروب الحياة كافة. وما ندعيه هنا أن عملية العولمة كانت عملية تتطور ببطء على مدى التاريخ إلاّ أنها أخذت وتيرة ثورية في العقود القليلة الماضية.

إن عملية العولمة هي تطور طبيعي، اللهم إلاّ أن الاختلاف هي في النظم التي تتحكم بها. فهي مثل جهاز

الكمبيوتر، المهم ما هو النظام Soft Ware الذي يتم تشغيله على هذا الجهاز. وكما يقال عن الكمبيوتر Garbage in, Garbage out، أي إذا كانت المدخلات خاطئة، فكذلك ستكون النتائج. وإن مدخلات عولمة الرأسمالية التي تعتمد على الجشع والكذب والمادية المجردة والمضاربات والحروب لا يمكن لمخرجاتها إلاّ أن تكون ما نرى عالمنا عليه أيامنا هذه.

قبل أكثر من مئة وخمسين سنة، وتحديداً في سنة ١٨٤٨ نظّر كارل ماركس أن ضرورات الإنتاج الرأسمالي ستدفع بالرأسماليين للذهاب إلى كل مكان، وأن يؤسسوا التجارة في كل مكان، مما حدا بـ Paul Lewis بول لويس أن يكتب في النيويورك تايمز بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٩٨ «**عندما يزور القراء (المانيفستو الشيوعي) في عامه الخميس بعد المئة، يفاجأ القراء سواءٌ كانت ميولهم نحو اليمين أم اليسار بدقة تعريف كارل ماركس للاقتصاد العالمي هذه الأيام**». يبدو أن ماركس عرف الداء لكنه لم يعرف الدواء.

كان الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا ناتجاً عن تغيرات ايدولوجية وتكنولوجية. كانت الثورة البروتستانتية، أو ما أسماه البعض «عصر التنوير» هو الغطاء الأيدويولوجي الذي حلل الربا، والذي حرمته الشرائع الدينية كافة من الإسلام إلى المسيحية وحتى إلى اليهودية، التي سمحت به فقط على الغوييم من غير اليهود وحرمتهُ بين اليهود أنفسهم.

أما الاختراعات التكنولوجية فكانت استعمال البخار في الصناعة، والقطار، ومحرك الاحتراق الداخلي، والكهرباء، والطاقة النووية وأخيراً الذكاء الاصطناعي والكمبيوتر. نتج عن هذه الاختراعات تطوير الأسواق من محلية إلى اقليمية إلى قومية ثم إلى عالمية، فتم تركيب مبادئ الرأسمالية على أدوات العولمة هذه، مما نتج عن ذلك ما أسلفنا من نتائج هي من طبيعة ذلك النظام من الإنتاج الكمي، ومن حروب واضطرابات

ومصائب، فتقدم الوسائل وقوتها جعل من كل حرب أشرس مما قبلها، ومن كل كارثة اقتصادية أشد ضراوة وقسوة من سابقاتها، ومع أن كلمات العولمة قد كثر استعمالها مؤخراً إلاّ أنها كانت تتطور مع الزمن ابتداءاً من طريق الحرير وحتى اليوم. لقد ترجم المسلمون علوم وفلسفة اليونان والرومان وأضافوا عليها كعلم الجبر، بل اختراع «الصفر»، وبدونه فإن علوم الكمبيوتر والتي تعتمد عليه ما كان لها أن تنطلق وتطلق عصر معلوماتنا هذا. كما ترجم الأوروبيون أعمال المسلمين العلمية والأدبية وأضافوا عليها.

كانت سرعة الحركة والانتقال وسرعة تطور العولمة تتطوران تطوراً طردياً. فحتى القرن التاسع عشر كان الحصان هو السرعة القصوى للانتقال، إلى أن جاء القطار فأصبحت سرعته تصل إلى ١٥٠ كيلو متراً في الساعة، ثم السيارات فالطائرات والصواريخ. وكان إنتاج النفط بكميات كبيرة وبوسائل حديثة سنة ١٨٥٩ نقطة حاسمة، بحيث يمكن الادعاء أننا في آخر سنوات القرن التاسع عشر وحتى اليوم نعيش ما يمكن تسميته عصر النفط، وبعد انطلاق الثورة الصناعية أصبح ما يسميهم المؤرخون الأمريكيون أنفسهم بالبارونات اللصوص، خلفاً لبارونات الإقطاع، وأصبح هؤلاء هم عماد النظام الرأسمالي الصناعي، فالرأسمالية قد اشتقت اسمها من الرأسمال وسُخر النظام كله لخدمة رأس المال وأصحابه.

تجارة حرة بقوة السلاح قبل منظمة التجارة الحرة

بينما كان التنافس بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية يزداد حدة، أبحر نابليون على رأس ٤٠٠٠٠ جندي تحملهم ٣٠٠ سفينة لغزو مصر. واحتل القاهرة في ٢٥ يوليو ١٧٩٨ بعد معارك غير ذي شأن. وتماماً كما دخل الأمريكان بغداد في ٩ ابريل ٢٠٠٣ أصاب المماليك وجيشهم وأهل

القاهرة «الصدمة والرعب»، وهذا كان اسم عملية احتلال العراق الأمريكية لكنها كانت موديل ١٧٩٨. في البداية نزل الجنود الفرنسيون إلى الشوارع في القاهرة دون سلاحهم، وكذلك المارينز الأمريكان في بغداد، فالناس كانوا مازالوا في حالة ذهول ! ولقد اشترى الجنود الفرنسيون كل شيء بأعلى الأسعار ليجذبوا السكان إلى جانبهم، تماماً كما فعل الأمريكيون عند غزوهم بغداد. ولقد أحضر نابليون معه ٣٦ عالماً ليتفهم عقلية المصريين وثقافتهم ولتغيير القانون من الشريعة إلى قانون علماني، وهو هدف واظب عليه الغرب إلى يومنا هذا. وكما أعلن رامسفيلد وزير دفاع الغزو الأمريكي بأن جنوده قد جاءوا ليحرروا العراق، كذلك أعلن نابليون أنه جاء وأحضر معه «التنوير» والتحرير. وكما حكم بريمير أول مندوب سام أمريكي في العراق بمراسيم تحمل قوة القانون، كان هذا ما فعله أيضاً نابليون قبله بأكثر من مئتي سنة.

عندما دخل نابليون القاهرة جمع كبار أهل القاهرة وأبلغهم بأنه يريد أن يحكم بواسطة عشرة ينتقيهم منهم، وهكذا أصبح لنابليون ما يعادل CPA أو السلطة المركزية المؤقتة التي أنشأها الأمريكيون بعد الاحتلال. ولقد جعل نابليون من القصر الجديد لحاكم مصر السابق محمد بيه الألفي قصراً لإدارته، وهكذا أصبح لنابليون «منطقته الخضراء»، كما جعل بريمر من منطقة القصر الجمهوري لنظام صدام حسين منطقته الخضراء!

وعندما أفاق المصريون، كما أفاق العراقيون من صدمتهم، لم يعجبهم الاحتلال... فقاموا بثورة مسلحة أسماها نابليون، كما أسماها الأمريكان تمرداً ! ولقد كان رد فعل نابليون بأن وجه مدافعه ضد الأزهر كونه مركزاً للمقاومة، وعلى غرار جورج بوش كان نابليون مصمماً على الاستمرار في سياسته، فبدأ بتغيير جنرال وراء جنرال، فأرسل الجنرال دوبوي General Dupuy لوقف «التمرد» حيث تطورت المظاهرات إلى ثورة في أكتوبر ١٧٩٨.

ولقد قتل الثوار الجنرال دوبوي مع العديد من جنوده، فرأى نابليون أن يتخذ أشد أنواع العقاب، حيث اعتقل رؤوس المقاومة، بمن فيهم رئيس جمعية المكفوفين والذي تم إعدامه مع أربعة آخرين. صعد الفرنسيون من قمعهم. دسوا السم للكلاب لأنها كانت تعوي وتنذر المقاومين قبل وصول الجنود الفرنسيين إلى معاقلهم! كما دمروا أجزاء من المدينة بأكملها بما فيها المساجد والمنازل والقصور. لا بد أن هذه كانت «فلوجة» نابليون.

لاحظ نابليون أن المماليك والعثمانيين والإنكليز قد كونوا محوراً – لابد أنه كان محور شر، فرأى بالهروب إلى الأمام فغزا فلسطين، لكنه هُزم في عكا، وهكذا وفي جنح الظلام سافر سراً إلى فرنسا في أغسطس ٢٢، ١٧٩٩, وكما كافأ الأمريكيون جورج بوش على خيبته في العراق بولاية ثانية تم تسمية نابليون بعد رجوعه «القنصل الأول. ترك نابليون الجنرال كليبر في القاهرة يتدبر الأمر. لكنه قُتل على يد أحد الثوار المسلمين غير المصريين ويدعى سليمان أليبين (Suleiman Alepin) – هل هذا أحد الأصوليين أم إنه من القاعدة ؟ تم تنفيذ حكم الإعدام بسليمان واثنين آخرين معه، وتم تعيين الجنرال مينو Menou والذي اعتنق الإسلام فيما بعد، حيث أصبح اسمه الجنرال عبد الله جاك مينو، وتزوج من مصرية وأنجب ولداً أسماه سليمان!. لكن «محور الشر» الثلاثي من المماليك والعثمانيين والإنجليز قد انتصروا أخيراً ورجعت مصر ولاية تابعة للسلطان العثماني سنة ١٨٠٥.

عمل محمد علي قائداً للجيوش العثمانية وعمل بتوافق مع الإنجليز. ويبدو أن تفاهماً ضمنياً مكنه من المحافظة على مركزه لاحقاً كحاكم ولاية مصر العثمانية. بقي النفوذ البريطاني مؤثراً في مصر إبان فترة حكم محمد علي، إلاّ أنه حاد عن الطريق كما سنرى فتمت ازاحته.

عندما احتل نابليون مصر، كانت مصر على مفترق طرق استراتيجي.

ومع أنه لم يُفصح عن أن هدفه الحقيقي كان الوصول إلى الهند درة التاج البريطاني، إلاّ أن ذلك كان مفهوماً ضمناً، كما لم يعلن جورج بوش عن هدفه الحقيقي وهو السيطرة على منابع النفط وإن كان أمراً مفروغاً منه عرفه القاصي والداني.

حكم محمد علي مصر ٤٣ سنة (١٨٤٨ - ١٨٠٥). ولعل التدخل السافر للغرب في شؤون العالم الإسلامي كان سبباً رئيسياً للإبقاء على التخلف بهذه الطريقة أو تلك، وضرب كل حركات التحرر أو التقدم الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري قبل أن تصبح خطراً على مصالح الغرب، فبعد أن تربع محمد علي على كرسي الحكم وقيامه بمركزة السلطة بين يديه، قام بثورة صناعية وزراعية طموحة. وفي الشأن الزراعي، فقد ضاعف المساحات المزروعة وكذلك نوّع المزروعات للأنواع القابلة للتصدير، فأنشأ نظاماً زراعياً مركزياً بحيث حدد مساحة ما يزرعه المزارعون ونوع المحصول لزراعتهم، واشترى محصولهم والذي كان يباع بربح، واستعمل الربح في بناء المشاريع العامة وقنوات الري، والطرق والسدود، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصناعية وتقوية الجيش. وتم بناء مصانع النسيج والسكر والزجاج وتم شراء الماكينات من الغرب والاستعانة بخبرائهم. وكما كان يفعل الاوروبيون فلقد تم حماية الصناعة المصرية خصوصاً في سنوات تكوينها الأولى، مما حسّن من ميزانه التجاري باستمرار. وكون جيشاً قوياً وبحرية قوية، وكانا تحت تصرف السلطان العثماني عند الطلب.

أرسل محمد علي جيوشه لقمع حركة الوهابيين في الجزيرة العربية، كما أرسل جيوشه وأساطيله لمساعدة السلطان في إخماد الثورة اليونانية. أصاب الأوروبيون القلق من تنامي قوة محمد علي البرية والبحرية، فقام أسطول من تحالف القوى الأوروبية بإغراق أسطول محمد علي في نفارينو Navarino في أكتوبر ٢٤ سنة ١٨٢٨ جنوب شواطئ اليونان.

بعد أن أثبت قدراته العسكرية شجعت بعض القوى الأوروبية محمد علي على احتلال عاصمة الخلافة العثمانية، وبعد احتلال بلاد الشام بواسطة إبراهيم باشا، استمر نحو الاستانة حيث دحر الجيش العثماني ولم يوقفه سوى القوى الأوروبية التي أنذرت والده بالتوقف وإلاّ.... محمد علي الألباني الذي لم يتكلم العربية بطلاقة، وابنه إبراهيم (بالتبني من زوجة يونانية) أراد إنشاء دولة تقوم على العروبة والقومية العربية، وتنفصل عن الدولة الإسلامية العثمانية، والتي كانت في حالة وهن وضعف بل «مشروع إمبراطورية جاهزة للسقوط» متى سمحت الجيوبوليتكا بين القوى الأوروبية لذلك. رأى الغرب أن أفضل طريقة لحد قوة محمد علي هي تقنين مصادره المالية. فكما أجبرت بريطانيا الدولة العثمانية على توقيع معاهدة التجارة الحرة بمعاهدة بالتاليمان Balta Liman سنة ١٨٣٦ بشروط حابت بريطانيا، فلقد طُلب من محمد علي أن يفعل الشيء نفسه. لكنه لم يستجب حيث أن مثل ذلك سيحرمه من عوائد الجمارك، كما سيعرض صناعته وزراعته إلى منافسة غير متكافئة مع أوروبا. عندها هاجمته بريطانيا بالتعاون مع العثمانيين في بلاد الشام وتم إخراجه منها بعد حكم دام عقداً من الزمن، بعد أن قصفت البحرية البريطانية قوات محمد علي في بيروت في سبتمبر ١٨٤٠، وفي عكا في أكتوبر، وأخيراً رست قطع بحرية بريطانية في ميناء الاسكندرية وتم إجبار محمد علي على توقيع اتفاقية التجارة الحرة سنة ١٨٤١. وبذلك أُجبر محمد علي على التخلي عن سائر سياساته الاقتصادية، وأن يخفض الضرائب والجمارك على المنتوجات الأجنبية مما أدى إلى اندثار الصناعة المصرية التي بناها خلال عشرات السنين. وكذلك تم وضع حدود لإعداد وعدة جيشه. وكما كان متوقعاً، فلقد انخفضت إيرادات الدولة بـ ٨٠٪ بعد سنة من هذه الاتفاقية وبدأ الدين يتراكم على مصر، مما سبب بانهيار عصبي لمحمد علي. وبقيت صحته تتدهور إلى أن

تم عزله في يوليو سنة ١٨٤٨، كما توفي ابنه إبراهيم في نوفمبر من السنة نفسها. وبقي الدين على مصر بازدياد بالرغم من وجود المستشارين الأجانب حتى وصل إلى مئة مليون جنيه سنة ١٨٧٩، الأمر الذي أدى إلى احتلال مصر تحت دعوى إدارة الاقتصاد المصري لسداد ديونه، الأمر الذي يقوم به هذه الأيام صندوق النقد الدولي، فبعد إغراق البلدان بالديون، يأتي صندوق النقد الدولي بشروطه Conditionalities وخبرائه ليضعوا الشروط وليقبعوا في دوائر الدولة لإدارة الاقتصاد والديون. وكما أن البنك الدولي يُشجع الدول النامية على بناء المشاريع من موانئ ومحطات كهرباء، ثم يأتي الوقت الذي تباع هذه المنشآت نفسها بأبخس الأسعار لسداد الديون تحت برامج الخصخصة، كان الأمر نفسه يتم في السابق، فبعد أن استدانت مصر الملايين لمشاريعها ومنها فتح قناة السويس، اضطرت الحكومة المصرية أن تبيع أسهمها في القناة لقاء ٤ ملايين جنيه فقط، أي ٤٪ من حجم ديونها. استدانت الإمبراطورية البريطانية هذه الملايين الأربعة من عائلة المرابين العالميين آل روتشايلد، وكان المستدين رئيس الوزراء البريطاني دزرائيلي!.

صدام حسين ومحمد علي: مقارنة

إذا ادّعينا أن جديد الرأسمالية وإمبراطورياتها هو قديم وقديمها جديد، فدعنا نقارن بين إمبراطورية بريطانيا بالأمس مع محمد علي وإمبراطورية اليوم الأمريكية مع صدام حسين.

- كان كلاهما رجلاً قوياً ركز السلطة بين يديه وأحياناً بتعسف وقسوة.
- جاء كلاهما بموافقة ولو ضمنية على الأقل من إمبراطورية زمانه.
- وكلاهما كان علمانياً.

- ❖ وبنى كلاهما قاعدة صناعية وجيشاً قوياً.
- ❖ وكلاهما تخطى حدود القوة المسموح بها من إمبراطورية عصره.
- ❖ أمم محمد علي منتج بلاده الزراعي لبناء دولة قوية، وكذلك أمم صدام حسين منتوج بلاده الرئيسي النفط للغرض نفسه.
- ❖ حارب محمد علي حروباً بالوكالة عن الآخرين في الجزيرة العربية واليونان، كما حارب صدام حسين من حيث يدري أو لا يدري حروباً عن الآخرين في حربه الإيرانية العراقية.
- ❖ تم إجبار محمد علي على توقيع اتفاقية التجارة الحرة وأساطيل بريطانيا جاثمة في الاسكندرية، كما أجبر صدام حسين على توقيع اتفاقيات عدة تحد من تسلحه وقدراته، نتيجة الاحتلال الأمريكي المباشر لجنوب بلاده، كما كان أحد بل أهم نتائج الاحتلال الأمريكي الأخير، تدمير النظام الاقتصادي السابق واستبداله بنظام التجارة الحرة.

كان انتقال الغرب من الاقطاعية إلى الرأسمالية، وتزاوج رأس المال والتكنولوجيا، واستعمار الدول ونهب خيراتها وثرواتها، وخلق طبقة من العملاء الفاسدين في المستعمرات السابقة، كلها مجتمعة سبباً في تخلف العالم العربي والإسلامي والثالث.

في الرأسمالية: الحكم لأصحاب رأس المال وشركائهم

في ٣١ ديسمبر لسنة ١٦٠٠ أصدرت الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا مرسوماً ملكياً إلى العديد من التجار لتأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، وإعطائها حصر التجارة مع القارة الهندية. وإلى أن تم حلها سنة ١٨٥٨ مارست الشركة مهام الدولة وامتلكت الجيوش، وأنشأت المدن

لخدمة أهدافها، ومنها هونج كونغ وسنغافورة في الشرق الأقصى، وكذلك المستعمرات بما فيها سانت هيلينا التي تم نفي وسجن نابليون بها ! ولقد كان أحد منتجاتها - الشاي - سبباً مباشراً في إشعال الثورة الأمريكية، حيث قررت أن تعين وكلاء لها في المستعمرات الأمريكية لبيع الشاي وحصر مبيع هذه المادة بمنتوجاتها فقط، مما أثار حفيظة التجار القدامى حيث قاموا بقذف الشاي المحمل على السفن في ميناء بوسطن في البحر. ولعبت هذه الشركة دوراً هاماً في الطرق المؤدية من أوروبا إلى الهند، فعقدت بواسطة حكومتها في الهند المعاهدات مع شيوخ الخليج العربي، والتي سميت بعد ذلك بالمشيخات المتصالحة، وذلك لتأمين الطرق عبر العراق والخليج إلى الهند وبالعكس.

شركة أخرى هي شركة الهند الشرقية الهولندية، والتي تم تأسيسها عام ١٦٠٢، والتي أعطيت حق الاستعمار في آسيا وخصوصاً ما يسمى اندونيسيا هذه الأيام. ولقد استمرت حتى تم حلها سنة ١٨٠٠. لقد كانت القسوة والوحشية سمتين لهاتين الشركتين. ففي مايو ١٦١٩ تم تعيين جان كوهين Jan Cohen حاكماً عاماً للهند الشرقية الهولندية على سبيل المثال، فقام باحتلال وتدمير جاكارفارتا وأقام على أطلالها باتافيا، والتي جعلها مقر رئاسة الشركة، وخلال سنة تم قتل أو تجويع حتى الموت جميع سكان جزر الباندا، وتم استبدالهم برقيق أحضرهم الهولنديون مكانهم. وفي سنة ١٦٦٩ أصبحت هذه الشركة الأغنى في العالم، حيث كان عدد موظفيها أكثر من ٥٠٠٠٠، ولها جيش قوامه ١٠٠٠٠، وصارت تمتلك ٤٠ قطعة حربية بحرية واسطولاً تجارياً من ١٥٠ سفينة، وكانت تدفع إلى المساهمين أصحابها أرباحاً سنوية بمعدل ٤٠٪ من قيمة أسهمهم!

إن شركات هذه الأيام العبرقطرية ما هي إلاّ نسخة طبق الأصل عن نماذج شركات الهند الشرقية، اللهم إلا بتباين في الوسائل التي أتاحتها

التكنولوجيا الحديثة، مع الإبقاء على الأهداف واحدة في الحالتين. فقديم تلك الشركات هو جديد الشركات العبرقطرية.

الاقتصاد الجديد.... قديم

لقد كان الاقتصاد الجديد إحد أكبر أكاذيب القرن العشرين، فهو لم يكن سوى رخصة «جديدة» لوول ستريت لتبرير سرقاتها. ولم يكن هناك أي شيء جديد في هذا الاقتصاد الجديد، سوى أنه أصبح أكثر شدّة في مضارباته، وزادت طفيليته بشكل أكبر، حيث بقي جوهر النظام الاقتصادي على حاله.

لقد تكيف هذا الاقتصاد الجديد القديم مع وسائل جديدة تعمل على تعاظم ثروات ومنافع البارونات اللصوص. وقد كانت الحواسيب والإنترنت اختراعات تقنية ثورية في النصف الأخير من القرن العشرين. ولكن هذه الصفات تنطبق أيضاً على الاختراعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مثل الكهرباء والبترول التي كانت اختراعات ثورية أيضاً، ولكن «عبادة الجديد» هي تقليد أميركي قديم. فأميركا هي العالم الجديد، والأمة الجديدة، والقارة الجديدة. أمّا الاقتصاد الجديد فلم يكن سوى إحدى صرعات أصحاب وول ستريت، والذين يستخدمون طرقاً ووسائل جديدة وتقنيات الكمبيوتر، وتسخير علماء الصواريخ لتعظيم نهبهم للاقتصاد المنتج.

لقد سُئل روبرت صامويلسون (Robert J. Samuelson) في تعليق نشر في مجلة نيوزويك في ٢٠٠١/٤/١٧: «ما هو الاقتصاد الجديد؟ إنه يبدو في معظمه حالة ذهنية، وقناعة، من خلال معجزات التقنية، بأن الاقتصاد قد دخل مرحلة النعيم الدائم الذي يعج بوعود الخير ويخلو من أية مخاطر.

وقد قامت هذه الثقة المفرطة بتغيير النمط السلوكي للاقتصاد، مسببة ازدهاراً في سوق الأوراق المالية وفورة في الإنفاق الاستهلاكي. ويبدو المستقبل غاية في الإشراق، حتى إن الناس باتوا لا يخشون أن ينفقوا بسخاء، وقد أظهر انتعاش السوق المالي الأسبوع المنصرم هذه الثقة بصورة واضحة. ولكن هذا الوضع ينطوي كذلك على خطر الهشاشة. فلو هزّ أي شيء هذه الثقة المفرطة، التي وصلت حدودها القصوى، فإن الأسهم ومبيعات التجزئة قد تنهار أو تنخفض، وبذلك فإن الاقتصاد الجديد سيبدو وكأنه الاقتصاد القديم. «لقد قام مالكو وول ستريت ووسائل الإعلام الناطقة بلسانها بدمج قوتهم المالية مع قوتهم المعلوماتية؛ ليخلقوا رأسمالية معلومالية أسموها «الاقتصاد الجديد».

لقد أثبت التاريخ أن مالكي وول ستريت يعتبرون أن القديم جديد والجديد قديم، فاللعبة هي ذاتها دائماً. ولو قمنا بتغيير التاريخ وبعض الأسماء، فلن يعرف أحد ما إذا كانت عملية الاحتيال قد تمت في هذا القرن أو في القرن الذي سبقه. وحتى عمليات الاحتيال والخداع هي ذاتها دائماً. وهذا ما يجعل الانحلال الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ، إلى جانب الفضائح، من ثقافة وممارسات وول ستريت وبارونات الأموال اللصوص. وقد كتب غاري وايز (Gary Weiss) قائلاً: «إن فضائح السماسرة الماليين لا تنفك تتكرر مرة تلو الأخرى- مع تغير أسماء الأشخاص فقط دون المساس بقانون اللعبة... إن الفضائح المتكررة هي جزء من نسيج وول ستريت ونتاج لأخلاقياته والقوانين المطاطة التي تحكم عملياته، والتي تبقى دونما رقابة لسنوات طويلة. «وتماماً كما هو حال عمليات الاحتيال في شركات الانترنت التي سادت في العشرينات المدّوية والعقد الأول من القرن الواحد العشرين، فإنه كانت هناك عمليات احتيال مشابهة خلال العشرينيات المدوية والسنوات الأولى من الثلاثينيات». ويضيف وايز:«من المؤكد أنه لا توجد

عمليات احتيال جديدة في وول ستريت، إنها تلك العمليات القديمة نفسها بعد نفض الغبار عنها. ولو تفحصنا كل الكتب المتاحة للجميع والمنشورة عن وول ستريت، لوجدنا هذا الأمر واضحاً وضوح الشمس، رغم أن صفحات تلك الكتب قد أصبحت صفراء لشدة ما أكل الدهر عليها وشرب. أحد هذه الكتب، الذي يمكن أن يبدو وكأنه قد كتب أمس- مع أنه كتب في الواقع عام ١٩٣٢- كان بعنوان «ممولون من مختلف الطبقات High and Low Financiers»، وهو استعراض «لبعض المحتالين وممارساتهم التي تسيء إلى نظامنا الحديث المتبع في بيع الأسهم.» ويعيد الكتاب إلى الأذهان حالة اتخذت فيها شركة هاردي وشركاه للسمسرة Hardley & Co والتي اندثرت منذ زمن بعيد- مركزاً ضخماً في شركة طائرات، من خلال شراء كمية كبيرة من أسهمها، ثم أصدرت عام١٩٢٩ نشرة تحث،على الشراء، مع اتباع نمط التسعينات في تحديد السعر المرغوب. علماً بأن الوضع الحقيقي للشركة التي تم إسباغ هذه الأوصاف المشرقة عليها كان في الواقع سيئاً. «وكما قال المؤلف: ألا يبدو هذا القول مألوفاً؟»

يعتمد النظام الرأسمالي الأميركي ونظامه المالي والاقتصاد برمته على وول ستريت لجمع وتخصيص رأس المال. وقد ظل تضارب المصالح على الدوام جزءاً من وول ستريت. فالبنوك الاستثمارية تقدم خدماتها لطرفين، على الرغم من تضارب المصالح بينهما وهما: الشركات التي تطالب بالمزيد ثمناً لأسهمها وبالتقليل من فوائد السنوات المترتبة عليها، والعملاء الذين تقف مصالحهم على الطرف الآخر، والمتمثلة في أسعار أقل للأسهم وأسعار أعلى لفوائد السندات. وتحقق البنوك الاستثمارية أرباحها على الناحيتين. وتصبح مصالح الطرف الأقوى، سواء أكان العميل أم المستثمر، في الميزان. وإبان فترة الكساد الذي حلّ في الثلاثينيات من القرن الماضي، استحدثت بعض القوانين المصرفية، التي أُبطلت خلال فترة تحرير القوانين، والتي

ازدهرت في عصر الرئيس الأميركي الأسبق ريغان (Reagan). وخلال الفترة ما بين الربيع الأخير من ١٩٩٨ والربيع الأول من عام ٢٠٠٠، قفز مؤشر ناسداك للأوراق المالية من ١٥٠٠ نقطة إلى أكثر من ٥٠٠٠، وخلال هذه الفترة، حصلت وول ستريت على عمولات بلغت قيمتها ١٠ مليارات دولار حسب رواية «ثومسون فايناشال فيرست كول». وجمعت وول ستريت ٢٤٥ ملياراً من الدولارات لأسهم شركات التقنية المتقدمة. وسرعان ما انفجرت الفقاعة وتم تصفية الكثير من هذه الشركات. وعندما انفجرت الفقاعة هذه في ربيع عام ٢٠٠٠، تبخرت ٤ تريليونات دولار من أموال المستثمرين بكل بساطة. وتتناقل طبقة المستثمرين التي تضم ملايين الأشخاص دعابة تقول إن عامل المصبغة قد اتصل بك ليخبرك أن قميصك قد ضاع، والآن اتصل بك سماسرتك في وول ستريت ليبلغوك بأنك خسرت حتى قميصك وإن أموالك قد تبخرت. ومن هؤلاء المستثمرين ديباسيس كانجيلال (Debases Kanjilal)، وهو طبيب أطفال من نيويورك، وقد فقد نصف مليون دولار. وقد رفع محاميه دعوى ضد ميريل لينش (Merrill Lynch) لأن السمسار في هذه الشركة نصحه بالاحتفاظ بأسهمه، في الوقت الذي كان فيه كانجيلال يريد بيع أسهمه بالسعر السائد عندئذ والبالغ ٦٠ دولاراً للسهم. ولكنه اضطر إلى بيع سهمه بعد أن وصل إلى ١١ دولاراً. وقد مسحت موجودات كثير من المستثمرين من هذه الفئة، فيما استثمر فريق آخر بتقبل النصائح والاستشارات الخاطئة، وأشير عليهم بالتريث في البيع، وأن السوق قد عاد إلى الارتفاع. وكلما ارتفع السوق لساعتين من الزمن، كان هؤلاء المحللون يزفون البشرى إلى المستثمرين أن السوق استرد عافيته بكل تأكيد. وكان بعض خبراء وول ستريت يقولون إن هناك ارتفاعا في أسعار الأسهم في كل يوم، وأن على المستثمرين أن يصبروا وينتظروا. وبين الفترة التي شهد فيها السوق أقصى ارتفاعاته،

وستة أشهر قبل أحداث ١١ سبتمبر، تبخر ما يزيد على ٤ تريليونات دولار من أموال المستثمرين، وهو ما يعادل أربعة أضعاف الثروة التي مسحها انهيار السوق عام ١٩٨٧، أو نصف إجمالي الناتج المحلي الأميركي.

وما أسماه وول ستريت «تأثير الثروة يعتبر عاملاً نفسياً حاسماً في اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الجانب النفسي. وقد أصبح مهدداً مع تزامن سوء الأوضاع في أسهم شركات التقنية. إن الإنفاق الاستهلاكي يهيمن على الاقتصاد الأميركي، والآن باتت ثقة هؤلاء المستهلكين مهددة بشكل خطير. وفي ٩ مارس ٢٠٠١، أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي أرقامه لعام ٢٠٠٠ التي تظهر لأول مرة منذ ٥٥ عاماً أن القيمة الصافية للموجودات العائدة للأسر الأميركية تراجعت بمقدار ٨٠٠ مليار دولار.

وقد أعلن على الملأ، التواطؤ بين المحللين والمصرفيين، من قبل مكتب النائب العام لولاية نيويورك إيليورت سبيتزر(Eliot Spitzer). ويقوم بالتحقيق مع كل من ميريل لينش، سالومون سميث بارني، مورغان ستانلي، دين ويتر وآخرين كثيرين. وتقوم الآن ولايات كاليفورنيا، ونيوجرسي وتسع ولايات أخرى بالانضمام إلى حملة التحقيق في تضارب المصالح. واعترف ديفيد كومانسكي (David Komansky)، الرئيس التنفيذي لشركة ميريل لينش المصرفية أن شركته «أخفقت في التمشي مع المعايير الراقية التي هي تراثنا. إنني أنتهز هذه الفرصة، لأعرب عن اعتذاري علانية لعملائنا ومساهمينا وموظفينا».

وعلّق جاري وايز(Gary Weiss) في ٢٠٠٢/٢/٢٥ على ما يمكن أن يفعله الكونغرس بعد انهيار شركة إنرون. وخلص إلى نتيجة مفادها: «إن الكونغرس سوف يطلق العبارات الرنانة دون طائل... لكنه سيفعل القليل إن كان سيفعل شيئاً أصلاً: فضيحة مجلجلة، جلسات استماع في لجان الكونغرس، اتهامات جنائية تلوح في الأفق. إنها فضيحة تحدث في شركة

إنرون ولكن يبدو أنه في كل بضع سنوات تضرب فضيحة ما الشركات الأميركية. وفي جميع الحالات، غالباً، وبعد أن ينقشع الدخان، لا شيء يتغير على الصعيد الواقعي، حيث ينأى المشرعون وصانعو القوانين بأنفسهم عن الإصلاح الحقيقي، فهل ستكون إنرون مختلفة؟» وأضاف وايز مفسراً هذه الشكوك: «إن ذكريات الجمهور قليلاً ما تعمّر، وطبقة المستثمرين الجدد تبقى غير منظمة. وسيصغي المشرعون بالتأكيد عندما يتحدث القائمون على لوبي وول ستريت مقابل أن يملأوا خزائنهم بالمال ليعودوا إلى المناصب من جديد. إن الفضيحة الأخيرة المتمثلة في إصغاء صناع القانون إلى اللوبي الطبيعي لوول ستريت لم تتمخض عن أية إصلاحات، لكنها ولّدت العكس تماماً».

إن وظيفة الإمبراطوريات في النظام الرأسمالي هي ثلاثة:

❖ خدمة المال وشركاته وفتح الأسواق لها في أرجاء العالم كافة، بتطويع قوانين الدول لتنسجم مع متطلبات تلك الشركات العابرة للقارات باسم العولمة.
❖ عدم السماح بقيام أي مجتمع يمكن أن يمثل نموذجًا ناجحًا يتنافس مع النظام الرأسمالي الأمريكي، والذي وصفته عقيدة بوش الثاني بالنظام العالمي الصالح لكل الدول والأفراد ولكل زمان ومكان.
❖ الهيمنة الكاملة على دول العالم بأجمعه لتحقيق الهدفين أعلاه.

شركات التجمع الصناعي العسكري خططت وروجت لاحتلال العراق

وفي الوقت نفسه، نجد بأن رئيسًا أميركيًا هو فرانكلين. د. روزفلت كان السباق في انتقاد النظام النازي لانتهاجه سياسة الحروب الاستباقية، وذلك في خطابه الشهير في أكتوبر ١٩٣٧، الذي قال فيه «بأن الحروب النازية الاستباقية من شأنها أن تخلق عصرًا من الرعب وغياب القانون» من

خلال التدخلات غير المبررة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو الإقدام على غزو أراض أجنبية». بالإضافة إلى ذلك، فقد نقل عن المدعي العام الأميركي في محكمة جرائم الحرب في نوريمبيرغ القول بهذا الشأن: «موقفنا هو أيًا كانت المظالم التي تعاني منها دولة ما ومهما بلغ حجم اعتراضنا على واقع معين لديها؛ فإن الحروب العدوانية تظل وسيلة غير مشروعة لمعالجة هذه المظالم أو العمل على تغيير مثل هذه الظروف».

في التسعينات شهدت الولايات المتحدة أكبر فقاعة مضاربة في تاريخ السوق المالي الأميركي. وفي بداية القرن الجديد، ما بين ١٠ مارس ٢٠٠٠ ونهاية الربع الأول من عام ٢٠٠١، حيث تهاوت قيمة الأسهم في ناسداك من ٦,٧ تريليون دولار إلى ٣,٣ تريليون. وفي ذلك قال ستيف جوبس مؤسس شركة أبل للكمبيوتر أمام المحللين، بأنه يعتقد بأن الاقتصاد الأميركي يعاني من حالة انصهار.

وطبقًا لمفهوم النظام الرأسمالي الأميركي؛ فإنه عندما يعاني اقتصاد ما من مصاعب فإن الحرب (سواء جاءت بفعل تخطيط مسبق أو حدثت بشكل عرضي) تساعد دائما على الخروج من الأزمة، خاصة - كما اتضح من مشروع القرن الأميركي الجديد- وأن المسرح قد أعد بالفعل للهيمنة الأميركية على العالم. فمن جانبها عملت «المؤسسة الأميركية» على إيصال «رئيس حرب» إلى البيت الأبيض، وقدمت له الدعم المطلوب لتجني الشركات النفطية وشركات الصناعات والخدمات العسكرية من ورائه عظيم المكاسب. وفوق ذلك فإن العديد من رموز هذه الشركات ظهروا فجأة في البيت الأبيض، بدءًا من نائب الرئيس ديك تشيني، الذي كان قبلها مباشرة الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون لخدمات النفط، وكونداليزا رايس التي شغلت منصبًا رفيعًا في شركة شيفرون تكسيكو النفطية قبل أن تصبح على رأس مجلس الأمن القومي. وحتى في الخارج نجد بأن الرئيس

الأفغاني المعين من قبل الأميركيين حميد قرضاي والسفير الأمريكي في كابول بعد الإطاحة بطالبان، كانا يعملان مستشارين بشركة أونوكال النفطية (Unicol).

وخلال فترة الإعداد لغزو العراق شكل روبرت جاكسون، أحد كبار المسؤولين في شركة لوكهيد مارتن، ما عرف بلجنة تحرير العراق. وبرز من بين المؤسسين عدد من الأسماء المتنفذة في المجمع الصناعي العسكري الأميركي، وضمت اللجنة كذلك وزير الخارجية السابق جورج شولتز (يعمل حاليًا مع شركة بيكتل)، بالإضافة إلى عدد من رموز المحافظين الجدد.

وعليه فلا عجب أن تخرج الشركات المذكورة بحصة الأسد من مقاولات إعادة إعمار العراق، خاصة وأن عقيدة التجارة الحرة والعادلة تختفي عندما يتعلق الأمر بتعرض المصالح للتجمع الصناعي العسكري الأمريكي للخطر. فبعد الغزو وزعت سلطات الاحتلال الأميركي الغنائم على الشركات النفطية، حيث أوكلت لشركة شيفرون تكساكو مسؤولية بيع النفط العراقي، بينما منحت شركتي بيكتل وهاليبرتون عقودًا إنشائية سخية، وهذه مجرد قمة الجبل الجليدي الهائل من المكاسب التي حظيت بها الشركات الأميركية المقربة من إدارة بوش. وطبقًا لصحيفة الفاينتشال تايمز، فإنه بعد عام واحد من غزو العراق، سجلت عائدات هاليبرتون ارتفاعا بنسبة ٨٠٪، بينما قفزت عائدات بيكتل بنسبة ١٣٥٪. أما شيفرون تيكساكو فحققت زيادة في الأرباح بنسبة ٩٠٪، وذلك خلال الفترة من الربع الأول لعام ٢٠٠٣ إلى الربع الأول من العام التالي. وفي الوقت ذاته نجد بأن أسهم لوكهيد مارتن لصناعة الأسلحة سجلت خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (الفترة الأولى من رئاسة بوش) ارتفاعا بنسبة ٣٠٠٪. وطبقًا للسناتور رون وايدن فإن «عملية منح عقود إعمار العراق كانت أقرب إلى حالة الفوضى في مدن الكاوبوي الأمريكي قبل ظهور أمناء شرطة الدولة».

خداع وفقاعات المرابين وأسواق المال هي ذاتها منذ مئات السنين:

سمعنا ورأينا فقاعة القرن الواحد والعشرين... كيف أن بعض الشركات كشف زيفها وزيف من ورائها من بنوك الاستثمار، فهذه شركة ليمان بروذر Lehman Brothers تكشف أن موجوداتها لا تزيد عن ٦٠ مليار دولار، في حين كانت قيمتها السوقية قبل انهيارها عشرة أضعاف ذلك أي بحدود ٦٠٠ مليار دولار. والأمثلة كثيرة ومشابهة إبان الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين.لكن دعنا نبين أن قديم المرابين وأسواق الأموال في النظام الرأسمالي هو جديد وجديدها قديم، فها نحن نقدم قصة فقاعة كبرى قبل ٣٠٠ سنة قد لا تختلف عن مجريات فقاعة هذه الأيام. فلو غيرنا التاريخ والاسم لظننا أن هذا الحدث قد حدث بالأمس.

هذه قصة هذه الفقاعة سنة ١٧٢٠ في رسم بياني:

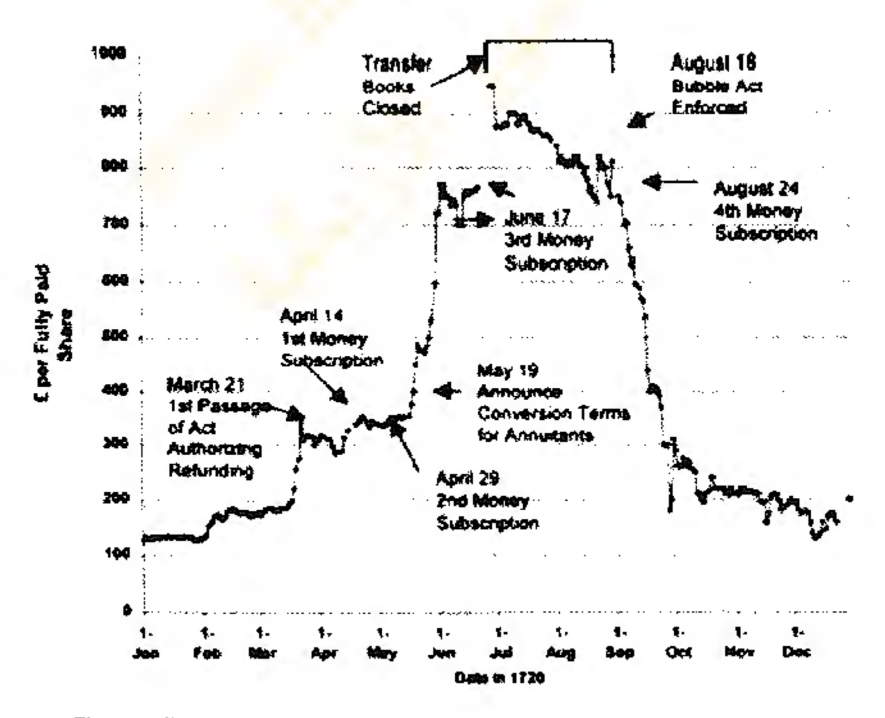


Figure 17.1
Daily South Sea Share Prices, 1720. Data courtesy of Larry Neal.

❖ أسس التجار والممولون هذه **الشركة سنة ١٧١١** أثناء الحرب البريطانية الأسبانية، أي قبل سنتين من انتهاء تلك الحرب، على فرضية أن تقوم الحكومة البريطانية بوضع شرط على إسبانيا بإعطاء هذه الشركة حصر التجارة بها مع أمريكا الجنوبية، مقابل تحمل هؤلاء التجار والممولين إدارة **ديون الإمبراطورية البريطانية**.

❖ لم تقم الشركة حتى ولو برحلة واحدة حتى سنة ١٧١٧. لكن أهم أعمالها كان تجارة الرقيق.

❖ بواسطة إعطاء أسهم لعشيقة الملك والمتنفذين الآخرين وإذاعة أسمائهم وكذلك ادعاءات كاذبة أخرى، ارتفع سهم الشركة من ١٠٠ جنيه في يناير سنة ١٧٢٠ إلى ١٠٠٠ جنيه في يوليو ١٧٢٠. في سبتمبر ١٩٢٠ هوى السهم إلى دون إلـ ٢٠٠ جنيه، وأقفل بنهاية السنة بحدود ١٥٠ جنيهاً... في الوقت نفسه حصلت فقاعات في أسواق باريس وامستردام وأصبحت الإفلاسات على قدم وساق.

❖ ألا يذكرنا ذلك بـ Lehman Brothers مؤخراً حيث كانت قيمتها السوقية ٦٠٠ مليار دولار، فأصبحت ٦٠ ملياراً، أو Citigroup الذي كانت قيمته السوقية ٢٦٠ مليار قبل سنة فأصبحت حوالي ٢٠ ملياراً في شهر نوفمبر ٢٠٠٨؟

❖ إذن لهؤلاء المولين تقاليدهم، **فجديدهم قديم، وقديمهم جديد**.

ما قاله أحد أعضاء حزب الشعب إيغناتيوس دونيللي *Ignatius Donnelly* في مؤتمر حزب الشعب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر نظن أنه يصف حالة اليوم:

«نعيش في زمن وصل إلى حافة الخراب الأخلاقي والسياسي والمادي. لقد أصبحت الشركات هي التي تهيمن على الانتخابات والمشرعين والكونغرس، حتى وصل هذا الخراب الأخلاقي والسياسي إلى المحكمة العليا.... أما الجرائد فهي إما مموَّلة منهم أو أنها مكتومة الصوت. كما أن الرأي العام قد تم إسكاته. وبينما يزدهر أصحاب الأعمال فإن بيوتنا مرهونة، وعمالنا معدمون، وتسرق الأراضي ليتم بناء ثروات خيالية غير مسبوقة في تاريخ العالم من أناس يحتقرون جمهوريتنا، ويعرّضون الحرية إلى الخطر. ومن رحم اللاعدالة الحكومية تولد طبقتان – المسحوقون وأصحاب الملايين».

❖❖❖

«ولقد كان العدل الاجتماعي هو المفهوم الأكثر أهمية في الإسلام. ولقد أمِرَ المسلمون كأولى مهامهم بناء أمة تتميز فيما بينها بالرحمة والتي يسودها توزيع عادل للثروة. إن هذا هو الأكثر أهمية من الطقوس الأخرى».

كارين آرمسترونغ Karen Armstrong

. من كتاب (الإسلام) – ص(٦)

الفـــــــصل الثــــــــاني
في الرأسمالية: العبودية أساس الملك
من كــــولومـــبـــوس حـــتى أوبامـــا (١)

يقول البروفيسور رونالد ديفيس Ronald Davis من جامعة ولاية كاليفورنيا في نورث ريدج North Ridge

«**لا نبالغ حيث نقول إن الأرباح التي نتجت عن نظام وتجارة الرقيق من ١٦٠٠ وحتى ١٨٦٠ قد ساهمت إلى حد كبير في بروز الغرب في غرب أوروبا والولايات المتحدة كالقوى المهيمنة على العالم**».

ويمكن أن نضيف إلى ما كتبه ديفس بأن التطهير العرقي والحروب كالدعامتين الأخيرتين للرأسمالية الغربية التي انطلقت بعد أن حلل «إلتنويريون» بعد الثورة البروتستانية الربا، وانطلق بارونات المال بعد حصولهم على هذا التغيير الايديولوجي إلى مزج قوة المال بتغير تكنولوجي انطلق بالرأسمالية إلى ما هي عليه اليوم.

قال ماتير روتشايلد مؤسس العائلة «**دعني أسيطر على**

رأس المال لأي أم، ولا يهمني من الذي سيحكمها بعد ذلك».

بعد وصول كولومبوس إلى ما ظنه الهند، كتب لأصحاب حملته بإسبانيا «سأرسل لكم ما تحتاجونه من ذهب، وكل ما تتمنونه من عبيد». وأضاف: «فلينصر الرب اولئك الذين يتبعون طريقه!»، ومن مقره في ما يعرف اليوم بهايتي Haiti، قام كولومبوس بحملة اصطياد للسكان الأصليين، واحتجز ١٥٠٠ منهم سنة ١٤٩٥، واختار منهم ٥٠٠ من الأقوى بنية حيث حمّلهم بالسفن إلى إسبانيا. مات ٢٠٠ منهم في الطريق مما جعل كلفة الشحن باهظة فتفرغ لمحاولة تعدين الذهب. أمر بكل من هو فوق الرابعة عشرة من السكان الأصليين بجمع كمية محددة من الذهب خلال ٣ شهور. أعطى الذين نجحوا في جمع الذهب قطعة من النحاس يعلقونها على صدورهم، أما أولئك الذين لم ينجحوا فتم تقطيع أيديهم لينزفوا حتى الموت. وحسب ما كتبه الراهب Bartolome dela casa برتالومي دي لاكازا، الذي عايش تلك الحقبة، فيقول إنه بين ١٤٩٤ و١٥٠٨ فقد مات أكثر من ثلاثة ملايين من السكان الأصليين الذين قضوا نتيجة الحروب أو العبودية أو الأشغال الشاقة. وأضاف الراهب **«من يصدق هذا في المستقبل؟ فأنا الذي عايشته أكاد لا أصدقه»**. وكتب المؤرخ في جامعة هارفارد ساميول ديلوت موريسون: «**إن السياسة التي بدأها كولومبوس واتبعها الذين خلفوه، قد أدت إلى إبادة جماعية**».

الاقتصاد الرأسمالي الغربي قام على مؤسسة العبودية

مؤسسات العبودية كانت عماد الاقتصاد الأمريكي حتى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦٥، أي لأكثر من ٣٠٠ سنة. في العقود الأولى من القرن السابع عشر كان المستعمرون الأمريكيون البيض يستعبدون المواطنين

الذين أسموهم الهنود الحمر. وعندما بدأت زراعة القطن بالانتشار السريع منذ ١٦٧٠ أصبحت أعداد هؤلاء لا تكفي، فانطلقت تجارة العبيد الأفريقيين على قدم وساق، كما تم استعباد الرقيق الأبيض ممن لم يستطيعوا سداد ديونهم، فأُرسلوا إلى أمريكا كعبيد لفترة سداد هذا الدين. وكان معدل وفيات العبيد أثناء نقلهم بالبحر لا تقل عن الثلث وإن كانت تصل أحياناً إلى النصف. كان يقذف في البحر المرضى، أما من يصل إلى بر أمريكا، فيباع ويشترى ويصبح ملكاً لصاحبه.

حتى سنة ١٨٠٠ وصل من عاش من العبيد إلى أمريكا بين ١٠ - ١٥ مليون من أصل ٥٠ مليوناً تم نقلهم خلال القرون الماضية مات في الطريق أكثرهم. كان من أُسموا آباء الثورة الأمريكية للاستقلال من أصحاب المزارع وملاك العبيد مثل جورج واشنطن، وتوماس جيفرسون وجيمس ماديسون!

حتى بعد الاستقلال ومناقشة حق الانتخاب، حُرم العبيد من التصويت، ولكن حيث أن غالبيتهم كان في الولايات الجنوبية، أخذ أهل الجنوب بتعدادهم حين احتساب عدد السكان لأمور تقرير عدد أعضاء الكونغرس والذي يخضع لكثافة السكان، عندها قرر المؤتمرون رسمياً اعتبار العبد ثلاثة أخماس رجل ؟! وأخذ أهل الجنوب الحق بمطاردة الهاربين منهم إلى أي مكان لإعادتهم إلى مزارعهم.

أصحاب العبيد لم يعترفوا، وكذلك ولاياتهم بشمول مؤسسات الزواج على العبيد. كان يتم بيع أبنائهم إلى آخرين كما كانوا يُشغلونهم في حقول الزراعة من الثانية عشر من أعمارهم. ولعل من الطريف أن نبين أنه حتى يومنا هذا، فإن العنصر الإنساني يشار إليه في علم الإدارة بالأصول البشرية، حيث تعرف الإدارة بأنها الاستغلال الأمثل للموارد للأصول (assets) البشرية والمادية.

لم يكن هذا هو حال المستعمرات الأمريكية، بل كان هو حال الحضارة

الغربية، فثروات أوروبا الغربية بأكملها قامت على العبودية والاستعمار وعبودية شعوب بأكملها، مما يفقدها أي مبرر أخلاقي بالحديث عن حقوق الإنسان، في وقت كانت حضارتنا تقول بأن الناس سواسية، ولا فرق لعربي على أعجمي أو قرشي على حبشي إلاّ بالتقوى قبلهم بقرون عديدة.

إذا كان العدل أساس الملك في الديانات السماوية فالعبودية هي أساس الملك في الرأسمالية.

الثورة الأمريكية: أسبابها وقادتها

في سنة ١٦٧٦، أي قبل مئة سنة من الثورة الأمريكية سنة ١٧٧٦، ثار الفقراء من البيض والسود وحرقوا الأخضر واليابس في عاصمة فيرجينا واسمها جيمس تاون Jamestown، وهرب حاكم فيرجينيا من المدينة. كان كثير من أصحاب المزارع الكبرى أمثال جورج واشنطن وتومس جيفرسون في تلك السنوات المئة قبل الثورة الأمريكية هم من الولايات الجنوبية وفيرجينيا. قامت ١٨ ثورة على الحكومة كما ثار العبيد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال.

المؤرخ الأمريكي الشهير بيرد Beard قال بأن طبقة الأغنياء أصبحت بحاجة إلى حكومة قوية تصون مصالحهم الخاصة ليتمكنوا من السيطرة عليها وإصدار القوانين والتشريعات التي تصون مصالحهم، ولحماية منتوجاتهم الزراعية. كما أن بارونات المال قد أصابهم الاستياء نتيجة قوانين لم تعد تسمح لبنوكهم بإصدارات مالية. أحد من أصبحوا قادة الثورة بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin، والذي كان متعهداً لطباعة الأوراق النقدية لأحد أكبر بنوك ذلك الزمان، ذهب إلى بريطانيا في محاولة لإلغاء قانون ١٧٦٤ الذي أصدره البرلمان البريطاني الذي منع

الإصدارات من قبل بنوك المستعمرات الأمريكية، ولكن دون طائل. طبقة التجار استاءت من قرار ملكي يحصر بيع الشاي في شركة الهند الشرقية البريطانية، والتي قامت بتعيين وكلاء لها للبيع المباشر، مما أثار حفيظة التجار وكان سبباً مباشراً للانتفاضة، حيث حرّض التجار والممولون عموم الشعب ضد الإنكليز، وذهب بعضهم ليقذف شاي شركة الهند الشرقية في بوسطن بعرض البحر. المؤرخ الأمريكي المعروف هوارد زين Howard Zinn يقول:

«**حوالي ١٧٧٦ اكتشف الأثرياء في مستعمرات بريطانيا في شمال أمريكا اكتشافاً هاماً بأنه إذا ما حققوا الاستقلال لمستعمراتهم، وأوجدوا أمة جديدة يسمونها الولايات المتحدة، فإنهم سيستولون على الأراضي، وسوف يحلون محل من تحابيهم بريطانيا في مستعمراتهم، كما يمكنهم كبح جماح الثورات المتكررة في المستعمرات وتأمين مصالحهم عبر الاستيلاء على قيادة هذه الأمة الجديدة**»، قامت الثورة على جبل من الديون أثلجت صدور بارونات المال العالمي والمحلي. تم طباعة عملة محلية دونما غطاء أسموها بالكونتيننتال Continental فقدت قيمتها، بحث أصبحت تساوي واحداً على الألف من قيمتها السابقة، وبحيث أصبح مثلاً للذي لا يساوي شيئاً إذ قيل عنه «لا يساوي كونتننتال».

كان عدد سكان المستعمرات الثلاث عشرة حوالي ٢ مليون، نصفهم من النساء ممن ليس لهم حق بالانتخابات، وكذلك العبيد وسكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر، وكذلك الفقراء من البيض، حيث كان حق الانتخاب مقروناً بالملكية. أصبح من لهم حق الانتخاب بضع مئات من الألوف لم يمارس أكثرهم حقهم في الانتخاب على كل حال!

يقول المؤرخ بيرد Beard: إن الثوار المؤسسين كتبوا دستوراً حافظ على مصالح طبقتهم وليس على مصالحهم فقط. ومن الطريف أن جورج

واشنطن قد تم تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة في وول ستريت، حيث حلف اليمين أمام رئيس المحتل الماسوني في نيويورك، وكان أكثر زملائه من الرعيل الأول من دعاة الاستقلال من الماسونيين أيضاً.

بدايات بورصة نيويورك

نال رأسماليو الشمال الأمريكي مآربهم. فإذا لم يستطيعوا أن يلغوا قانون ١٧٦٤ بالإقناع فلقد ألغوه بالقوة. بدأوا إصداراتهم المالية من جديد. في سنة ١٧٩١ اجتمع ٢٤ من كبار تجار وبارونات المال سراً تحت شجرة البطم، حيث وقعوا اتفاقاً بينهم أسمي باسم الشجرة التي عقدوا اجتماعهم تحتها - حيث أصبحت الاتفاقية تعرف باتفاقية بوتم وود Buttomwood Agreement. كان فحوى الاتفاقية أنه لن يسمح بتداول الأوراق المالية إلاّ بين هؤلاء الأربعة والعشرين لا غير. وتطور سوقهم المالي بحيث أصبح يسمى سوق نيويورك المالي New York Stock Exchange، وعندها قرروا أنه لا يمكن انضمام أحد إلى هذا السوق في حال اعترض أي ثلاثة من المؤسسين على الانضمام. قاوم أصحاب البنوك تأسيس بنك مركزي أمريكي .في العام ١٨١٦ قال الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون «**آمل اننا سنتمكن من القضاء على ارستقراطية شركاتنا المالية ووأدها في مهدها. فقد تجرأت على تحدي حكومتنا في استعراض لقوتها واستخفافها بقوانين دولتنا**» وبدلاً من وأدها في مهدها، تنامت البنوك عدداً وقوة فأصبح عددها سنة ١٨٢٩ ٣٢٩ مصرفاً، ووصل ذلك العدد عام ١٨٣٧ إلى الضعف، وأصبحت ٤٠٪ من التجارة الخارجية يديرها فقط عدد محدود من مصارف مانهاتن في نيويورك.

العبودية بعد الاستقلال

كان عدد العبيد سنة ١٧٩٠ يقارب ٧٠٠٠٠٠ إلا أن عددهم أصبح حوالي ٤ ملايين بحلول سنة ١٨٦٠. وحيث إنهم ممتلكات تباع وتشترى، كانت قيمتهم السوقية عام ١٨٠٥ تساوي ٣٠٠ مليون دولار، لكنها ارتفعت لتصبح ٣ مليارات دولار سنة ١٨٦٠ وهي قيمة فلكية في ذلك الحين، كان ٩٠٪ منها في الجنوب. ثار العبيد ٣ مرات في السبعين سنة قبل الاستقلال لكنهم ثاروا سبع مرات في السبعين سنة بعد الاستقلال.

بدأ اقتصاد الشمال والجنوب يتكونان بطرق مختلفة. فالزراعة كانت عماد الجنوب الرئيسية، أما الصناعة فكانت من نصيب الشمال ومموليه. أصبح الشمال بحاجة إلى العبيد كعمال في مصانعه في الشمال، وكمستهلكين لبضائعه، فبدأت دعوات تحرير العبيد لا لوجه الله ولكن لكي تنتقل من الشمال على دعاوى إنسانية أو دينية. لكن سرعان ما تم إنشاء المجمع المعمداني للولايات المتحدة الجنوبية، والذي أفتى سنة ١٨٤٥ بأن الإنجيل قد حلل العبودية.

في نهاية عقد الخمسينات للقرن التاسع عشر، تعطلت العملية السياسية. أصبح الكونغرس غير قادر على إصدار القوانين المحابية لأصحاب الأموال، ذلك أنهم أرادوا الحماية لمنتجاتهم الصناعية، وعارضها أهل الجنوب لأنها سوف ينتج عنها زيادة في الأسعار، كذلك عارضوا مشاريع القنوات والسكك الحديدية التي تبناها أهل الشمال... وهكذا وصل تضارب المصالح لحد قرر عنده أهل المصارف والصناعة بتغيير الأمر الواقع بالقوة، ولم لا يكون تحرير العبيد (وامتلاكهم جزءاً من قيمتهم السوقية بالمجان) هدفاً نبيلاً يتم الادعاء بأنه سبب رئيسي للحرب؟

كانت الحرب الأهلية الأمريكية هي حرب بين الرأسمالية الزراعية في

الجنوب والرأسمالية الصناعية / المالية في الشمال حيث كانت الغلبة للأخيرة، ولكن على أجساد ٦٢٠٠٠٠ أمريكي من «الغلابة» أي ما يعادل ٣٪ من مجموع سكان أمريكا حينئذٍ. بالطبع لم يحارب الأثرياء حيث أن قانون «البدل» كان يعفي من الخدمة من يدفع ٣٠٠ دولار. ابن الرئيس لينكولن وكذلك البارونات اللصوص الذين جنوا ثمار الحرب لم يحارب أحداً منهم.

وجاء اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات تجارية سنة ١٨٥٩ مما زاد الثورة الصناعية اشتعالاً.

الاضطراب الاقتصادي والسياسي في القرن التاسع عشر

النظام الرأسمالي الغربي عموماً، والأنغلوساكسوني / الأمريكي خصوصاً، يعيش على دورات من الأزمات الاقتصادية تكون في أغلبها نتيجة ممارسات أصحاب البيوت المالية يجنون منها عادة الفوائد والعوائد صعوداً وهبوطاً. كان هناك ٣ أزمات اقتصادية حادة سنوات ١٨١٩، ١٦٣٧، ١٨٥٧ قبل الحرب الأهلية. كما كان هناك ثلاث كسادات كبرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك لسنوات ١٨٧٣، ١٨٨٤ و١٨٩٣. كان آل روتشايلد والمولون الآخرون يتعاملون مباشرة بالإقراض في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلاّ أنهم أصبحوا يتعاملون بالوكالة عن طريق مورغان وأمثاله من بني جلدتهم.

كان أحد أهداف ونتائج الحرب الأهلية خلق حكومة مركزية قوية في واشنطن تُجنب البارونات اللصوص عناء محاولة السيطرة على الولايات العديدة. فسنّ الكونغرس قانون التجنيد الإلزامي، وفرض ضريبة الدخل عام ١٨٦١. ومع انتهاء الحرب، وصل الدين الحكومي إلى ٢,٨ مليار دولار، كان إقتراضاً أكثره من شركتين اوروبيتين، هما الروتشايلدز وبارينغ

بروثورز. كانت المؤسستان عريقتين في الحروب والصفقات الاستعمارية، كان آل روتشايلدز هم من أقرضوا حكومة ديزرائيلي لشراء أسهم مصر في قناة السويس، كما أقرض بارينغ بروثرز حكومة الولايات المتحدة قرضاً لشراء ولايات لويزيانا من فرنسا ومعها العديد من الولايات الأخرى.

كأكثر الرؤساء الأمريكيين الذين يمارسون الحكمة بأثر رجعي، سئم الرئيس لينكولن من ممارسات الشركات أثناء الحرب فقال:

«إني أرى في المستقبل القريب أزمة تلوح في الأفق، وهي تقضُ مضجعي وتسلبني راحتي خوفاً على أمن بلادي، لقد تربعت الشركات على عرش البلاد نتيجة الحرب، وسيتلو ذلك عصر من الفساد في المناصب العليا، وستعمل قوى المال كل ما في وسعها لإطالة أمد ذلك العصر وسيادته وديمومته، من خلال حرمان الآخرين حقوقهم حتى تتركز كل الثروات في أيد قليلة، ولتؤول هذه الجمهورية إلى الدمار» وقال أيضاً: «لو كان هناك مكان أسوأ من الجحيم فتأكد اني أعيش فيه الآن». لكن الحروب هي نعيم بارونات المال العالمي.

الاضطرابات المالية والاقتصادية

في مايو سنة ١٨٧٣ انهارت بورصة فينا. وحيث إن بيوتات المرابادة والمال كانت متعولمة قبل أن تصبح كلمة العولمة استعمالاً شائعاً؛ حيث كان عدد البارونات محدوداً، فمثلاً عمل روتشايلد من مركزه في ألمانيا، وتم فتح فروع يديرها أبناؤه في باريس ولندن وفينا. انتقلت العدوى إلى بورصة كل من برلين، وأمستردام وباريس ولندن، ووصلت إلى نيويورك في خريف سنة ١٨٧٣ لتُسبب واحدة من أسوأ الكسادات في الاقتصاد الأمريكي، بقي زهاء عشرين عاماً عجزت فيه شركات سكك الحديد سداد ديونها مما أدى إلى

إفلاس الكثير من البنوك، وانهار مصرف جي كوك آند كومباني، وهو الأكثر تعاملاً مع حكومة الولايات المتحدة في ١٨/٩/١٨٧٣، تبعه إفلاس ٥٧ شركة استثمارية، مما أضطر بورصة نيويورك لإغلاق أبوابها للمرة الأولى في تاريخها في ٢٠/٩/١٨٧٣، وأوقف ٣٢٧ مصرفاً مدفوعاتهم بين ١٨٧٣ - ١٨٧٩، وفقدت ١٠٠٠٠ شركة كل ما تملك.

في يناير ١٨٧٤ تفاقمت الأزمة وتظاهر آلاف المحتجين في نيويورك مطالبين بالعمل أو الخبز، وفرقتهم الشرطة بالقوة واعتقلت العشرات منهم. وعندما احتج عمال المناجم على أوضاعهم السيئة، رتب أصحاب المناجم أمرهم مع الدولة فحكمت على عشرين من المحتجين بالإعدام. وعندما خفضت شركة بالتمور آند أوهايو من دخل موظفيها، بدأ العمال إضرابين سرعان ما انتهى الإضراب الثاني سنة ١٨٧٧ باستدعاء قوات اتحادية «لإعادة النظام»، وتم قتل مئة من العمال وجرح المئات منهم كذلك.

الفساد سيد الموقف

كانت الأحزاب السياسية والسياسيون، بمختلف رتبهم وأماكنهم، فاسدين مفسدين، تباع القوانين وتشترى في ردهات الكونغرس وعلى قارعة الطريق. كان وكيل آل روتشايلد في أمريكا أوغست بلمونت August Belmont يشغل منصب رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطي. أما رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري وليم تشاندلز William Chandler فكان يتلقى الرشاوى والهبات المالية من أربع شركات مختلفة في قطاع سكك الحديد في الوقت نفسه. أما بعض أعضاء مجلس الشيوخ فكانوا يتلقون أتعابهم مقدماً من الشركات التجارية الكبرى.

في هذه الأثناء طال الفساد أكثر أعضاء إدارة الرئيس غرانت Grant،

وكما تقول كاتبة السيرة لمورغان، جين ستراوس، «**إنها أكثر الحكومات فساداً في ذلك القرن، حيث لطختها الفضائح المالية التي وصمت كل عضو من أعضاء الوزارة فيها**». كما تورط نائب الرئيس في قضية مع المؤسسة المالية كريدت موبيلييه Credit Mobilier عام ١٨٧٢، حيث أصدرت اسمها بأسماء أعضاء في الكونغرس لمشروع سكك حديد، مقابل الموافقة على منح قروض اتحادية. وحيث إن جديد الرأسمالية والنظام الأمريكي قديم استقال نائب الرئيس الأمريكي اغنيو Ageniew سنة ١٩٧٢ على خلفية قصة رشوة من أحد المقاولين.

في عقد السبعينات لهذا القرن استعمل البارونات اللصوص كل الأساليب لخلق الاحتكارات. فخلاله سيطر جون روكيفيلر على صناعة النفط بواسطة شركته ستاندرد أويل، فأصبح يملك في سنة ١٨٧٩ ٩٠٪ من صناعة وتجارة تكرير البترول في الولايات المتحدة، كما سيطر على سبيل المثال أيضاً اندرو كارنجي Andrew Carnegie على قطاع الفولاذ وشركاته الواحدة تلو الأخرى.

وفي المقابل أصبحت الاضطرابات العمالية منتشرة على نطاق واسع، **ففي عام ١٨٨٦ وحده قام العمال بحوالي ١٦٠٠ إضراب** عن العمل، وشهدت الفترة من عام ١٨٨٩ حتى نهاية ذلك القرن عدداً كبيراً من الاضرابات والاضطرابات.

العبودية تحت أسماء أخرى

أراد المزارعون أن يتصدوا لنظام حجز محاصيلهم كضمان للقروض من المرابين. يصف لورانس غودوين (lawrence Goodwyn) في كتابه«الوعد الديمقراطي – الحركة الشعبية في أميركا»

(Democratic Promise- The Populist Movement in America) هـذا النظام فيقول:

«يقـتـرب المزارع مـسبـل العـينين وهو يحـمل قبعـتـه بيده بكل خنوع من التـاجـر ويقـدم له قـائمـة احـتـيـاجـاته. يقلـب التـاجـر خلف الكاونـتـر دفـتـر الأسـتـاذ بين يـديه، وبعد شـد وجـذب، يتـحـرك نحـو الرفوف لاخـتـيـار بعض البـضـائـع التي تلبي فـقط النزر اليسيـر من الاحـتيـاجـات التي قدمـهـا زبونه المزارع. ونادراً مـا كـان المزارع يحـصـل على الكمـيـة التـي يطلبـهـا مـن سلعـة واحدة، أو على السلـع المختلفـة التي يحـتـاجها كلهـا. لم تكن هنـاك أية أموال تنتقل من يد إلى اخرى أو من مالك إلى آخر، كان التـاجـر فقط يدون بعض الملاحظات في الدفـتـر الأسـتاذ الموجود أمـامه. وبعد أسبـوعين أو حتى شهـر من الـزمـان؛ تتكرر الحكاية بكل تفـاصـيلهـا: يعـود المزارع، يسـتـشيـر التـاجـر الدفتـر الأسـتـاذ من جـديد، ويحصل الشد والجذب مرة أخـرى، وتتكرر عملية اخـتـيـار السلـع التـي يحـتـاجـهـا المزارع، وتضـاف مـلاحـظات جـديدة في الدفـتـر الأسـتـاذ. ومن مطلـع الربيـع وحتـى انقـضـاء الخـريف، تتكرر هذه الطقـوس حتى يلتقي المزارع بـالتـاجـر في أحد حقـول القطن، حيث يـخضـع مـحصـول القطن الذي كدح فيه المزارع طوال عام كامل، إلى عـمليـة الحلج والتكيـيس والرزم والوزن ومن ثم البيـع. وفي تلك اللحظة تحديداً، يقـوم التـاجـر بإعلام المزارع مـا جناه مـحصـوله لتلك السنة.... ويخـبـره التـاجـر أن الدين الذي تراكم طوال العام قد تجاوز الدخل الذي حققه محصـول القطن. لقد باءت جهود المزارع بالفشل ولم يتمكن من «الدفع» وسداد دينه.... وعنـدها يعلن التـاجـر نيته مـسـاعدة المزارع خلال الشتـاء، ولكن وفق حـساب جـديد يضطر معـه المزارع إلى التـوقيـع على رهنه مـحصـول السنة القـادمـة للتـاجـر. ولدى توقيع هذا الحجز، يستقل المزارع عربتـه خـالي الوفاض ويذهب إلى بيتـه وفي ذهنه أنه وللمـرة الثـانيـة أو الأولى أو الخـامـسة عشرة على التـوالي، قد

فشل في دفع ديونه.»

ولو قمنا بدراسة نظام إقراض المؤسسات المالية للدول في النصف التالي من القرن العشرين، لوجدنا أنه يوجد منذ تم تنفيذ نظام الإقراض هذا على الدول، فأصبح الجزء الأكبر من ميزانياتها مخصصا لسداد الفوائد، بينما تبقى الديون للسنة الثانية والثالثة ولربما الخمسين. وقد أوجد هؤلاء صندوق النقد الدولي ليطوع ويغير قوانين البلدان لتعمل في الأساس لسداد فوائد ديون هؤلاء المرابين أنفسهم وإن اختلفت أسماء شركاتهم.

في عام ١٨٦٦، كان القمح يباع بـ ٢,٠٦ دولاراً للبوشل الواحد (مكيال للحبوب يعادل ٨ غالونات)، وفي عام ١٨٧٦ أصبح يباع بدولار واحد، وفي عام ١٨٨٠ تراجع ٠,٨٠ دولار، حتى وصل إلى ٠,٣٥٠ دولار في ولايتي داكوتا الشمالية والجنوبية في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وبينما كان المزارعون معرضين لمثل هذه الاسعار المحبطة والقاتلة، كانت هذه الأسعار المنخفضة باستمرار مترافقة مع معدلات فائدة ربوية وصلت إلى، بل وتجاوزت، ١٠٠٪.

كان اتحاد المزارعين في الجنوب يدفع (بوشل) واحداً من الذرة كنفقات شحن ونقل لكل (بوشل)، حتى لولاية مجاورة، بينما حصلت الشركات الكبرى على أسعار خاصة جداً. **فقد كانت تكلفة الشحن من شيكاغو إلى لندن أقل مما يدفعه المزارع لنقل محصوله من ولاية إلى ولاية أخرى!**

حزب الشعب: حلول لا رأسمالية

لعل أحد الأمثلة على أن جديد الرأسمالية قديم وقديمها جديد، أنه حينما نقرأ ما قاله أحد أعضاء حزب الشعب إيغناتيوس دونيللي Ignatius

Donnelly في مؤتمر حزب الشعب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تظن أنه يصف حالة اليوم:

«**نعيش في زمن وصل إلى حافة الخراب الأخلاقي والسياسي والمادي. لقد أصبحت الشركات هي التي تهيمن على الانتخابات والمشرعين والكونغرس، حتى وصل هذا الخراب الأخلاقي والسياسي إلى المحكمة العليا....أما الجرائد فهي إما مموُلة منهم أو أنها مكتومة الصوت. كما أن الرأي العام قد تم إسكاته. وبينما يزدهر أصحاب الأعمال فإن بيوتنا مرهونة، وعمالنا معدمون وتسرق الأراضي ليتم بناء ثروات خيالية غير مسبوقة في تاريخ العالم من أناس يحتقرون جمهوريتنا، ويعرّضون الحرية إلى الخطر. ومن رحم اللاعدالة الحكومية تولد طبقتان _المسحوقون وأصحاب الملايين**».

في سانت لويس عام ١٨٨٩، كان أن وضع ماكيون وحزب الشعب خطة تدعو إلى المطالبة والمناداة بأن الديمقراطية تستدعي **وجود نظام مالي ديمقراطي** غير مركزي من حيث السيطرة على القروض والاعتمادات، **بحيث يسمح بتدفقها للمنتجين الحقيقيين**، بما يضمن انتشار الفرص وتوسيع الدخل بأكبر قدر ممكن. **ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال الإقراض الحكومي المباشر للمنتجين دون أية وساطة (من البنوك)**. وضعوا خطة مفصلة أصبحت تعرف باسم **خطة الخزائن الفرعية**. وتنص هذه الخطة على أن تقوم وزارة الخزانة الأميركية في كل مقاطعة ذات منتوج زراعي واسع، ببناء مخزن فيدرالي ومصاعد للحبوب، وبذلك يكون هناك الآلآف من هذه المراكز التي ستسمى بالخزائن الفرعية. وبإمكان المزارع أن يودع منتوجه في إحدى هذه الخزائن الفرعية ويقترض بفائدة ١٪ أو ٢٪ على وديعته. وليصبح بمقدوره أيضاً أن يبيع محصوله بالأسعار السائدة أو أن يقترض بضمان قيمة أرضه. ويُدفع للمزارعين حسب هذه الخطة بالأوراق

النقدية، أي الدولارات التي ليس لها غطاء ذهبي، بحيث يغطيها الإنتاج الحقيقي. ومن الممكن أيضاً أن تكون الدفعات على شكل شهادات إيداع قابلة للتداول بحيث يمكن مقايضتها وتداولها. وتقول الخطة إن هذه الموارد المالية والعرض النقدي قد تُسحب نظرياً بعد أن يُسدد المزارعون قروضهم.

كما طالبت الخطة أنه ينبغي أن يكون للمال غاية اجتماعية، لا أن يكون فقط لمجرد كسب المزيد من المال. من الواضح أن هذه الخطة من شأنها أن تخرج أصحاب البنوك من دائرة الإقراض، حيث إن القروض ستذهب مباشرة إلى المستفيدين. ولكن هذا النظام لم يكن ليكتب له الحياة طالما أن لأصحاب البنوك محاسيبهم وعملاءهم المخلصين في واشنطن، وطالما أنهم لا يزالون يُحكمون سيطرتهم على قوة المال.

ويدأ أعضاء حزب الشعب يراقبون وينتقدون تصرفات حكومتهم، فعندما أنقذت وزارة الخزانة الأميركية البنوك التجارية في التسعينات من القرن التاسع عشر، عن طريق تخفيض الفائدة إلى ١٪ على دينها لتلك البنوك والبالغ ٤٧ مليون دولار، كتب تريسي قائلاً:

«... **طالما أن الحكومة تستطيع إقراض المال لأصحاب هذه البنوك بنسبة ١٪ على ضماناتهم، فلماذا لا تقوم بإقراضه للشعب على ضماناته؟ وما دامت الحكومة تستطيع إنقاذ أصحاب البنوك هؤلاء من خلال الفارق البسيط بين سعري الشراء والبيع، وتجنيبهم التضحية بضماناتهم، فلماذا إذن لا تستطيع أن تفعل الشيء ذاته مع الشعب؟ يا لها من سخرية واستهزاء من هذه الحكومة الديمقراطية أن تمنح مزاياها لأربعة آلاف رجل لأنهم أغنياء، وتنكر هذه المزايا ذاتها على ٦٥ مليون شخص.**»

كانت أفكار حزب الشعب ثورية وأصيل وكانت من خارج النظام الرأسمالي الذي أفرز بينهم التعاسة والفقر والحرمان. فكانت لهم اراؤهم في السياسة النقدية للدولة. كان أعضاء الحزب يرون أن السياسة والنظام

النقدي الأميركي غاية في الانحياز والاضطهاد. **وقد بدأوا أولاً بوضع تعريفهم للمال، حيث يقول أحد أعضاء حزب الشعب المنتخب حديثاً في الكونغرس:**

«**إننا نُعرّف المال بأي حال على أنه صنيعة القانون، وتمثيل بسيط للقيمة، وأداة للصرف، وهو ليس بأي حال من الأحوال سلعة تباع وتشترى.**»

لقد وضع هذا النائب يده على إحدى العلات الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين، حيث إنها تعتبر المال سلعة تباع وتشترى.

وفي الانتخابات الوطنية لعام ١٨٩٠، فاز حزب الشعب بخمسة مقاعد في مجلس الشيوخ، وعشرة مقاعد في مجلس النواب. وظلت انتصاراتهم تتكرر الواحدة تلو الأخرى في عام ١٨٩٤. كانت شعارات حزب الشعب هي «مال الشعب»، «أرض الشعب»، «ثروة الشعب» و«مواصلات يملكها الشعب»

وبدأ أعضاء ومناصرو حزب الشعب يطالبون بنظام قومي جديد وأموال قومية جديدة تصدرها الحكومة بدلا من البنوك المحلية المخصخصة، كما كان الحال عليه. وتحدثوا عن «**رأس مال مركزي متحالف مع قوى الشركات غير المسؤولة**»..

وفي خطاب ألقاه في سانت لويس، قال ليونيداس لافاييت بولك: «**لقد آن الأوان ليوحد الغرب العظيم والجنوب العظيم والشمال الغربي العظيم قلوبهم وأياديهم معاً، ويمشوا مشية رجل واحد إلى صناديق الاقتراع السرية ويستولوا على الحكومة، ويعيدوا إليها مبادئ آبائنا، ويديروها بما يتماشى ومصالح الشعب**».

عقد التسعينات من القرن التاسع عشر

كانت الثورة الصناعية تتسارع مع حلول عام ١٨٩٠، وأظهرت

الإحصاءات الرسمية الأميركية أن عائدات الصناعة قد تخطت عائدات الزراعة للمّرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة.لكن ذلك، **لم يحل دون تعرض النظام المصرفي إلى هزة تلو الأخرى، واحدة عام ١٨٩٣**، والأخرى عام ١٨٩٥، مما زاد شقاء الشعب وفقره. **كتبت إحدى السيدات المزارعات الرسالة التالية لحاكم ولايتها، وكان من حزب الشعب وذلك في عام ١٨٩٤ :**

«إنني أمسك قلماً بيدي لأعلمك بأننا نموت جوعاً.... خرج زوجي بحثاً عن العمل ولكنه عاد البارحة مساءً وأخبرني بأن علينا أن نتضور جوعاً حتى الموت. لقد جال في عشر مقاطعات غير أنه لم ينجح في الحصول على أي عمل.... إنني لم أتناول اي طعام اليوم والساعة الآن الثالثة».

لعل صدق ما قاله مؤسس عائلة روتشابلرز مائير حول ما إذا كان سيطر على المال في أي دولة فليس مهماً من يحكمها، قد تمثل في طلب الرئيس كيفلاند (Cleveland) من عائلة روتشيلد، ومن خلال وكيلهم أوغست بيلمونت جونيور (August Belmont Jr.)، **قرضاً مجمعاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لوزارة الخزانة**. ووافقت عائلة روتشيلد على القرض، ولكنها أصرت على وجوب سداد هذا القرض إما بالذهب أوبالجنيهات الاسترلينية.

«أثارت مشاركة آل روتشيلدز موجة من معاداة السامية، لتربط بشكل انعكاسي قضايا المال والاعتمادات باليهود. وأصدر ويليام جينيفز برايان (William Jennings Bryan)، والذي أصبح مرشحا لرئاسة الجمهورية، ممثلا عن الحزب الديمقراطي وحزب الشعب، أصدر أمره بأن يتلو ميثاق شايلوك (المرابي اليهودي) من مسرحية شكسبير_تاجر البندقية، ثم طالب «بأن تدار وزارة الخزانة نيابة عن الشعب الأميركي وليس بالنيابة عن آل روتشيلدز أو عن أصحاب البنوك الأجانب»

كان لحزب الشعب صحافة حرة ديمقراطية إنسانية لكنها كانت تفتقر

إلى الموارد المادية. وصف لورانس غودوين محرري صحف حزب الشعب بأنهم كانوا رعاة لجو رائع من الأخلاقية الديمقراطية والعاطفة تجاه الإنسانية. وهذا بعض ما كتبوا:

«ما هي أمريكا وديقراطيتها عندما يتمكن (أرباب الصناعة) المتغطرسون من شراء ضمائر المشرعين، وإبقاء الكونغرس الأمريكي في حالة دائمة من العبودية لهم؟ ما هو العمل الصادق المخلص عندما تؤدي التركيبة الجائرة للعملة إلى انحطاط أسعار منتجات المزارع إلى ما دون تكلفة الإنتاج؟ كيف يكون العمل شريفاً عندما تلتهم معدلات الفائدة المرتفعة كل ما في المزارع من إنتاج قوي معافى؟ أين هو الإخلاص في العمل عندما تجني شركات السكك الحديدية أموالاً طائلة جراء شحنها لمحصول الذرة أكثر مما يجنيه المزارعون عند زراعته والاعتناء به؟ أين هي الفضيلة في المجتمع عندما يقوم أصحاب البنوك ودور السمسرة وشركات تخزين الحبوب بكل جشع بتدمير الجمعيات التعاونية الزراعية؟ أين هي الكرامة عندما تضطر النسوة المزارعات إلى الذهاب حافيات إلى التجار الذين يحددون، بكل جلافة، ما يمكن أو لا يمكن لعائلة المزارع أن تأكله؟ ما هي الحرية، وأين هي عندما فرض قانون حجز المحاصيل من خلال قانون تأجير أملاك المحكوم عليهم؟».

كانت أفكار حزب الشعب في واقعها تنسف النظام الرأسمالي من جذوره المعتمدة على المرابين والمصارف. لكنه أخفق في ضم طبقة العمال إلى صفوفه، حيث كان أكثر أعضائه من المزارعين الذين بدأت اعدادهم تتناقص لاستعمال المكننة في الزراعة، كما أن العمال كان أكثرهم من المهاجرين الجدد، وكانت أية ظروف مناسبة هنا أرحم من ظروفهم في أوطانهم التي أتوا منها. كما أن أكثرهم كانوا يعتنقون الكاثوليكية، بينما المزارعون من قدامى الأمريكان المرتبطون بأرضهم هم من البروتستانت.

أضف إلى ذلك قيام البارونات اللصوص بدس بعض الأعضاء بين الحزب، والذين قاموا ببذر الفرقة بين صفوفهم وقادوا عملية انحراف. ولقد كانت موارد الحزب المادية في غاية الضعف، كان أكثرهم يجد صعوبة حتى في دفع بضع الدولارات سنوياً كإشتراك العضوية.

بداية عصر الإمبريالية الأمريكية: الحرب الأمريكية الإسبانية

أصبحت الولايات المتحدة محتاجة لأسواق أجنبية بسبب اقتصادها الراكد وإنتاجها المرتفع. وقال ثيودور روزفيلت، الذي تولى الرئاسة فيما بعد، قال حين كان يشغل منصب مساعد وزير البحرية في إدارة الرئيس ماكينلي «إن هذه البلاد تحتاج حرباً»، وهكذا بدأت الصحافة حملتها الإعلامية المنسقة دوماً بين أصحابها من بارونات لصوص ضد إسبانيا لإعداد الشعب نفسياً لتقبل وخوض الحرب. وزعمت الصحافة أن الوحشية التي تمارسها إسبانيا في كوبا لم تعد تطاق، وطالبت الولايات المتحدة بالتدخل.

وفي منتصف شهر فبراير من عام ١٨٩٨، اندفعت الولايات المتحدة إلى الحرب ضد إسبانيا بعد غرق السفينة الحربية الأمريكية، مين، Maine في ميناء هافانا تحت ادعاء أن الأسبان قد أغرقوها. وتمخضت هذه الحرب عن احتلال أمريكا لكوبا وغيرها من المناطق الإسبانية، بما فيها جزر الفلبين النائية. وسرعان ما اتضح فيما بعد أن غرق السفينة مين كان نتيجة «عطل» داخلي، وليس نتيجة طوربيد إسباني كما زعم آنذاك. وحسب الانسكيلوبيديا بريتانيكا، فهذه الحرب كانت بداية لعهد أمريكا الإمبريالي.

حاول الأمريكيون إقناع كولومبيا بإعطائهم امتيازاً لفتح قناة في بنما

فلم يوافق برلمانهم على ذلك، عندئذٍ تواطأ الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت عام ١٩٠٣ مع الشركة الفرنسية في الإعداد لثورة سرية في بنما. وهكذا فقد تم إيجاد جمهورية بنما الجديدة وفصلها عن كولومبيا، خدمة لغرض محدد هو الموافقة على معاهدة مع الولايات المتحدة مكنت من شق قناة بنما لتصل بين المحيطين الأطلسي والهادي، وقد بدئ بتشغيل القناة في الخامس عشر من آب عام ١٩١٤.

وتحت نظام حكم الرئيس الأمريكي ويلسون ثم احتل هايتي حيث أصبحت محمية أمريكية، واحتل الرئيس المذكور جمهورية الدومينيكان عام ١٩١٦، كما جعل نيكاراغوا محمية أمريكية، وابتاع الجزر العذراء الدنماركية بمبلغ ٢٥ مليوناً من الدولارات.

قانون نظام الاحتياط الفدرالي / البنك المركزي الأمريكي

بينما كان المولون في أوروبا يحضرون أنفسهم لحرب عالمية كبرى، وجدوا أن النظام المالي في الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة ترتيب، خصوصاً وأن كل الدلائل كانت تشير بأن الولايات المتحدة ستكون هي حصانهم الامبريالي بدلاً من بريطانيا والتي بدأت تبدو عليها بوادر الضعف والكهولة، ولاستباق الأحداث قام أصحاب المصارف والمال الأوروبيين، ومع وكلائهم ونظرائهم الأمريكيين بعقد اجتماعات سرية في جزيرة بعيدة عن الأنظار هي جزيرة جيكل Jekyll في جورجيا. كان آل روتشايلدز، وروكيفيلرز، ومورغان ومؤسساتهم قد وضعوا النظام المالي والمصرفي الأمريكي الجديد، وكان معهم في اجتماعاتهم السرية أزلامهم في واشنطن، ممن ستوكل إليهم مهمة تنفيذ إخراج هذا البنك المركزي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث كان رئيس لجنة المالية (وصهر روكيفيلر)

موجوداً في الاجتماعات السرية، وكذلك نائب وزير الخزانة الأمريكي عن الإدارة التنفيذية، وبعد شد وجذب ومناورات أقرب منها إلى أفلام هوليود، تم إقرار القانون والذي جعل ملكية هذا النظام ملكية خاصة، يمتلكها البنوك الأمريكية الخاصة وتم وضع نظام يوصي بأن الدولة لها بعض السلطات أهمها تسمية رئيس هذا النظام. إلاّ أن «المتعارف عليه» إلى درجة الالتزام هو أن وول ستريت هو الذي يرشح أو يوحي إلى الرئيس الأمريكي من هو رئيس هذا البنك المركزي الذي يريده... وهكذا أصبحت السياسات المالية في أيدي أصحاب البنوك أنفسهم. وقبل شهور فقط في نهاية سنة ١٩١٣ من بداية الحرب العالمية الأولى، بدأ النظام الجديد هذا ليتولى دور بنك انكلترا والذي كان ضعيفاً آنذاك لا يفي بمتطلبات بارونات المال والحروب. وقام النظام الجديد بدوره المرسوم أثناء الحرب الأولى خدمة مجمع البنوك. وكان مورغان وشركاؤه هم الوكيل الحصري والوحيد لسائر مشتريات الحرب. أما السيد Lehman حاكم نيويورك وأحد الإخوة في مؤسسة Lehman brothers فلقد أصبح بقدرة قادر موظفاً حكومياً مسؤولاً عن المشتريات الحربية في تلك الفترة في وزارة الحربية الأمريكية.

فبعد توأمة النظام المصرفي بين بنكي أمريكا المركزي وبنك انكلترا، بدأ أصحاب النظام الرأسمالي العالمي بتوأمة المؤسسات السياسية والاقتصادية الأخرى. فأثناء مباحثات السلام في باريس سنة ١٩١٩ تم إيجاد مؤسستي ظل للسياسات الاقتصادية لتنسيق المواقف الأنغلوساكسونية بين الولايات المتحدة الصاعادة وبريطانيا، وبحيث أصبحت بريطانيا هي المستشار الإمبريالي للإمبراطورية الأمريكية الجديدة. ثم خلق مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relation (CFR) في نيويورك، وكان مجلس امنائه الأوائل هم أنفسهم أصحاب البنوك وشركاتهم، وأهمها عائلة مورغان وروكيفيلر وأزلامهم، ومنذ ذلك التاريخ وهذا المجلس، كما سنرى، يلعب دوراً

مركزياً في رسم السياسات الأمريكية؛ فأصبح مؤسسة هامة من مؤسسات الظل للقوى الدائمة القابضة على السلطة الحقيقية في الولايات المتحدة، كما تم إيجاد مجلس العلاقات الخارجية الملكي في لندن في الوقت نفسه.

كانت المقالة الرئيسة لأول عدد لمجلة أوربز (Orbis) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في شتاء ١٩٩٢، مقالة نشرت للمرة الأولى في العدد الأول للمجلة عام ١٩٥٧ أي قبل ٣٥ سنة من انهيار الاتحاد السوفييتي. وعنوان المقالة هو «موازين الغد» Balance of Tomorrow وجاء فيها:

«إن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم بأكمله تحت قيادتها خلال هذا الجيل. أما سرعة وكفاءة تحقيق الولايات المتحدة لهذا الهدف فسوف يقرر مصير الحضارة الغربية وبالتالي المصير البشري... فهل سيكون النظام العالمي الجديد القادم هو إمبراطورية عالمية أميركية...؟ يجب أن يكون الأمر كذلك لدرجة أن تحمل الإمبراطورية العالمية تلك دمغة الروح الأميركية.» أما التهديد لهذه الرؤيا وهذه الإمبراطورية الأميركية فسيأتي من آسيا كما جاء في مقالة أوربز (Orbis):

«أما الإمبراطورية الأميركية والجنس البشري فسوف لن يكونا متضادين، بل هما اسمان لشيء الواحد هو النظام العالمي الجديد».

الفصل الثالث
الإمبراطورية الأمريكية: حصان بارونات المال العالمي الجديد
من كولومبوس إلى أوباما (٢)

إنتاج المستهلكين عبر ثقافة استهلاك جديدة

نتيجة الزيادة المفاجئة في حجم الإنتاج زيادة ثورية ناجمة عن الثورة الصناعية، كان لابد أن تكون زيادة الطلب ثوريةٌ ايضاً، وهكذا فقد أضحت المشكلة لا تكمن في إنتاج السلع بل في إنتاج المستهلكين

قامت الولايات المتحدة بالتوجه إلى الاستعمار كوسيلة أولى لإيجاد الطلب على الإنتاج، مما اقتضى ضرورة تغيير الثقافة السائدة بأكملها، والتي كانت سائدة آنئذ . وإذا كانت الشكوك قد ساورت أحداً بأن إجراءً ثورياً قد أصبح مطلوباً لاستيعاب حجم الإنتاج الهائل الجديد، فإن فترتي الكساد اللتين وقعتا خلال عقدي السبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر، مثلتا لهؤلاء تذكيراً قوياً. ولم تكن

مثل حالات الكساد هذه ذات نتائج اقتصادية سيئة فحسب، بل ونتج عنها اضطراب سياسي سيئ أيضاً.

«خلال العقود التي أعقبت الحرب الأهلية، بدأت الرأسمالية الأمريكية بإفراز ثقافة مميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية الأسرية او الاجتماعية، وليست لتلك الثقافة أية علاقة بالدين أو في أي مفهوم تقليدي، او بالديمقراطية السياسية. وبدءاً من عام ١٨٩٠ وما بعده، بدأت الشركات الكبرى الأمريكية، وبالتنسيق والارتباط مع المؤسسات المالية الرئيسة، تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع يستحوذ عليه حب الاستهلاك والمزيد من السلع، بحيث يزيد ما يطرح في العام الحالي عما طرح في العام الماضي، وما سيطرح في العام المقبل عما طرح خلال هذا العام.

وهكذا فقد أفرزت رأسمالية الاستهلاك الأمريكية ثقافة شديدة العداء لكل ما هو من الماضي، ولكل ما هو تقليدي، تلك الثقافة الموجهة لخدمة الأهواء المستقبلية المنبعثة من الرغبات والأهواء، والتي سببت الخلط والإرباكات لتوهم وكأن الحياة الجيدة ما هي إلاّ السلع الجيّدة.

لقد تمثلت أهم الملامح الرئيسية لهذه الثقافة في حب التملك وتكريس حب الاستهلاك كوسائل لتحقيق السعادة، ونشر مذهب جديد، وإطلاق العنان لعنفوان الرغبة، وكان ذلك باسم الديمقراطية، فضلاً عن تكريس مبدأ اعتبار قيمة الأموال وكأنها المعيار المهيمن على سائر القيم السائدة في المجتمع». وليام ليش في كتاب أرض الرغبة.

وقد تمت الإشادة بالاستهلاك وإعلائه ليرتقي إلى مرتبة الديانة، وليحل مكانها، وأصبحت روح هذا النظام الاستهلاكي متمثلة في إطلاق العنان للرغبات والنزوات البشرية. وكانت عقيدة الاستهلاك الجديدة هذه مناهضة للدين، حيث إن الاديان والشرائع كافة تحث على كبح جماح الرغبات والسيطرة عليها ، وتعلمنا الاعتدال في كل شيء، بما في ذلك

امتلاك السلع والأموال في هذه الدار الدنيا. ورفعت الأديان من شأن القيم الأخلاقية وسموها على الماديات. وقد وعدت الشرائع والديانات بأن جزاء ذلك هو السعادة في الدنيا وحياة أفضل لا تعرف الفناء في الدار الآخرة. أما مبدأ الاستهلاكية فقد سار في الاتجاه المعاكس «إما الآن وإلا فلا..»

وما إن أدبر القرن التاسع عشر حتى كان ٢٪ فقط من الشعب يمتلكون ٦٠٪ من إجمالي الثروة الاميركية، فيما ترك للنصف الأسفل من الأميركيين ما نسبته ٥٪ من إجمالي هذه الثروة.

وقام أصحاب الثروات والقائمون على الإنتاج بإيجاد تحالفات مع الجامعات والكليات الرائدة التي بدأت بتعليم التجارة وإدارة الأعمال في كليات جديدة استحدثت لهذا الغرض. ولم يقم أولئك الأثرياء بالتبرع السخي لهذه المؤسسات فحسب، ولكنهم تربعوا فعلاً على مقاعد مجالس الأمناء فيها، وشاركوا في إعداد السير الذاتية لأعضائها

وصف الرئيس الأمريكي هوفر للحياة في قرية مسقط رأسه ويست برانش West Branch بولاية إيوا Iowa وهي قرية كان يقطنها عام ١٨٨٠ ما لا يزيد عن ٨٠٠ نسمة. ونوه بأن عمته كانت قد تنبأت أن تتحول الكنائس وقاعات المنتديات والاجتماعات إلى أماكن للكراهية والفسق والبغضاء. فقد تحول مقر اجتماعات أولد كويكر إلى دار سينما كما تنبأت عمته. وأردف هوفر قائلاً:

«في الثمانينات من القرن الماضي كان الناس يتقاسمون المسرات، وكانت القرية تتمتع بالاكتفاء الذاتي، حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنها في مطاحنها، وكانت مكتفية ذاتياً فيما يتعلق باللحوم والمنسوجات والأقمشة. وكنا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات، وكنا نحصل على الوقود من الخشب. كما شيدنا البنايات وصنعنا الصابون اللازم لنا، وحفظنا الفواكه وجففناها وأنتجنا الخضروات. وكان الشيء القليل فقط من لوازم العائلة يتم شراؤه

من الخارج». وقال إنه في طفولته لم يكن الفقر معروفاً في قريته ويست برانش، وكان الناس فرحين دائماً يشعرون بالسعادة، ولم يكونوا رهناً للتقلبات والنكسات التي تلم ببورصة شيكاغو التي تسببت في الأيام الأخيرة في شطب ٥٠٪ من ايراداتهم على ايدي المضاربين.

وقد بارك ثقافة الاستهلاك هذه كبير اقتصاديي عصره جون كينز John Keynes. وادّعى أن أخلاقيات العقائد والديانات يجب استبعادها، وقد عمل على ترويج استغلال الفرص والملذات في الوقت الحاضر بدلاً من الانتظار للمستقبل. وفي عرف كينز فإن مثل هذه الفلسفة ستعود على الجميع بفائض من السعادة والمسرات.

هل أتت ثقافة الاستهلاك بالسعادة؟

مجلة التايم الأميركية TIME في عددها الصادر بتاريخ ١٥ يونيو حزيران ١٩٩٦، وصفت حالة الأميركيين بقولها «**يفتقد الأميركيون بشدة الشعور بالقناعة والرضا. فهم متخوفون أن يتخلفوا عن الركب في عهد جديد. وهم قلقون بل مذعورون حيال الوظائف الآخذة في التناقص، والمدارس التي لا تقوم بواجبها من حيث تعليم الجيل المقبل، والعناية الصحية التي لا يمكن توفرها أو الحصول عليها، وتصاعد أرقام المشردين والذين لا مأوى لهم، والبيئات الملوثة والجرائم التي تقع دون إحساس أو معنى... لقد سئم الأميركيون الكلام»**. .

العشرينات الهادرة

باتت الولايات المتحدة غنية بالنقد السائل، وحققت فائضاً أضخم في

تجارتها مع العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وقد بدئ بتطبيق نظام المتاجر التنويعية Department Stores، حيث انتشرت هذه المتاجر في انحاء الولايات المتحدة كافة، ورافق انتشارها استعمال وسائل سلعية وأساليب تسويقية حديثة. وكانت البنوك تتفرع بسرعة لتأخذ نصيبها في هذا العرض النقدي المتزايد، وقد شاركت دور السينما والاذاعات منضمة إلى الصحافة في نشر هذه الثقافة الجديدة .

وقد شجعت البنوك على عمليات الدمج والاستملاك. وبدأ بعد عام ١٩٢٠ ظهور سوق قومية، وصارت المؤسسات تكبر وتكبر فيما أصاب الوهن والضعف تجار التجزئة الصغار والمستقلين بسبب إيجاد هذه المخازن الضخمة. ففي العام ١٨٨٦ لم يكن هناك سوى اثنتين من المؤسسات السلسلية في النشاطات كافة وكانتا تديران خمسة محلات، بينما نجد أنه في العام ١٩٢٩ ارتفع عدد الشركات إلى حوالي ١٥٠٠ تدير أكثر من ٧٠,٠٠٠ منفذ من منافذ البيع في مختلف السلع. وقد فازت صناعة الأغذية بنصيب الأسد في هذه المتاجر. وأضحى الاندماج بين الشركات هو الأسلوب الأمثل للتوسع. وقد أثلجت هذه المسألة صدور القائمين على البنوك الاستثمارية، حيث انبروا لتقديم الخدمات التي تتطلبها عمليات الاندماج والاستملاك mergers and acquisitions، بل قاموا بترويجها وتشجيعها. وقد ارتفع عدد البنوك الاستثمارية بنسبة ٤٠٠٪ خلال الفترة بين عامي ١٩١٠ و١٩٣٠. وكانت كل من شركتي ليمان بروذرز Lehman Brothers وغولدمان ساكس Goldman, Sachs أكبر شركتين تتوليان وضع الترتيبات لعمليات الاندماج خلال تلك الفترة. وكانت كلتاهما قد بدأت نشاطها كبيوتات سمسرة لتجارة السلع إبان القرن التاسع عشر. وكان هيربرت ليمان Herbert Lehman حاكماً لولاية نيويورك، ثم ألحق نفسه في وزارة الحرب وأصبح مسؤولاً عن توفير المستلزمات العسكرية.

واعتمدت الثقافة الجديدة برمتها على خلق الطلب على السلع، من خلال تحفيز رغبة الناس واستثارتها؛ وقد حسم المصرفيون والمفكرون الذين يدورون في فلكهم، هذه المسألة قائلين إن تحفيز الرغبة ليس له حدود، وإنه إذا ما تم إشباع رغبة ما، فإنها ستأتي برغبة أخرى معها. وقدم جورج بيكر George F. Baker رئيس فيرست ناشونال بنك في نيويورك منحة كانت نتيجتها بناء مبنى الإدارة العائد لجامعة هارفارد Harvard University، ومبنى السكن للطلاب الداخليين، ومبنى المكتبة، وكان ذلك عام ١٩٢٧, وكانت كل من جامعتي كورنيل ونيويورك مرتبطة بعلاقات وثيقة ومعتمدة مالياً على أولئك الذين اخترعوا وكرسوا ثقافة الاستهلاك. وكان ايلسورث ستاتلر Ellsworth Statler ممولاً رئيسياً لجامعة كورنيل. ولم يكن بيري شتراوس Perry Straus صاحب شركة ماسي Macy المصدر الرئيسي لتمويل جامعة نيويورك فحسب، ولكنه كان من ضمن طاقم المجلس التنفيذي الذي اعتاد أن يجتمع خلال العشرينات بصورة منتظمة في محلاته، كما رأس مجلس الأمناء أيضاً. وخلال هذه الفترة أيضاً أنشأت جامعة ستانفورد Stanford كلية لتدريس العلوم الحديثة مثل المحاسبة والتمويل والتسويق والنقل، وأدخلت هذه الحقول في دراساتها كل من جامعات نورث ويسترن Northwestern، ميشيغان Michigan، ويسكونسن Wisconsin، كاليفورنيا California وأوريغون Oregon.

وعندما تراءى للعيان بأن الأمور قد أصبحت على ما يرام، كان أسوأ كساد يشهده التاريخ الأميركي آخذاً في التشكيل ليتفجر فيما بعد كالبركان وتبدى للعيان أولاً في انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت في تشرين الأول عام ١٩٢٩ واستمر لعقد من الزمن. ولم يستطع الاقتصاد الأميركي ان يعود إلى ما كان عليه من مستويات حتى العام ١٩٣٩، وكانت الحرب العالمية الثانية هي صاحبة الفضل في إنقاذ الرأسمالية من حتفها.

الكساد الكبير

- كانت نتائج الكساد الكبير ما بين ١٩٢٩ -١٩٣٢:
  - انهيار ٥٠٠٠ بنك في هذه الفترة.
  - هبط الإنتاج الصناعي بـ ٤٥٪.
  - هبطت حركة بناء العقارات بـ ٨٠٪.
  - أصبح ١٣ مليون أمريكي عاطلين عن العمل حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٤٪ إلى ٢٥٪.
- أفرزت الممارسات خلال فترة العشرينات في القرن العشرين فقاعة كبرى أشبه بالفقاعة التي أفرزتها ممارسات التسعينات في القرن العشرين والتي انفجرت سنة ٢٠٠٨٨.
- شجع أصحاب المؤسسات المالية المواطنين على الدخول في سوق الأسهم، بحيث كانوا يمولون ٣/٢ قيمة السهم المتداولة، بحيث أصبحت قيمة الديون على هؤلاء تزيد عن مجموع قيمة النقد المتداول آنذاك.
- وزادت أسعار الأسهم بصورة هائلة حتى أصبح معدل P/E 32.6 في سبتمبر ١٩٢٨.
- في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ بدأ سوق وول ستريت بالهبوط حيث تم معاملات لـ ١٢٨٤٤٦٥٠ سهم في ذلك اليوم حيث حاول الجميع الهروب من السوق.
- وكما كانت فقاعة العقارات هي الشعرة التي قصمت ظهر البعير في ٢٠٠٨، كانت العقارات في فترة العشرينات قد وصلت إلى ذروتها وساهمت هي الأخرى في انهيار الكساد الكبير.
- ولقد اتفق الجميع بأن الولايات المتحدة كانت المصدر الرئيسي لهذا الكساد الذي انتقل بدوره إلى بقية دول العالم.
- وكما اليوم كان سوق الأسهم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ متقلباً فوصل معدل داو

جونز في يوليو ١٩٣٢ إلى معدلات أواخر القرن التاسع عشر، أي معدلات ما قبل ٣٠ - ٤٠ سنة.

❖ لكنه أيضاً لم يصل إلى ما كان عليه قبل الكساد في سنة ١٩٢٩ إلاّ بعد ٣٥ سنة (١٩٦٤).

إجراءات روزفيلت للخروج من الكساد الكبير

بالرغم من مرور عشر سنوات على الكساد الكبير، وبالرغم من البرامج الكبيرة للخروج منه، لم تخرج الولايات المتحدة منه إلاّ بعد دخولها الحرب العالمية الثانية.

- حجم الاقتصاد الكلي GNP، كان سنة ١٩٢٩ / ١٠١,٤ مليار وفي سنة ١٩٣٨ / ٩٦,٧.
- نسبة العاطلين عن العمل كانت ٣,١٪ سنة ١٩٢٩، ارتفعت إلى ٢٤,٩٪ سنة ١٩٣٣، وبقيت على ١٩٪ سنة ١٩٣٨، لكنها أصبحت ١,٩٪ أثناء الحرب العالمية الثانية.
- انتقلت عدوى الكساد إلى العالم. كانت النتيجة: التخلي عن معيار الذهب في بريطانيا أولاً سنة ١٩٣١ وفي الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣.
- كما عمت الإضرابات الاجتماعية والسياسية أرجاء العالم، وكان أدولف هتلر هو أحد نتائج الكساد الكبير، كما انتقلت دول أوروبا الغربية إلى أقصى اليمين أو اليسار، كالنازية والفاشية أو الاشتراكية الوطنية.
- هادن روزفيلت العمال، وتمسكنت الرأسمالية حتى تمكنت. كما هادن السود.
- ومع أن روزفلت مشى مع الرأي العام بلعن البنوك والبيوت المالية، في الوقت الذي كانت أولى أولوياته هي إنقاذهم بقانون طوارئ البنوك بعد

٤٥ يوماً من تسلمه السلطة. هذا بعض ما جاء في أقواله للاستهلاك الشعبي:

«إن ممارسات تجار المال هي مدانة في محكمة الرأي العام، ومرفوضة في قلوب وعقول الرجال... لقد هرب هؤلاء من منابرهم بين صفوف معبد الحضارة الإنساني».

- قام المؤرخون من خارج اليمين المحافظ باتهام روزفلت بأنه أنقذ الرأسمالية من أجلها المحتوم، وفوّت فرصة ذهبية لتأميم البنوك وسكك الحديد والمرافق العامة، التي لم تكن لتستمر لولا دعم الدولة المادي والمعنوي، وأنه ابن الرأسمالية وجاء من عائلة أصولها متجذرة في القطاع المالي منذ عشرات السنين لنجدة أبناء طبقته، بينما هاجمه بعض المحافظين بأنه تسبب في تدخل الدولة بشؤون لا تعنيها، وأنه قوى ساعد العمال.
- المؤرخ Barton J. Bernstein بارتون بيرنستين كتب أن الرأسمالية قد تم إنقاذها من سوء أفعالها بواسطة الصفقات الجديدة التي قدمها روزفلت، والتي أنقذت الرأسمالية ولكنها لم تساعد فئات المجتمع الأحوج إلى المساعدة».
- كانت برامج الإنقاذ المختلفة تحت اسم «الصفقة الجديدة» The New Deal، وجاء ضمنها قانون الضمان الاجتماعي ودعم المزارعين، وبناء الطرق والسدود وغيرها لخلق الوظائف.
- كانت الحرب هي الوسيلة للخروج من هذا الكساد حتى ولو كان الثمن ٥٠ مليوناً من البشر، فجاءت الحرب.
- كان ٨٢٪ من الأمريكيين يعارضون دخول الحرب... فجاءت بيرل هاربر فتغير الحال... وتطوع مليون رجل بعد ذلك الهجوم «للدفاع عن الوطن»... أم «الدفاع عن وول ستريت وأقرانهم» من حيث لا يعلمون.

- انتهت أكثر برامج الصفقة الجديدة مع انتهاء الحرب الثانية وما بقي بها من قوانين تم فكفكتها أثناء حكم ريغان، وبقيادة بول فولكر الذي عينه أوباما رئيساً لفريقه الاقتصادي.
- قال روزفلت بعد هجوم بيرل هاربر «**لقد استسلم الدكتور New Deal (برامج الصفقة الجديدة) إلى دكتور الحرب**».

دراسات «الحرب والسلام»

وحتى قبل أن تقحم الولايات المتحدة نفسها في الحرب الكونية الثانية، اتخذ مجلس العلاقات الخارجية مبادرة للإقدام على دراسات مشتركة مع الإدارة الأميركية لتحديد وتسويق دراسات «الحرب والسلام». وحّددت هذه الدراسات النظام العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية. كانت قلة فقط تمتلك من الكفاءة ما كان لدى رئيس المجلس إشعيا بومان (Isaiah Bowman) للبدء في إجراء دراسات الحرب والسلام. . وفي ١٩٣٩/٩/١٢، وبعد اثني عشر أسبوعاً من نشوب الحرب، اجتمع في واشنطن كل من والتر مالوري (Walter H. Mallory)، المدير التنفيذي في المجلس، ومحرر مجلة الشؤون الخارجية هاميلتون فيش آرمسترونغ (Hamilton Fish Armstrong)، إلى مساعد وزير الخارجية جورج ميسيرسميث، الذي كان أيضاً عضواً في المجلس. وقدم الاثنان مشروع تخطيط طويل الأجل تضمّن تشكيل فرق دراسة ومناقشتها مع وزير الخارجية. وتقرر أن تكون التوصيات التي تنتج عن هذه الدراسات مكتومة وسرية لدى رفعها إلى وزارة الخارجية والرئيس فرانكلين روزفيلت. وليس سراً أن روزفيلت نفسه كان على علاقة وثيقة بالمجلس، حتى إن منزله في نيويورك، عندما كان حاكماً لها، كان مجاوراً وملاصقاً للمجلس!

وفي منتصف شهر كانون الأول عام ١٩٣٩ تم تشكيل خمس مجموعات دراسة:

- ❖ المجموعة الاقتصادية والمالية برئاسة هانسين وفاين.
- ❖ المجموعة السياسية برئاسة شيباردسون..
- ❖ مجموعة الأسلحة برئاسة دالاس.
- ❖ المجموعة الإقليمية برئاسة بومان.
- ❖ مجموعة أهداف السلام، وتولى رئاستها فيما بعد آرمسترونغ.

ومن النتائج التي توصل إليها المجلس مع مجموعات الدراسة، أنه من أجل إتاحة الفرصة للاقتصاد الأميركي لأن يعمل على النحو الأكمل. فإنه في حاجة ماسة للوصول إلى الأسواق والمواد الخام التي تمتلكها الدول الأخرى، بحرية تامة ودون عراقيل. وقد صدرت مذكرة المجموعة الاقتصادية والمالية رقم (E-B 19) في شهر أكتوبر عام ١٩٤٠، والتي أشير فيها إلى اليابان بالعائق أمام توحد وتكامل دول الشرق الأقصى، في الفترة التي تعقب الحرب العالمية الثانية

أما المذكرة رقم (E-B 26)، والمؤرخة في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٤١، والتي حملت عنوان «السياسة الأميركية في الشرق الأقصى»، فقد جاء فيها «إن جزر الفلبين، شرق الإنديز الهولندية، وملايا البريطانية تعتبر كلها مصادر رئيسة وموارد للمواد الخام، وهي بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة في السلم والحرب، وإن السيطرة على هذه المنطقة من قبل قوى معادية للولايات المتحدة قد يحدّ بصورة خطيرة من حريتها في التحرك.».

أما المذكرة رقم (E-A 17) المؤرخة في الرابع عشر من حزيران ١٩٤١، فقد ناقشت إقامة «اقتصاد عالمي واحد» تهيمن عليه الولايات المتحدة. وكإجراء مؤقت حددت المذكرة رقم (E-B 34) التي حملت تاريخ الرابع والعشرين من تموز ١٩٤١، مفهوم المنطقة الكبرى لتتألف من «نصف الكرة

الغـربي، والمملكة المتحـدة، وباقي أجـزاء الكومنولث والإمـبـراطورية البريطانية، وشرقي الإنديز الهولندية، والصين واليابان نفسها...» وتقرر أن هذه المنطقـة هي الحد الأدنى من الاحتياجات المطلوبة لتمكين الاقتصاد الأميركي من العمل بفاعليـة، دون الاضطرار إلى إجراء تعديلات رئيسـة. وقد اعتبرت المنطقة الكبرى منطقة محورية مركزية ربما تكون الاقتصادات المدمرة بعد الحرب متناسجة ومتمازجة معها. وكلما زيدت دول أخرى إلى المنطقة الكبرى، كان ذلك أفضل. وبينت المذكرة إياها (E-B 34) الحاجة إلى إيجاد كل من:

- المؤسسات المالية الدولية لتثبيت العملات.
- المؤسسـات المصرفيـة الدوليـة للمساعدة على الاستثمارات والتنميـة في الدول غير النامية أو المتخلفة.
- وفي أكتوبر من عام ١٩٤١، كانت الفكرة قد اختمرت وجرت تصفيتها وتقـيـيـمـهـا. واقـتـرح إيجـاد «هـيـئـة تنـمـيـة دوليـة» (*International Development Authority*) لتحفيز الاستثمار في الدول النامية، وزيادة القـدرات الشـرائيـة لدى مـواطنيـهـا، والتي ينتج عنهـا زيادة الطلب على المنتجات الأميركية.
- وفي الأول من نوفمبر عام ١٩٤١، اقترح لإنشاء «مؤسسـة دولية لإعادة الإعمار» تتم إقامتها من قبل الحكومات، حتى لو كان ذلك خلال الحرب. وقـد تبنى المجلس كلا الاقتـراحين وأرسلهـمـا مـعـززين بتـوصـيـات إلى الرئيس الأميركي روزفيلت ووزارة الخارجية. ووضع هاري ديكستر وايت (*Hary Dexter White*) من وزارة الخزانة التفاصيل الفنيـة للمؤسستين آنفتي الذكر. وفي مارس ١٩٤٢، وضع وايت مذكرة أدت لاحقاً إلى إقامة صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد ووفق على الخطة، وكانت هناك مرونة في تطبيقها ليتم في حدود

الوقت الذي تنتهي فيه الحرب العالمية الثانية. ووجهت الدعوات إلى ٤٤ دولة لحضور اتفاقية بريتون وودز في نيوهامبشاير (*New Hampshire*) عام ١٩٤٤، وتكرس إنشاء المؤسسات المالية المطلوبة للرأسمالية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الكونية الثانية، والمعروفة بمؤسسات بريتون وودز (*Bretton Woods*)، وهي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وال GATT التي أصبحت منظمة التجارة الحرّة.

وهكذا، فقد أوجد أيضاً إطار متكامل لمؤسسة سياسية لنظام التحكم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وما دامت وسائل سلب ثروات الشعوب والدول الأخرى وامتصاصها يمكن أن تطبق من خلال الشركات الاستعمارية، أو استعمار الشركات. ومع ضمان الحكومة الأميركية - الإمبراطورية الأميركية - لحرية حركة الأموال والسلع وتنقلها، فإنه سرعان ما تحصل المستعمرات على «استقلالها» بطريقة تضمن الوصول إلى أسواق هذه الدول وموادها الخام بأمان «ودون ضغوط» تواجهها الشركات عبر القطرية المتعولمة. ويمكن لهذه أن تمارس بالضبط دور الاستعمار. وسيكون لمجموعات النخبة في المستعمرات المستقلة حديثاً مصالح مشتركة مع مجموعات «النخبة المتعولمة» العالمية. وفي سعيهم وراء مصالحهم المالية والمادية، فإنهم سيعقدون الأحلاف ويجرون المصاهرات في مواجهة أية مصالح قومية ووطنية قد تتعارض مع «التعولم»، إذ إن المتعولمين كافة في داخل البلد أو خارجه لا يدينون بأي ولاء لأوطانهم، فإخلاصهم الأول والأخير هو لمصالحهم الشخصية الضيقة. . وكان إشعيا بومان هو صاحب الاقتراح في أن بإمكان الولايات المتحدة ممارسة سيطرتها الفاعلة على المستعمرات السابقة والاماكن الأكثر ضعفاً وهشاشة في العالم من خلال الأمم المتحدة. وما من شك في أن الولايات المتحدة كانت بأمس الحاجة إلى القوة لضمان «الأمن»، ولكنها مع ذلك يجب «أن تتحاشى اتباع أساليب

الاستعمار التقليدية»، وليس تحاشي الاستعمار نفسه. وشرعت «مجموعة العمل» في تلك المهمة وأعلنت أن الغاية من إنشاء الأمم المتحدة هي الحفاظ على الأمن والسلام في أرجاء المعمورة.

أعدت المسودة الأميركية للأمم المتحدة في غضون سبعة أشهر، في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٤٣ ويوليو ١٩٤٤. ووافق هول، وزير الخارجية، على المسودة، وعهد بها إلى ثلاثة محامين لضمان عدم تناقضها مع دستور الولايات المتحدة الأميركية. ولمّا لم يرَ المحامون أية غضاضة في المسودة، قام هول وآخرون بمناقشة المسودة مع الرئيس روزفيلت الذي لم يوافق عليها فحسب، بل قام بإلقاء خطاب موجه للشعب الأميركي حول هذا الموضوع.

مؤسسات عالمية جديدة لنظام استعماري جديد

وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كان المطبخ الأميركي قد فرغ من وضع خططه للمنطقة الكبرى، التي رسم لها أن تقود العالم إلى الاقتصاد العالمي. فقد أوجدت هذه المخططات المؤسسات الدولية السياسية (الأمم المتحدة)، والمالية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، لقيادة إمبراطورية أميركية تحل محل الإمبراطورية البريطانية. وتضمنت الخطط أن تمارس هذه الإمبراطورية النفوذ الأميركي الإمبريالي، من خلال أنظمة إبداعية خلاقة وغير منظورة، ظلت تخضع للتعديلات والتغييرات على نحو تكتيكي حسب مقتضيات الحاجة، مستخدمة أنظمة الاتصالات والمخترعات والأساليب الإدارية الجديدة.

كانت الإمبراطورية البريطانية تستولي على المواد الخام من مستعمراتها في جزء معين من العالم، ثم تقوم بتصنيعها في جزء آخر،

وبعدئذ تبيع المنتجات المصنعة في مكان ثالث. ويمكن للولايات المتحدة أن تحصل على النتائج نفسها. ولكن ليس من الضروري أن تكون بالطريقة ذاتها التي سارت عليها الإمبراطورية البريطانية. وقد أوضح جورج بول (*George Ball*)، وهو مساعد وزير خارجية أميركي سابق، ومصرفي عريق في شركة ليمان برذرز (*Lehman Brothers*) المصرفية الاستثمارية، كيف يمكن لشركة متعولمة أن تقوم بهذه المهام جميعها. ففي مقالة بعنوان «الشركات العالمية: أهمية عدم الارتباط بدولة واحدة»، يقول بول إن الشركات متعددة الجنسيات معنية ومنشغلة «**باستقدام المواد الخام التي تنتج في مجموعة من الدول، وتقوم بتحويلها إلى سلع مصنعة، مستخدمة العمالة وتسهيلات المصانع في مجموعة أخرى من الدول، فيما يتم تسويق هذه السلع في مجموعة ثالثة من الدول**». لقد أصبح هذا النمط الاستعماري الجديد من خلال الشركات المتعولمة، «إحدى ثمار التقنية التي أتاحت الاتصالات الفورية، والنقل السريع، وأجهزة الكومبيوتر، ووسائل الإدارة الحديثة...».

وهكذا، فقد حل عصر استعمار الشركات محل الاستعمار، الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول الأخرى. ولكن استعمار الشركات أكثر جشعاً ومكراً واستشراءً من الاحتلال الفعلي المباشر، لأنه في الغالب استعمار غير منظور. إن هذا النمط الجديد من الاستعمار يتطلب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل على الوجه الأكمل. ومن هذه المستلزمات والمتطلبات الضرورية:

- يجب أن تكون هناك تجارة حرة حتى يتاح فتح أبواب الأسواق العالمية على مصاريعها لاحتضان هذه الشركات.
- حرية الوصول إلى المواد الخام العائدة للشعوب والدول الأخرى، ودون أية ضغوط أو مضايقات من حيث السعر أو الكمية المراد الحصول عليها.

- إطلاق يد المـولين وبارونات المال ليستثمروا أمـوالهم ويجنوا الأرباح دون أية عوائق.
- ضـرورة وجـود المؤسـسـات الـدوليـة والماليـة لإدارة هذه الرؤية الجـديدة للاقتصاد العالمي.
- كانت التجارة الحرة هي العصب الحيوي في ثقافة البارونات الأنجلو-سكسونيين، والتي يستطيعون من خلالها المحافظة على سيطرتهم عن طريق استخدام رأس المال، لتشكيل علاقة تبعيّة ماليّة تكون ذات فاعلية أكثر من الحكم الاستعماري الرسمي.

ومن المفارقات أن أول إعلان عن نظام عالمي جديد قد صدر قبل ٥٠ عاماً من إعلان بوش الأول في الكونغرس عن نظامه العالمي الجديد. فقد استخدم أدولف هتلر (*Adolph Hitler*) اللغة ذاتها حيث قال: «**أنا على يقين تام من أن عام ١٩٤١ سيكون عاماً حاسماً في فتح الطريق أمام نظام جديد عظيم في أوروبا. سوف تكون أبواب العالم مشرعة للجميع... ستساعد هذه السنة في توفير الأساس اللازم لتفاهم حقيقي بين شعوب الأرض، بما يضمن المصالحة بين الشعوب والأمم كافة.**»

لقد شنت الولايات المتحدة حروبها على بلاد ومناطق الآخرين. فقد كانت اليابان تعيش حالة من الدمار الكامل، حالها حال أوروبا، أما الاتحاد السوفييتي USSR فَقَدْ فَقَدَ ٢٠ مليوناً تقريباً من أبنائه، إلى جانب تعرض اقتصاده إلى تدمير شامل. ولم يتوقف الأمر على عدم تضرر الولايات المتحدة جراء الحرب، بل إن اقتصادها فوق ذلك كان قد تضاعف ونما بنسبة فاقت ٣٠٠٪ خلال الحرب، وبسببها. أما بالنسبة لأوروبا، فقد تقدم وزير الخارجية جورج مارشال (*George C. Marshal*) بخطة لإصلاحها في يونيو عام ١٩٤٧. كانت الخطة تهدف إلى إصلاح أوروبا اقتصادياً وإعادة تأهيلها حتى تستعيد قدرتها على مواجهة التهديد الشيوعي. ولقد شاركت

١٦ دولة، إلى جانب ألمانيا الغربية في الحرب، وأنفقت الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات مبلغ ١٢ مليار دولار، عن طريق خطة إنعاش أوروبا، كما كانت تسمى خطة مارشال أيضاً. ووقعت اثنتا عشرة دولة على اتفاقية حلف شمال الأطلسي في إبريل عام ١٩٤٩. وأدت السيطرة الشيوعية على الصين بحلول نهاية عام ١٩٤٩، إلى دفع الولايات المتحدة للتوجه نحو تعزيز قوة اليابان وتحفيزها ودفعها نحو التصنيع، حتى تتمكن من مجابهة التهديد الصيني.

ووضع قانون الأمن القومي موضع التنفيذ عام ١٩٤٧، وتشكلت وزارة الدفاع عام ١٩٤٩. وبحلول عام ١٩٤٩، كانت معظم أدوات تطبيق السيطرة العالمية، وإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في طور التشكل، وبحلول شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩، قام الاتحاد السوفييتي باختبار قنبلته الذرية الأولى، وكان الاقتصاد السوفييتي في الخمسينيات يحتل مركزاً متقدماً من حيث معدلات النمو الاقتصادي. وقرر مخططو السياسة الأميركية في السنوات الأولى من الحرب الباردة أن يسقطوا الاتحاد السوفييتي ويدمروه، عن طريق خنقه اقتصادياً وزيادة الإفراط في نفقاته على النواحي العسكرية وغير المنتجة.

إلى جانب ذلك، عملت الولايات المتحدة على إعادة تنظيم مؤسساتها الاستخباراتية، وقامت بتلك المهمة طواقم مكتب الخدمة الاستراتيجية (OSS)، التي تلقت تدريباتها على أيدي المخابرات السرية البريطانية. لقد نشأت هذه المؤسسات الأميركية وكل الوكالات الاستخباراتية السرية، من خلال صلاتها تلك بالبريطانيين أثناء الحرب. وفي تقرير سري قدّمه إلى البيت الأبيض عام ١٩٥٤، لخص الرئيس الأسبق هيربرت هوفر (*Herbert Hoover*) رؤيته ومنظوره للحرب الباردة قائلاً: «**ليست هناك أية قواعد البتة لهذه اللعبة (الحرب الباردة)... لذلك، ليس بالإمكان تطبيق**

النواميس والأعراف الإنسانية المقبولة... لو أردنا للولايات المتحدة أن تعيش، فإن علينا أن نتعلم كيف نخرّب ونهدم وندمر أعداءنا بوسائل أكثر حنكة ودهاء وتعقيداً وفاعلية من تلك المستخدمة ضدنا».

«معهد بحوث السياسة الخارجية»

مول إشعيا بومان (*Isaiah Bowman*) الذي قاد مجموعة «دراسات الحرب والسلام»، والتي أنشأت نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، روبرت ستروز - هوب (*Robert Strausz-Hupe*) والذي أسس، بدوره، عام ١٩٥٥ «معهد بحوث السياسة الخارجية» (*FPRI*) لإصدار نشرة ربع سنوية باسم أوربز (*Orbis*) عام ١٩٧٥، والتي تخصصت في الشؤون الدولية. ولقد كان في هيئة التحرير لهذه المجلة وليم ياندل إليوت *William Yandell Elliot* رئيس كلية سياسات الدولة في جامعة هارفارد، وتلميذه، آنذاك، هنري ألفرد كيسنجر (*Henry A. Kissinger*)! ولقد كانت المهمة المعلنة لمعهد بحوث السياسة الخارجية المذكور ونشرته ربع سنوية، هي الدعوة إلى إقامة إمبراطورية أميركية، والتخلي عن سيادة الدول والدولة القومية، وبخاصة في عالم ما بعد الاتحاد السوفييتي!

وقد كانت المقالة الرئيسة لأول عدد لمجلة أوربز (Orbis) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في شتاء ١٩٩٢، مقالة نشرت للمرة الأولى في العدد الأول للمجلة عام ١٩٥٧؛ أي قبل ٣٥ سنة من انهيار الاتحاد السوفييتي. وعنوان المقالة هو «موازين الغد» Balance of Tomorrow وجاء فيها:

«إن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم بأكمله تحت قيادتها خلال هذا الجيل. أما سرعة وكفاءة تحقيق الولايات المتحدة لهذا الهدف فسوف يقرر مصير الحضارة الغربية، وبالتالي المصير البشري... فهل

سيكون النظام العالمي الجديد القادم هو إمبراطورية عالمية أميركية...؟ يجب أن يكون الأمر كذلك لدرجة أن تحمل الإمبراطورية العالمية تلك دمغة الروح الأميركية.» أما التهديد لهذه الرؤيا وهذه الإمبراطورية الأميركية فسيأتي من آسيا كما جاء في مقالة أوربز (*Orbis*): «**أما الإمبراطورية الأميركية والجنس البشري فسوف لن يكونا متضادين، بل هما اسمان لشيء الواحد هو النظام العالمي الجديد**».

إن ما جاء في رسالة الستين أميركي ومنهم صاموويل هنتغتون (*Samuel Huntington*) صاحب «صراع الحضارات (*The Clash Of Civilizations*) والتي تدعو لتبني القيم والمعايير الأميركية لتكون قيم العالم بأجمعه هي الرسالة نفسها التي جاءت بها مقالة أوربز المذكورة أعلاه. لقد كُتبت رسالة الستين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وهي متممة للرسالة التي بدأتها أوربز(Orbis) عام ١٩٥٧.

كان البيلدبيرغ هو المكان الذي يحاول فيه حيتان السياسة والاقتصاد الأميركيون والأوروبيون أن يصلوا إلى، بل ويشكلوا القرارات والسياسات، وأن يوجدوا لها الإجماع المطلوب لتصبح على جدول أعمال النخبة التي ستصوغ التشريعات المستقبلية وتضعها موضع التنفيذ. وبما أن المشاركين هم من بين الصفوة القوية المتنفذة في أنظمتهم، فبمجرد أن يتم تبني سياسة ما، فإنها ستحظى بقبول الكثير من قنوات الرأي القوية المتوفرة للمشاركين، ليعملوا على نشرها ورؤية تطبيقها في خضم الإجراءات والعمليات البيروقراطية التي يسيطر عليها أعضاء البيلدبيرغ.

كانت معظم المناصب المهمة في وزارة الخارجية إبان حكم الرئيس كينيدي من منتدى بيلدبيرغ، ومن هؤلاء وزير الخارجية دين راسك، ومساعد وزير الخارجية جورج بول (*George Ball*)، وجورج ماك غي (*George McGhee*)، وولتر روستو (*Walter Rostow*)، وماك جورج بندي

(*McGeorge Bundy*)، وآرثر دين (*Arthur Dean*)، وكـان كـثـيـر مـن هؤلاء أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية.

أمريكا تطبع دولارات أكثر من تعهدها، وتلغي التزامها

في عـام ١٩٥٨، رفض ديغـول (*De Gaulle*)، الذي كـان في مـوضع السلطة، انضمام فرنسا إلى حلف الناتو *NATO* بعد أن قوبل طلبه بالرفض فيما يتعلق بممارسة فرنسا أو حصولها على حق النقض (الفيتو). وفي سبتمبر من العام نفسه، قام بدعوة المستشار الألماني كونراد أديناور لمزيد من التعاون الوثيق وبخاصة بعد أن أصبحت الخطط والسياسات البريطانية القديمة عنواناً للممارسات الأميركية.. في ١٩٦٣/١/٢٢، وقعت فرنسا وألمانيا اتفاقية للتعاون الوثيق والتنسيق على المستويين الاقتصادي والصناعي. وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته وفي العام ذاته، صوتت فرنسا ضد انضمام بريطانيا للسوق الاوروبية المشتركة مستخدمة حق الفيتو، ذلك لأنها تعلم جيداً السياسات البريطانية القائمة والتي تعارض وجود أوروبا قوية. مارست القوى الخفية للولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على أديناور (*Adenauer*) مما أدى إلى إزاحتـه عن منصـبـه في ١٩٦٣/٤/٢٤، أي بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية الألمانية الفرنسية، وقبل يومين من وضع القراءة الأولى للاتفاقية على جدول أعمال البوندستاغ. ونجم ذلك عن عقيدة جديدة لواشنطن هي «المخطط الأطلسي الكبير» (*Atlanticist Grand Design*)، لمواجهة المخطط الأوروبي على المستوى القاري للتمتع بالاستقلال.

شهد عام ١٩٥٧ وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، هجرة الأموال إلى خارج الولايات المتحدة بمبالغ تزيد كثيراً عن تلك التي تتدفق

عليها. وكان مرد ذلك إلى معدلات الفائدة الأعلى في أوروبا، وكانت عائدات الاستثمار في أوروبا تشكل ضعفي مثيلاتها في الولايات المتحدة. وبدلاً من إعادتها إلى أميركا، كانت البنوك تبقي أرباحها في أوروبا، ما أدى إلى جعل رأس المال الأميركي يبدو أقل اهتماماً بمشاريع البنى التحتية في الولايات المتحدة، والتي تعطي عوائد أقل من أوروبا. في عام ١٩٥٧ أيضاً، شهدت الولايات المتحدة حالة من الركود الاقتصادي.

كان جون ماكلوي رجلاً متعدد المواهب والمناصب، حيث إنه أحد مؤسسي مجلس العلاقات الخارجية، والمفوض السامي لدى ألمانيا بعد الحرب، ورئيس مجلس إدارة تشيس بانك، والمحامي الخاص لشركة ستاندارد أويل. وقام هنري كيسنجر من جامعة هارفارد في أواخر الخمسينيات ليعمل على تطوير خيارات سياسية لمجلس العلاقات الخارجية. وكان الخيار الذي استقر عليه مجلس العلاقات الخارجية هو أن يعتبر أصحاب البنوك والشركات متعددة الجنسيات أن مجال أعمالهم هو العالم بأسره، وألاّ يقيدوا أنفسهم داخل نطاق الولايات المتحدة فقط. وقد سُخرت وسائل الإعلام التي تملكها وول ستريت ومحطات التلفزة القوية الجديدة لنشر وتعميم هذه الرؤية.

كان جورج بول (*George Ball*)، وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ونائب لوزير الخارجية ومصرفي سابق في ليمان برذرز (*Lehman Brothers*)، أفضل من عبّر عن ذلك المنظور الجديد، حيث أوضح الكيفية التي تستطيع فيها الشركات متعددة الجنسيات ممارسة أدوارها. وبات هذا الاستعمار الجديد، من خلال استعمار الشركات عبر القطرية قيد الإمكان، «نتيجة» لمزايا الاتصالات الفورية، ووسائط النقل السريعة، والحواسيب، وتقنيات الإدارة الحديثة...» وبذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بما كانت تقوم به شركة الهند الشرقية، باستثناء أن الأولى

ليست بحاجة إلى العساكر والقوات البريطانية التي ترهق كاهل الاحتلال بالمصاريف والنفقات.

ونتيجة لرؤية كهذه ارتفع صافي الصادرات الرأسمالية الأميركية إلى أوروبا الغربية من ٢٥ مليار دولار سنوياً إلى ضعف هذا المبلغ، خلال فترة قصيرة امتدت من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٥, وبقيت تلك الأموال وأرباحها في أوروبا حتى باتت تعرف باسم «اليورودولار» *Eurodollar*.

وفي رسالة وجهها إلى الكونغرس في ١٩٦٣/٦/١٨، اقترح كينيدي فرض «ضريبة تكافؤ معدلات الفائدة على الأموال الموجودة في الخارج، وذلك لتشجيع تصدير المنتجات المصنعة بدلاً من تصدير الدولارات. ولكن كينيدي لم يعش حتى يشاهد ذلك بعينه. فاغتيل في ١٩٦٣/١١/٢٢ في دالاس، تكساس. وأظهر آخر استطلاعات الرأي الذي أجرته مجلة تايم *TIME* مع شبكة الأخبار بالكوابل *CNN* بعد ٢٥ عاماً من اغتيال كينيدي، أظهر أن ٧٠٪ من الأميركيين يعتقدون أن الاغتيال كان مؤامرة مدبرة، وأنهم لا يصدقون الرواية الرسمية لنظرية الاغتيال الذي قام به فرد واحد، والتي طرحتها لجنة وارين (*Warren commission*) والحكومة الأميركية.

ولتمويل حرب فيتنام، قامت الولايات المتحدة ببساطة بطباعة مزيد من الدولارات، عن طريق بيع المزيد من سندات الخزانة الأميركية لتمويل العجز. لكن العجز ظل في ارتفاع مستمر من ٣ مليارات دولار سنوياً في بداية عام ١٩٦٠، حتى وصل إلى ٩ مليارات دولار عام ١٩٦٧، و٢٥ مليار دولار عام ١٩٦٩!. ومع بدء استنزاف احتياطاتها من الذهب، طلبت الولايات المتحدة من البنوك المركزية الأوروبية أن تبقي الدولارات في أوروبا وألاّ تستردها ذهباً، بل تقوم بتحصيل الفوائد عليها بدلاً من ذلك.. وبعد سنوات قليلة، ألغت الولايات المتحدة اتفاقية بريتون وودز وألغت معها استرداد الدولارات ذهباً. وبالتالي جردت أولئك الذين كانوا يحتفظون

بالدولارات الأميركية من ثرواتهم، ذلك أن دولاراتهم أصبحت لا تساوي إلاّ كسوراً من قيمتها التي كانت عليها حين كانت تتم مقايضة كل ٣٥ دولاراً بأونصة واحدة من الذهب.

وفي مايو من عام ١٩٧١، تم تسجيل أول عجز تجاري أميركي بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت احتياطيات الذهب أقل من ربع الالتزامات الأميركية الرسمية. وأعلنت الولايات المتحدة في ١٩٧١/٨/١٥ تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، لتضع بذلك العالم على كفة قاعدة الدولار بدون أي غطاء أو دعم من الذهب، وكان ذلك نهاية نظام بريتون وودز.

وتحضيراً لنظام تعويم البترودولارات «الجديد»، تمت إعادة جاك بينيت (*Jack Bennett*) لوزارة الخارجية أثناء ولاية الرئيس نيكسون عام ١٩٧١، وكذلك بول فولكر وكلاهما من وول ستريت. أما اللورد فيكتور روتشيلد (*Lord Victor Rothschild*)، الذي كان على رأس قسم الأبحاث الاستراتيجية في شركة رويال دوتش شل (*Royal Dutch Shell*)، فقد جيء به لقيادة «طاقم مراجعة السياسة المركزية» في رئاسة الوزراء البريطانية. وعمل روتشيلد على التأثير بقوة على سياسات الطاقة في رئاسة الوزراء البريطانية، وحافظ على الصلات مع هنري كيسنجر خلال السنوات الحاسمة التي شهدت أزمة في أسعار النفط.

- «١١ دولاراً: هو المبلغ الذي تدفعه الدول النامية على صورة خدمة الديون مقابل كل دولار تحصل عليه على صورة مساعدات.
- ٣٠,٠٠٠ شخص: هو عدد الموظفين الاندونسيين لمصنع نايكي «*NIKE*» للأحذية الرياضية، والذين يقل اجمالي رواتبهم السنوية عما يتقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي مايكل جوردان (*Michael Jordan*) لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية.

عن مجلة تايم الأمريكية

١ حزيران ١٩٩٨



«وفي ادق التعبيرات عن المبادئ والاخلاقيات الرأسمالية، تعتبر الجريمة نشاطاً اقتصادياً آخر يمكن مقارفته لقاء ثمن باهظ، اذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الامن. وليس هناك من شيء يمتنع القيام به، ولا وجود للواجبات والالتزامات. ما هو موجود فقط هو عمليات السوق».

ليستر ثورو Lester C. Thurow

أستاذ الاقتصاد وعميد سابق بكلية الادارة في جامعة MIT

الفصل الرابع
نذر العولمة بعد عشر سنين

صدر في سنة ١٩٩٨ كتاب نُذر العولمة وعنوانه الفرعي «لا للرأسمالية المعلوماتية»، يصل إلى نتيجة مؤداها أن نظاماً مالياً منفلتاً أسماه هيلموت شميدت «نظام اللا نظام» قد انطلق منذ ١٩٧١ بعد فك الارتباط بين الدولار والذهب، وبدأ بإثارة الأزمات الواحدة بعد الأخرى مما سيؤدي في النهاية إلى تدمير الذات وذلك النظام.

وفي كتاب «إمبراطورية الشر الجديدة» الصادر سنة،٢٠٠٣ كان محور الكتاب بأن فترة التسعينات كانت في الولايات المتحدة رديفاً لفترة العشرينات التي سبقت الكساد الكبير، الذي دام أكثر من عشر سنوات لم تتخلص منه الولايات المتحدة إلاّ بعد نشوب اقتصاد الحرب العالمية الثانية. إذن كان وضع الاقتصاد الأمريكي منهكاً ومتهالكاً منذ سنة ٢٠٠٠، وكانت نتائج الربع الثالث لسنة ٢٠٠١ (قبل

١١ سبتمبر ١٢٠٠) كارثية، وإن العادة في النظام الرأسمالي هي الهروب من الكساد إلى الحروب، وهكذا جاء ما أُسمي بالحرب على الإرهاب. كان الفصل الأخير من كتابي حروب البترول الصليبية عنوانه «الإمبراطورية الأمريكية: نهايتنا بسكتة قلبية اقتصادية»، بل نوهنا بأن العقارات قد تكون الشعرة التي ستقصم ظهر البعير والاقتصاد الأمريكي وفقاعته الكبرى.

بقيت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش في ثماني سنواتها تحاول الهروب إلى الأمام لمعالجة الفقاعة الكبرى، التي نتجت عن ممارسات عقد التسعينيات المشابه لعقد العشرينات من القرن العشرين، وإنه إذا كانت ممارسات العشرينات قد قادت إلى كساد كبير، فإن تظافر المسببات نفسها في التسعينات سينتج عنها بالضرورة كساد كبير آخر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

نحن ندعي أننا قلنا بحتمية حدوث ما يحدث الآن في كتبنا قبل ١٠ سنوات (نذر العولمة)، وخمس سنوات (إمبراطورية الشر الجديدة)، و٣ سنوات (حروب البترول الصليبية)، وسنة (أمريكا بعيون عربية). دعنا إذن نستعرض ما قلناه باختصار في تلك الكتب.

عن كتاب نذر العولمة (١٩٩٨)

هذه بعض المقتطفات التي جاءت في ذلك الكتاب.

إننا لسنا بحاجة إلى ١٠٠ عام من الهزات، وإلى كوارث عالمية لكي نكتشف الخلل في عمل النظام الحالي. ومن بين هؤلاء الجادين كان الكثير من المخلصين والأساتذة الأميركيين ذوي المؤهلات العليا، والذين هم من رجالات المؤسسة الأميركية. وعلى سبيل المثال فإن ليستر ثورو *Lester C. Thurow* الذي ألف كتابا بعنوان «مستقبل الرأسمالية» هو أستاذ

اقتصاد وعميد سابق في جامعة *MIT* العريقة، وتتصدر الصفحة الأولى من الكتاب مقولة صينية لشخصية غير معروفة جاء فيها:

«**نحن كسمكة كبيرة استخرجت من الماء تتخبط وتضرب بذيلها لعلها تجد طريقها إلى الماء من جديد. وفي حالة كهذه فإن السمكة لا تعرف أين ستؤدي بها حركاتها تلك، إنها تحس فقط بأن وضعها القائم غير قابل للاحتمال وأن شيئا ما يجب محاولته !**» وفي حقيقة الأمر فإن وضع الاقتصاد والمال العالمي وقواعد السوق الخاصة به حالياً كلها غير قابلة للاحتمال...

إن النظام العالمي القائم حاليا يقود العالم من كارثة قومية إلى أخرى، وقد تم إطلاق العنان للقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة المالية العالمية، فيما أخذت تتلاشى وتضمحل المؤسسات المرموقة والتشريعات السليمة، وبذلك، لم تعد الدول قادرة على تنظيم هذه القوى الجديدة أو السيطرة على الممولين العالميين، الذين يسخرون تلك القوى وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى التدمير الذاتي لهم.

إننا نرى الآثار الخبيثة لثورة العولمة وأن قوانينها بحاجة إلى الإصلاح مع أن أبواق العولمة وإمعاتها كانت تتشدق بوجوب إصلاح العالم كله ليتوافق مع هذه القوانين الخرقاء التي يدعو أصحابها اليوم لإصلاحها. ويقول شواب رئيس منتدى دافوس: «نعم لقد أصبح العالم أكثر سرعة وتعقيداً – وباختصار عرضة للخطر. ونحن ننتقل من عالم المحسوسات إلى عالم الخيال والأوهام: انظروا إلى ما تعنيه التجارة الالكترونية– لهذه الأسباب مجتمعة، وآخذين بالاعتبار أن القوانين والتنظيمات تكون عادة نتيجة ردود فعل لا نتيجة فعل، فستكون الأيام القادمة مليئة بالمفاجآت، خاصة في عالم المال». فإذا كان النظام المالي العالمي بل والنظام الرأسمالي العالمي بأكمله على شفير الانهيار بعد الأزمة الروسية في منتصف عام ١٩٩٨، كما

كتب جورج سوروس، أفلا يجب على الجميع أن يتمعن بما تعنيه العولمة من مخاطر، والتفكير بما هو ممكن لدرء مخاطرها؟

اقتبسنا جورج سورس الذي حذّر أيضاً من مغبة ممارسات وول ستريت، بعد انهيار الأسواق في جنوب شرق آسيا: «**قبل أقل من ستة شهور كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية، وكان ذلك النظام لا يبعد سوى أيام قليلة عن الانهيار التام. وحقيقة الأمر أن اقتصادات كثيرة من الدول النامية قاست هبوطات حادة كما لم يحصل إلا أيام الكساد العظيم. ولقد أصاب البؤس شعوب بلدان مثل إندونيسيا وتايلند. ولكن تلك الشعوب بعيدة جداً عنا.. ثم إن اقتصادات دول المركز - الولايات المتحدة وأوروبا - قد استفادت من مصائبهم. وذلك بتدني أسعار المواد الخام، وكذلك انخفاض أسعار المستوردات الأجنبية من تلك البلدان التي وقعت ضحية الانهيار الاقتصادي. ولنقلها بصراحة: هناك خياران أمامنا، فإمّا أن نصحح وننظم قوى الأسواق العالمية عن طريق عمل عالمي، وإلاّ فالخيار الثاني سيدفع الدول لتصبح صمامات أمان تسمح بدخول المال العالمي وتمنع خروجه. إن هناك حاجة ملحة بإعادة التفكير وإصلاح النظام الرأسمالي العالمي... وإني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة إلى انهيار النظام الرأسمالي برمته**» (المضارب العالمي جورج سورس، من كتابه أزمة الرأسمالية العالمية).

خلال عقد الثمانينات أطلق رجل يدعى ميخائيل غورباتشوف العنان لحركة لم تتوقف، حيث ظن أو قال إنها ستنتهي. وسواء كان يعمل علانيه بمفرده أو سرّاً مع الآخرين، فإن الطاقة التي أطلقها داخل الاتحاد السوفيتي قد أدت إلى تدمير ذلك النظام، وأفضت إلى انهيار النظام الشيوعي والاتحاد السوفيتي وغورباتشوف نفسه. ومن الجائز أنه لم يكن يعتقد تماماً أن الأمور ستصل إلى هذا الحد عندما بدأ مشروع

البريسترويكا. وإذا كانت البريسترويكا تهدف إلى «ترميم» سد للمياه، فإن البريسترويكا التي بدأها غورباتشوف قد دمرت جدران السد دون التخطيط لما سيتم عمله بالنسبة للمياه داخله.

ولما أصبح تآلف واشنطن يمتلك القوة والنفوذ باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى المتفردة، أغرتهم هذه القوة على فرض رؤيتهم للنظام الاقتصادي العالمي، آخذين في الاعتبار أن الوقت الحالي، من وجهة نظرهم، هو أفضل الأوقات لتكريس هذه الهيمنة. وأراد هؤلاء أن يغيروا العالم على النحو الذي أراد غورباتشوف من خلاله تغيير الاتحاد السوفيتي. وعلى غرار ما فعل غورباتشوف، فقد أطلقوا بريسترويكا عالمية لن تنتهي أو تتوقف على الأرجح، حيث أراد لها تآلف واشنطن أن تتوقف»

من كتاب إمبراطورية الشر الجديدة الصادر سنة ٢٠٠٣:
من الفصل الثامن: ازدهار اقتصاد الكذب

«يعتبر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (CFR) واحداً من أقوى المؤسسات في الولايات المتحدة، حيث تتم فيه دراسة البدائل السياسية. وفي معظم الحالات، فإن البديل الذي يوصي به المجلس يصبح سياسة لمؤسسة تركيبة قوى الظل وأجندتها. وتصبح مثل تلك الأجندة برنامجاً للمسؤولين المنتخبين الذين يدينون بمناصبهم وكراسيهم إلى التأثير والمساهمة التي يوفرها أصحاب تركيبة القوى.

ما بين ١٢ و١٣ من تموز لعام ٢٠٠٠، وضع المجلس سيناريو بعنوان «**الأزمة المالية التالية: إشارات تحذير، السيطرة على الضرر، والآثار.**» وقد تضمنت السيناريوهات السابقة التي لم يكشف النقاب عنها للملأ، كيف يمكن لهجوم إرهابي رئيس أن يؤدي إلى انهيار بالاقتصادين الأميركي

والعالمي، وما هي الخطوات التي ترمي إلى الحيلولة دون هذا الانهيار في نظام متقلب جداً. وقد كان هذا السيناريو العام جزءاً من تقرير عام حول «مشروع الهشاشة المالية (*Financial Vulnerabilities Project*).

وفي ٢٠٠١/٩/١٤، أصدر المجلس أحدث بياناته لسيناريو عام ٢٠٠٠ أثناء اجتماع عقد في فندق سانت ريجيس St. Regis Hotel في واشنطن دي.سي. وكان عنوان هذا الاجتماع «اللجنة الأميركية للأمن القومي للقرن الحادي والعشرين: بعد الأحداث حالة طوارئ جديدة.» وكان مدير المخابرات المركزية السابق آر. جيمس وولسي واحداً من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية، الذين لعبوا دوراً رئيساً في مشروع الهشاشة المالية. وقد أوصى المجلس بإعادة تنظيم الاستخبارات المحلية ومنظمات إدارة الطوارىء. وقد امتثل بوش الثاني لهذه القرارات، حيث تم بعد ٣ أيام الإعلان عن قيام وكالة جديدة تسمى «وكالة الأمن الدفاعي القومية» *Homeland Defense Security Agency (HDSA)*.

لقد كان النظام المالي الأنجلو- أميركي يعاني من أزمة، والحروب التي ستلي ١١ سبتمبر قد تساعد على إعادة صياغة النظام العالمي الجديد. إن من طبيعة الرأسمالية الأنجلو- أميركية أن تروّج للحروب كحلول لمعالجة حالات الكساد والركود الاقتصاديين، وربما الإخفاق الحالي للنظام كله. وكانت مظاهر ضعف النظام بكليته وهشاشته صارخة الوضوح، فقد أظهرت النتائج المالية للربع الثالث من عام ٢٠٠١ قبيل ١١ سبتمبر ما يدعو إلى قرع جرس الإنذار. وقد أوردت مجلة الإيكونومست *Economist*:

❖ قدمت شركة بيت لحم للفولاذ طلباً للحماية من الدائنين، من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس، وبذلك تنضم ثاني أكبر شركة أميركية للحديد والصلب إلى ١٩ شركة أخرى، باحثة عن الحماية من دائنيها. وكانت صناعة الحديد تعاني من الفائض في الإنتاج والمنافسة

من الحديد المستورد بأسعار رخيصة، حتى قبل أن يضرب الكساد قطاعات الاقتصاد الأميركي الضعيف كافة.

❖ قدمت شركة بولارويد *Polaroid* أيضاً طلباً للحماية من الدائنين، وكانت تعاني من وضع مالي متردٍّ منذ سنوات، وستستمر في البحث عن مشترٍ لكل أو جزء من موجوداتها.

❖ اتفقت شركة بريتيش تيليكوم (*British Telecom*) وآيه تي آند تي AT&T على أنه قد حان الوقت لمواجهة الحقيقة ووضع حد لنشاطهما المشترك في عالم الاتصالات، والذي كان مسبباً للخسائر، مما سيلقي بما يزيد على ٢٣٠٠ شخص إلى الشارع دون عمل، وبخسارة مبلغ ٧,٣ مليار دولار. وستتحمل الشركة الأخيرة معظم هذا المبلغ بنصيب يصل إلى ٥,٣ مليار دولار.

❖ قالت شركة جنرال موتورز*General Motors* إن أرباحها للربع الثالث تراجعت بنسبة ٥٤٪، باستثناء مصاريف أخرى تبلغ ٧٣٥ مليون دولار.

❖ أعلنت شركة فورد *Ford* عن خسائر بلغت ٦٩٢ مليون دولار للربع الثالث، بينما كانت خسائرها ٧٥٢ مليون دولار للربع الثاني. وكانت هاتان الخسارتان الحالة الأولى التي تتعاقب فيها الخسائر لدورتين متتاليتين منذ عام ١٩٩٢.

❖ قالت شركة آي بي إم *IBM* إن الأرباح في الربع الثالث تراجعت بنسبة ١٩٪ مقارنة مع ما كانت عليه قبل عام مضى.

❖ قالت شركة إنتل *Intel* إن أرباحها خلال الربع الثالث تراجعت بنسبة ٩٦٪.

❖ سيتي غروب *Citi group*، مجموعة الخدمات المالية الأميركية العملاقة، أعلنت عن تراجع أرباحها في الربع الثالث بنسبة ٩٪.

❖ ميريل لينش *Merrill Lynch* أعلنت عن تراجع أرباحها للفترة ذاتها

بنسبة تزيد على النصف. وسرحت ٢٣٠٠ من موظفيها لتخفيض النفقات.

- ❖ أعلن بانك أوف أميركا *The Bank Of America* أنه سجل هبوطاً في أرباحه خلال الربع الثالث بنسبة ٥٤٪ مقارنة مع ما كان عليه قبل عام مضى.
- ❖ أعلن رئيس المدراء التنفيذيين لشركة إنرون *Enron Company*، وهي من أضخم سبع شركات أميركية، حيث كانت قيمتها السوقية ١٠٠ مليار دولار، عن تقديم استقالته في شهر أغسطس، بعد أن تبين له أن إنرون كانت في الرمق الأخير. وفعلاً آلت الشركة إلى الإفلاس والانهيار بعد ذلك بأسابيع قليلة.
- ❖ حلّت فنلندة محلّ الولايات المتحدة، كأقوى اقتصاد منافس في العالم، على الرغم من أن فنلندة فيها أسواق عمالة متشددة، واتحادات نقابية فعالة، ومعدلات ضرائب مرتفعة، على النقيض تماماً مما يعظ به الاقتصاديون الانجلو- أميركيون كوصفة صالحة للاقتصاد المنافس.
- ❖ في أغسطس، أشار تقرير العمالة إلى تراجع في الوظائف غير الزراعية بمقدار ١١٣ ألف وظيفة، مقارنة بالشهر الذي سبقه.
- ❖ قبل ٥ أشهر من أحداث سبتمبر، أبلغ ديفيد سميث (*David Smith*)، الرئيس التنفيذي لشركة سيكامور نتووركس إنك (*Sycamore Networks Inc.*)، محللي وول ستريت أن عملاء شركته الرئيسين آخذون في تقليص ميزانياتهم، مما يجعل نتائج الربع الحالي للمبيعات مخيبة للآمال، وتتراوح بين ٥٠-٦٠ مليون دولار، وهو ما يقل بحوالي ١٠٠ مليون دولار عن التقديرات السابقة. وفقدت أسهمه في يوم واحد ٢٠٪ من قيمتها، وتراجع سعر السهم إلى ٧,٢٥ دولاراً مقارنة مع ١٧٢,٥ دولار، وهو أعلى سعر سجله خلال ٥٢ أسبوعاً. إن ما حدث لشركة سيكامور

(*Sycamore*) كان جزءاً من عملية انهيار قطاع الاتصالات. ففي الأشهر القليلة التي سبقت ١١ سبتمبر، آلت إلى الإفلاس سبع شركات أميركية جديدة، وكانت أكثر من ١٢ شركة أخرى على القائمة ذاتها تقريباً. وقدرت ديون صناعة الاتصالات في أميركا وأوروبا بمبلغ ٧٠٠ مليار دولاراً، ويمكن أن يكلف انهيار صناعة الاتصالات ١٥٠ مليار دولار، وستكون له آثار تراكمية على قطاعات الاقتصاد الأخرى. والأسوأ من ذلك أن ذوبان شركات الاتصالات سيؤثر على الأرجح على بعض المؤسسات المالية الأميركية، حيث تستمر شركات الاتصالات في التخلف عن دفع التزاماتها.

وقد ظن الاقتصادي لوثر كومب (*Lothar Komp*) أن النظام المالي الحالي، وهو العمود الفقري للبارونات اللصوص عبر القطريين وللإمبراطورية الأميركية الجديدة، يعيش انهياراً مؤسسياً، وليس ركوداً، حيث يقول: «لم يكن هناك أبداً انتعاش اقتصادي أميركي خلال التسعينيات،... بل كان هناك أكبر فقاعة مضاربات يشهدها التاريخ، قامت على «ازدهار الأوهام» والإقراض الرخيص للمستهلكين ومستثمري الأسواق المالية، فضلاً عن عمليات الاستملاك والاستيلاء على الشركات، «وهذا ما كتبه في ٢٠٠١/٥/٢٥ في أسبوعية «إيكونوميك إنتلجنس ريفيو» التي تصدر في واشنطن دي.سي:

❖ **تسريح العاملين**: ارتفع عدد العاملين الذين فقدوا وظائفهم في قطاع الإنترنت الأميركي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بنسبة ٦٠٠٪، مقارنة مع النصف الأول منه، وآلت إلى الإفلاس أيضاً ٢١٠ شركات من شركات الإنترنت.

- في ديسمبر ٢٠٠٠، فقد قطاعا السيارات والتجزئة ١٣٣٧١٣ وظيفة، وهو أعلى رقم شهري في ثماني سنوات.

- في يناير ٢٠٠١، فقد ١٤٢٢٠٨ أشخاص آخرين مصادر رزقهم في هذا القطاع.
- في إبريل ٢٠٠١، ذكرت التقارير أن ١٦٦٠٠٠ شخص فقدوا وظائفهم.
- مجموع الوظائف التي ألغيت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠١ زاد على ٤٢١ ألفاً، وهو أعلى معدل خلال خمس سنوات.

❖ **الأرباح:** كانت التقارير المالية للشركات الأميركية الكبرى في الربع الأول من عام ٢٠٠١، الأسوأ طيلة عشر سنوات. فقد شهدت شركة إنتل *INTEL*، أكبر شركة في العالم لإنتاج رقائق الكمبيوتر، وجنرال موتورز *General Motors* أكبر منتج للسيارات في العالم، انهياراً في أرباحهما بنسبة ٨٠-٩٠ ٪ خلال هذه الفترة. وتكبدت شركة لوسينت تكنولوجيز *Lucent Technologies* خسائر بلغت ٣,٧ مليار دولار، وشركة دايملر كرايزلر *Daimler Chrysler* خسائر بقيمة ٣,٣ مليارات دولار. وذكرت شركة جيه دي اس يونيفيز *JDS Uni-Phase* كبرى شركات إنتاج الألياف البصرية ومعداتها، أن خسائرها تضاعفت خمس مرات في الربع الأول من عام ٢٠٠١ مقارنة مع خسائرها خلال الفترة نفسها من العام الذي سبقه. ولجأت شركتان من الشركات إلى الغش وخداع المساهمين، بأن ذكرتا عن تحقيق أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك وتسديدات الديون.

❖ **المؤشرات الاقتصادية:** تراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية في الربع الأول من عام ٢٠٠١ إلى معدلات لم تعرفها منذ عقد أو أكثر من الزمان. وأعرب ٣٨٪ من مدراء الشركات الصناعية المشاركة في مسح أجرته الجمعية الوطنية لمدراء المشتريات في إبريل ٢٠٠١، عن قلقهم وتشاؤمهم، فهذه أعلى نسبة للتشاؤم منذ إنشاء الجمعية وبدء سجلاتها عام ١٩٦٢. أما الرؤساء التنفيذيون لكبريات شركات صناعة التقنية،

فقد كانوا أكثر وضوحاً:

- **قال ستيف جوبز** (*Steve Jobs*)، رئيس شركة أبل كمبيوتر *Apple Computer*، للمحللين في فبراير ٢٠٠١: «**أعتقد أن الاقتصاد يجتاز مرحلة انصهار نووي.**»
- **قال هانز غيير**(*Hans Geyer*)، نائب رئيس شركة إنتل، في ٢٠٠١/٢/٢٣ تعقيباً على مئات المليارات من الدولارات من النفقات الرأسمالية لتمويل صناعة الاتصالات: «**إننا نمر في مرحلة تتجه فيها هذه الصناعة نحو الإفلاس** قبل ظهور *UMTS* (وهو الجيل المقبل من الهاتف النقال)، بل وحتى قبل إجراء المكالمة الأولى من هذا الهاتف.»
- **قال بيل آيلز وورث** (*Bill Aylesworth*)، المدير المالي في شركة تكساس انسترومنتس (*Texas Instruments*)، معقباً على التراجع الذي شهدته الشركة في الطلبات التي تلقتها في الربع الأول: «إن هذا أشد تراجع تشهده صناعة شبه الموصلات في تاريخها.» وكان هذا التعقيب في ٢٠٠١,/٤/١٧
- **جون روث** (John Roth): رئيس مجلس نورتل نتووركس *Nortel Networks*، تحدث مخاطباً النادي الكندي في تورونتو في ٢٠٠١/٢/١٨ قائلاً: «**إن هذا أشد تراجع مريك ومحيّر تشهده الولايات المتحدة في تاريخها.**»
- **جون تشامبرز** (*John Chambers*)، الرئيس التنفيذي لشركة سيسكو سيستمز Cisco، أكبر شركة لخدمات الإنترنت، قال في ٢٠٠١/٢/١٧: «**ليس المهم ما تقوله آخر إحصائيات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إذ إن ما نراه الآن هو إطلاقاً ليس هبوطاً هادئاً أو بطيئاً. فإذا سألت أي شخص في قطاع التصنيع الأميركي فسيقول لك إننا نمر في مرحلة ركود.**»

وفي ٢٠٠١/٤/١٦، قارن تشامبرز ما يحدث حالياً وبين «فيضان لم نشهده منذ ١٠٠ عام» يضرب صناعة التقنية. ولم تقتصر أهمية ذلك على أنه حدث خلال حياتنا، بل لأنه جاء بزيادة ٥ أضعاف عمّا كنا نتوقعه... لم نبنِ أبداً أنماطاً بإمكانها مواجهة كارثة بهذه الضخامة...»

وخلال الفترة بين ١٠ مارس ٢٠٠٠ ونهاية الربع الأول من ٢٠٠١، تراجعت قيمة أسهم ناسداك *Nasdaq* السوقية من ٦,٧ تريليون دولار إلى ٣,٢ تريليون دولار. وهبطت أكبر ست شركات على مؤشر ناسداك من مستوياتها العليا في عام ٢٠٠٠ (٢,٣٦٢ تريليون دولار) إلى ٩١٤ مليار دولار على النحو التالي:

	من	إلى
سيسكو سيستمز *Cisco systems*	٥٩٠ مليار دولار	١١٨ مليار دولار
مايكرو سوفت *Microsoft*	٦٤٠ مليار دولار	٣٦٠ مليار دولار
ديل كمبيوتر *Dell Computer*	١٥٤ مليار دولار	٧٢ مليار دولار
إنتل Intel	٥١٠ مليار دولار	٢١٩ مليار دولار
صن مايكرو سيستمز *Sun Microsystems*	٢٠٨ مليار دولار	٦٢ مليار دولار
أوراكل *Oracle*	٢٦٠ مليار دولار	٨٣ مليار دولار

تراجعت القيمة السوقية لـ ٥٠٠٠ شركة أميركية، التي تشكل مؤشر ويلتشاير *Wiltshire* ٥٠٠٠ من ١٦,٩٦ تريليون دولار إلى ١١,٦ تريليون دولار وبخسارة قدرها ٥,٣٤ تريليون دولار. ولا عجب في ذلك، فشركة في آيه لينوكس سيستمز (*VA Linux Systems*) على سبيل المثال، كانت شركة كمبيوتر لم تحقق أية أرباح ولم يكن لها سجل ولا خبرة، ولم يتوقع أحد أن تكسب سنتاً واحداً في المستقبل المنظور، ولكنها حصلت على زيادة بنسبة

٧٠٠٪ في ٩/١٢/١٩٩٩، وهو اليوم الأول الذي طرحت فيه إصدارها الأولي! وهذا يدل على كيفية ولادة الشركات الخرافية فيما يسمى بالاقتصاد الجديد.

ودخلت الولايات المتحدة ذات أضخم مديونية في العالم عام ٢٠٠١، بمديونية قياسية مجمعة تمثل الدين الحكومي، ودين قطاع الشركات، والمديونيات الخاصة تصل إلى ٢٦ تريليون دولار. وارتفعت مديونية المستهلكين إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه مطلع التسعينيات، وكان هذا مصحوباً بأسوأ انهيار تشهده المدخرات الأميركية، منذ الكساد الكبير طبقاً للرسم البياني الذي صدر عن وزارة التجارة الأميركية، وظهر في مقالة لوثر كومب (*Lothar Komp*) في ٢٥ مايو ٢٠٠١ حيث قال: «كانت الشركات الأميركية تضيف كل عام مبلغ ١,٥ تريليون دولار من الديون الجديدة، وهو ما يعادل ثمانية أمثال ما كانت عليه الحال مطلع التسعينات.» إن الدين الإجمالي في الاقتصاد الاميركي يتزايد بسرعة ٤ مرات عن تزايد إجمالي الناتج المحلي.

وبدأت الإفلاسات الكبرى تتكشف عام ٢٠٠١ ففي ٧/٣/٢٠٠١، قدمت مجموعة فينورا المالية (*Finora*) طلباً لحمايتها من الإفلاس من الدائنين، الذين كانت مدينة لهم بمبلغ ١١,٣ مليار دولار. وهذه تعتبر من أكبر حالات الإفلاس في الولايات المتحدة. وقد آلت هذه الشركة إلى صندوق استثمار بيرك شاير هاثاواي (*Berkshire Hathaway*) من خلال عملية استيلاء تم التوصل إليها. وأوردت صحيفة الفاينانشيال تايمز (*The Financial Times*) أنباء غير سارة عن شركة لوسينت (Lucent)، وما لبث سعر سهم الشركة المذكورة في ذلك اليوم أن تراجع إلى أقل مما كان عليه عام ١٩٩٦ عند إجراء الطرح الأولي العام للسهم، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٩٣٪ عن سعر الذروة الذي سجله عام ١٩٩٩ كما أوردت موتورولا

(*Motorola*) خسائر للمرة الأولى في الربع الأول من عام ٢٠٠١، وهي أول مرة في خلال ١٦ سنة. وقدمت أيضاً شركة وينستار (*Winstar*) لخدمات الاتصالات طلباً للإفلاس للحماية من الدائنين في ٢٠٠١/٤/١٨، وأصبح سعر سهم وينستار متداولاً بما يعادل ٢٪ فقط من قيمته التي انهارت من ٦٥ دولاراً قبل عام إلى ٣٥ سنتاً. وأعلنت شركة بي اس آي نت(PSINet)، التي توفر خدمات الاتصالات، في ٢٠٠١/٤/١٧، أنها قد تضطر إلى طلب الإفلاس، حيث كشفت النقاب عن خسائر للربع الأول بمقدار ٣,٢ مليار دولار. وتراجع سعر السهم عندئذٍ من ٢٤ دولاراً قبل عام إلى ٢٠ سنتاً. ثم تقدمت شركة باسيفيك للغاز والكهرباء في كاليفورنيا بطلب الإفلاس في ٢٠٠١/٤/٦ جراء مديونية بلغت ٩ مليارات دولار.

وجاء في تقرير لشركة ستاندارد آند بورز في ٢٠٠١/٤/٢٣، حول أسواق السندات العالمية لعام ٢٠٠١، أنه خلال الربع الأول من العام المذكور، أخفقت ٤٨ شركة كبرى في الاستمرار، بإجمالي قيمة أسهم وصلت إلى ٣٧ مليار دولار، ويعادل هذا الرقم، وهو الخاص بالربع الأول من عام ٢٠٠١، ما سجل طيلة العام ٢٠٠٠، والذي اعتبر في ذلك الوقت رقماً قياسياً. وكانت ٤١ من الشركات ال ٤٨، أميركية الجنسية، وشملت القائمة شركة كاليفورنيا للغاز والكهرباء، وشركة ساوثرن كاليفورنيا إديسون، إلى جانب شركات أخرى من قطاعات الاتصالات والغذاء والتجزئة.

لقد أفرزت سياسة تحرير القوانين انهيار شركات الاتصالات، لكنها ولدت أيضاً أزمة طاقة كهربائية غريبة كبّلت الاقتصاد في كثير من الولايات، بما فيها كاليفورنيا، التي تعتبر سادس أكبر اقتصاد في العالم. وحامت شكوك بأن تكون الأزمة مختلقة ونتيجة لتواطؤ بين شركات مثل إنرون، آيه إي إس *AES*، ريلايانت *Reliant*، أو ديوك باور Duke Power التي افتعلت أسعاراً مرتفعةً للطاقة راغبة أن تسود في السوق الفورية.

واضطرت كاليفورنيا إلى تقنين التيار الكهربائي عن بعض المناطق وإيصالها للمناطق الأخرى لحماية الشبكة اعتباراً من ١٩ مارس ٢٠٠١ عندما كان الاستهلاك أقل من ٣٠٠٠٠ ميجا واط، ومع ذلك، فقبل سبعة أشهر، أي في أغسطس ٢٠٠٠، كان الاستهلاك أعلى ب ٥٠٪ ليلامس ٤٥٠٠٠ ميجا واط، وكان العرض والإمدادات تشير بشكل طبيعي. وتشك السلطات في ولاية كاليفورنيا بأن كثيراً من محطات توليد الطاقة قد تم إيقافها عمداً لإيجاد نقص في الطاقة المعروضة، مما يمثل مبررا لرفع الأسعار. وعندما أراد مسؤولو ولاية كاليفورنيا دخول بعض محطات توليد الكهرباء للتأكد من الحقيقة، أُوقف هؤلاء المسؤولون في بعض المحطات ومُنعوا من الدخول إليها. وطالب مسؤولو الولاية لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية في واشنطن بالتدخل ومعاقبة القائمين على رفع الأسعار والتلاعب فيها. غير أن واشنطن لم تحبذ التدخل، وكانت النتيجة أن إجمالي التكلفة التي تدفعها كاليفورنيا للطاقة الكهربائية، ارتفع من معدل ٦-٧ مليارات دولار سنوياً قبل تحرير القوانين، إلى ٢٧ ملياراً عام ٢٠٠٠ بعد تحريرها. كما أن فاتورة ٢٠٠١ ستكون أعلى أيضاً بصورة كبيرة. أما الأمر الأكثر فظاعة وإثارة للاشمئزاز، فهو أن الشكوك حول تواطؤ بين الشركات التي توفر الطاقة لرفع الأسعار، تحوّل إلى حقائق، حيث أوضحت المذكرات الداخلية المأخوذة من ملفات إنرون المنهارة دليلاً لا يقبل النقض على تواطؤ قام بالفعل بين إنرون وشركات أخرى وتآمر لرفع الأسعار. أما مسؤولو الولاية الذين رفعوا أصواتهم عالياً منبهين إلى أن أزمة الطاقة ليست إلا مؤامرة، فقد استُهزىء بهم كما هي العادة تجاه أية مقولة تتعلق بنظرية المؤامرة. إن واشنطن تشجع تحرير القوانين وغير ذلك من الأعمال المشابهة التي يقوم بها البارونات اللصوص. وعلى الرغم من أن بارونات الطاقة باعوا مصلحة بلادهم وأكبر اقتصاد فيها، أي كاليفورنيا، فإن العالم مطالب بالركوع لمثل

هؤلاء اللصوص اللاأخلاقيين وعبر القطريين.

وحتى خلال سنوات الازدهار الوهمي خلال التسعينيات، فإن الأشياء في حقيقتها لم تكن وردية. وفي وقت أظهر مؤشر ستاندارد اند بورز ٥٠٠ ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪، فإن الحقيقة كانت بصدد الأرباح أقل من ذلك بكثير. وفي ٢٠٠١/٧/٢٧ أي قبل سبعة أسابيع من أحداث ١١ سبتمبر، خفض خبراء الإحصاء الحكوميون توقعاتهم، استناداً إلى معلومات حقيقية استقوها من كشوف العائدات الضريبية والشركات الكبرى والصغرى على حد سواء. ومع أن المضاربين الماليين كانوا في قمة نشاطهم وأوج ازدهارهم بين عام ١٩٩٥ والربع الأول من عام ٢٠٠١، فإن المعلومات المدققة تشير إلى عدم تحقيق نمو في الشركات غير المالية. وكشفت جداول الضريبة الجديدة لعامي ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، والتقديرات التي تمت مراجعتها لعام ٢٠٠٠، أن الشركات الصغيرة كانت تتكبد خسائر فادحة. وبلغ حجم خسائر الشركات الأصغر حجماً لعام ١٩٩٩ رقماً مذهلاً وصل ٣٠٠ مليار دولار، وهو ما يزيد بواقع ٥٠٪ عن مثيله لعام ١٩٩٧، وهكذا فقد تم تهشيم وسحق الشركات الصغيرة في أميركا أو أي مكان آخر، من قبل الرأسمالية الأنجلو-أميركية، ودائماً يظل صغار المستثمرين وغير ذوي الاطلاع الأكثر تعرضاً للغش والابتزاز في نادي الاقتصاد الجديد وفي وول ستريت.

وبعد فترة «العشرينيات المدوية» من القرن العشرين، جاء الكساد العظيم والذي خرجت منه الحكومة الفيدرالية بعد دخول حرب عالمية ثانية فقط. أما الآن، وبعد «التسعينيات المدوية» من القرن العشرين، فيبدو أن الأمر سيتطلب إعادة القوانين التي تم تفكيكها وعشر سنوات من الحروب ضد الإرهاب للخروج من الفوضى الاقتصادية الحالية التي يسمونها «ركوداً».

وجاءت أحداث سبتمبر........

وبين عشية وضحاها، أصبحت كل مشاكل وعلّات وول ستريت وأياديها القذرة في واشنطن تلقي اللائمة على أحداث ١١ سبتمبر. فوفقاً لرأي الكثيرين، كانت أحداث ١١ سبتمبر بمثابة نعمة وهبة لوول ستريت. وقد كتب روبرت بارو (Robert J. Baro)، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد والزميل الأعلى في معهد هوفر، في مجلة بيزنس ويك بعد أسابيع قليلة من هجمات ١١ سبتمبر: «**إن استنتاجي الرئيسي هو أن الحرب التي تشن حالياً (ضد الإرهاب) ستكون توسعية، لذا فهي ستسهم في إنعاش الاقتصاد الأميركي وانتشاله من حالة التباطؤ التي يعيشها.**»

لقد بدأ الجميع في واشنطن بتغليف قضاياهم في إطار الوطنية وذلك لتمريرها وجعلها تحظى بالقبول. فقد أصبح أعضاء الكونغرس ومسؤولو الإدارة الأميركية، والذين هم بطبعهم أولياء البارونات على أهبة الاستعداد لضخ المزيد من الأموال التي يطلبها البارونات، وإلا فسوف يتهمون بالخيانة وافتقاد الحس الوطني. وقد استخدم النائب العام آشكروفت (*Ashcroft*) الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتمرير قضايا كان المشرعون يعارضونها بشدة، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثل الاحتجاز الوقائي وإجراءات التنصت على الهواتف.

عن كتاب حروب البترول الصليبية الصادر سنة ٢٠٠٥

الفصل الرابع عشر

ينتهي هذا الكتاب إلى نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة لا تحتمل الاستمرار في العيش بصورة تتجاوز مواردها، دون إدارة العالم، وبأدق

التفاصيل، في جميع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو كما ستثبت الأيام مهمة مستحيلة. أما وسيلتها في إدارة العالم لتصب خيراته في جيوب شركاته والقلة من بارونات مالها، فهي العولمة التي تم إعداد عملياتها ومؤسساتها بطريقة تخدم تحقيق هذا الهدف.

كما أن أمريكا مرهونة وأسيرة لهيمنتها على النفط الدولي بشكل عام، ونفط المسلمين بشكل خاص، ليس فقط من أجل الوقود والطاقة، بل أيضاً لإجبار جميع الدول على القبول بالدولار كعملة تسعير وبيع وشراء للنفط. وبذلك يصبح النفط أو الذهب الأسود عامل دعم رئيسي للدولار الأمريكي، والضامن لعمليات مطابع الخزانة الأمريكية. وبالطريقة نفسها، التي دفعت بالنخبة السلطوية الأمريكية إلى اختراع الثقافة الاستهلاكية كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، فإن هذه الثقافة الاقتصادية الاستهلاكية، يجب أن تصبح عالمية للحفاظ على النمو، والذي يجب أن يخدم بدوره اقتصاد الولايات المتحدة، وباروناته.

ولأن التصرف الاجتماعي والنموذج الاقتصادي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه على العالم لا يمكن أن يتحققا إلاّ من خلال هدم أو تدمير الثقافات والقيم والسياسات المحلية للدول الأخرى، واستبدالها بثقافة العولمة الأمريكية وقيمها، فقد أعلن بوش ذلك، وكذلك نصت عليه عقيدته. وليس من قبيل المصادفة، بأن النموذج الأمريكي صالح لكل زمان ومكان، وبأنه سيكون النموذج العالمي. وفي سبيل تطبيق هذه العقيدة، بدأت الولايات المتحدة عملية نشر واسعة لإمبراطورية من القواعد العسكرية، وشنت الحرب على العديد من الدول وفي مناطق مختلفة عبر العالم... وبعد استهداف وسقوط الشيوعية، تمت مهاجمة الأنظمة المغايرة الأخرى، مثل الديمقراطيات الاشتراكية الأوروبية، وكذلك اليابان، وأتى الآن الدور لمهاجمة الإسلام وثقافته ومبادئه المتباينة مع مبادئ الرأسمالية الأمريكية المفترسة.

ومثل هذه الأديولوجية والأجندة الأمريكية هي في الواقع ثمرة من ثمرات الخيال، وتنطوي على مخاطر كبيرة. فقد يكون باستطاعة ماكينة الحرب الأمريكية خلق حالة «الصدمة والرعب» لأنظمة مثل نظام صدام حسين حتى قبل إطلاق قذيفة واحدة، أو في غضون بضعة أيام، إلاّ أن الولايات المتحدة، وكما أظهر غزو العراق، غير قادرة على قراءة سيكولوجية الشعوب، وبأن قوتها العسكرية الهائلة لا تستطيع تغيير القيم الوطنية أو التصرف الأديولوجي لهذه الشعوب.

فنحن نعيش حالياً عصر السرعة والانهيارات السريعة. ففي الماضي، كان يتطلب نقل الذهب والمال من أوروبا إلى الولايات المتحدة أو العكس أسابيع، في حين أن العملية نفسها حالياً تتم بسرعة الضوء، من خلال أجهزة الكمبيوتر الموضوعة في خدمة الأسواق المالية.

إمبراطورية هالكة أُقيمت على رمال متحركة

وكمعظم الإمبراطوريات التي توالت في التاريخ، فإن الإمبراطورية الأمريكية زرعت بذور فنائها بنفسها. فالغطرسة التي تميز ممارسات النخب التي تتحكم بها، وكذلك الإدمان المتعاظم على التعامل مع العالم من منظور القوة العالمية المهيمنة، أعمت أنظار النخبة السلطوية عن العواقب المترتبة على طموحها الجامح. فهؤلاء يعيشون وهماً كبيراً، يقوم على الاعتقاد بأن القوة العسكرية المتفوقة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تعوضهم عن الاقتصاد الداخلي المتراجع، والقاعدة الصناعية الآخذة في الانهيار، والديون المحلية المتضخمة إلى درجة الانفجار. مثل هذا الوهم إنما يعمي النخبة الأمريكية المتنفذة عن رؤية الكتابة الواضحة على الحائط.

لا تشكل منظمة القاعدة المصدر الأعظم والحقيقي للتهديدات المحيقة بالسلام والاستقرار العالميين، **بل إن التهديد الأعظم يأتي من الدولار الأمريكي**، الذي ما يزال يشكل أساس النظام المالي والاقتصادي العالمي، باعتباره عملة الاحتياط العالمية. ويشكل ضعف الدولار مع أزمة النفط العالمية معاً، مصدر تهديد قاتل وقادم، ينذر بإدخال الولايات المتحدة في مرحلة عاصفة من المشاكل المالية والاقتصادية لم تعرفها أمريكا منذ عام ١٩٤٥.

تحولت الحرب على العراق إلى مستنقع وكابوس لا يقلان خطورة بالنسبة لواشنطن عن كارثة فيتنام. ومع ذلك، فإن إدارة واشنطن تشعر نفسها أسيرة مغامرتها في العراق، نظراً لحاجتها الماسة إلى السيطرة على الاحتياطات النفطية الآخذة في التناقص التدريجي، وهو هدف، في نظر النخب المتعطشة للسلطة في مجلس العلاقات الخارجية، أهم من أرواح الجنود الأمريكيين الذين يتم التضحية بهم في العراق. وبحلول منتصف ٢٠٠٤، كان البنتاغون قد أكمل بناء ما لا يقل عن ١٤ قاعدة عسكرية عبر العراق، ليس بهدف ضمان «الديمقراطية»، بل للسيطرة على تدفق النفط في المستقبل، بما فيه النفط لإسرائيل. كان العراق جزءاً من استراتيجية جريئة خطط لها ودعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية، مثل هاليبرتون وإيكسون موبيل، وبريتش بتروليوم، ورجال المال والمصارف في الوول ستريت . وتقوم على الهيمنة على ما تبقى من مصادر النفط العالمية، قبل أن تدرك الدول الأخرى حقيقة الأزمة النفطية الناجمة عن تراجع الإنتاج في العديد من مناطق النفط، مثل الحقول الأمريكية وحقول ألاسكا، ونفط الشمال، بوصول هذه المناطق حد الذروة النفطية، وهبوط

إنتاجها، وبدء العد التنازلي لمرحلة النضوب.

وعلى عكس ما حصل في حقبة فيتنام، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتستطيع تمويل الكلفة الهائلة لاحتلال العراق دون مساعدة خارجية، وخاصة من الصين واليابان واقتصادات شرق آسيا الغنية، التي اشترت الديون الأمريكية بالدولارات التي تكسبها من صادراتها للولايات المتحدة ؛ لمجرد شرائها سندات الخزينة الأمريكية. وهكذا، تدفع الولايات المتحدة لهذه الدول لقاء بضائعها دولارات ورقية لا غطاء لها، ثم تسترد هذه الدولارات وفق وريقات اسمها سندات خزينة.

فقاعة الديون الأمريكية

فإجمالي الدين، الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي حالياً، يتجاوز وبكثير أزمة الديون في فترة الكساد العظيم خلال الثلاثينات. وطبقاً للإحصائيات الرسمية للاحتياط الفيدرالي، فإن الحجم الإجمالي لديون الولايات المتحدة يصل إلى ٣٤ تريليون دولار، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي الأمريكي، الذي يقدر بـ ١١ تريليون دولار. وهذا يعني أن ديون أمريكا تتجاوز ثلاثة أضعاف ناتجها القومي، وهذا الدين يصل حالياً إلى ١٢٥ ألف دولار لكل فرد أمريكي من رجل وامرأة وطفل.

كما تضاعفت الديون الاستهلاكية الشخصية - باستثناء الرهن العقاري للمنازل - منذ ١٩٩٤، لتصل إلى ٩,٤ تريليون دولار، مسجلة بذلك رقماً قياسياً، وهذا يعني ٣٧ ألف دولار لكل فرد أمريكي. الوضع نفسه ينطبق على ديون المؤسسات، والتي تسجل رقماً قياسياً بدورها، يصل إلى خمسة تريليونات دولار، بينما وصلت ديون الحكومة الاتحادية إلى ٧ تريليونات وهو رقم قياسي أيضاً. هذه الديون آخذة في التعاظم بصورة هائلة في ظل

معدلات فائدة منخفضة في السنوات الثلاث الأخيرة.

ومنذ قرار نيكسون بإخراج الدولار من معيار الذهب ووضعه دون غطاء عام ١٩٧١، والأوراق النقدية الأمريكية تتراكم بكميات مذهلة، مشكلة بذلك المصدر الحقيقي للتضخم العالمي على مدار السنوات الثلاثين الماضية. وبالمقارنة، فإن حجم ما تم طبعه من ورقة النقد الأمريكية خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٧٠، سجل ارتفاعاً بنسبة ٥٥٪، وهي نسبة معتدلة، في حين نجد أن هذه النسبة تضاعفت إلى أكثر من ٢٠٠٠٪ من عام ١٩٧١ إلى العام ٢٠٠٠.

وكانت السنوات الأربع الأخيرة قد سجلت ارتفاعاً فلكياً لديون الدولار، حيث فتحت إدارة بوش الأبواب على مصراعيها أمام العجز في الإنفاق، لأسباب في جزء منها لخلق وظائف حكومية جديدة خدمة لأهدافه الانتخابية. وفي العام ٢٠٠٤، سجلت الميزانية أكبر عجوزاتها حتى الآن، حيث تجاوز العجز حاجز الـ ٥٠٠ مليار دولار، مسجلة بذلك رقماً قياسياً في تاريخها، وهو رقم مرشح للزيادة في ميزانية ٢٠٠٥ مما يعني المزيد من الاقتراض الحكومي لسد هذا العجز، ولكن كيف ؟

يأتي معظم الاقتراض من الحكومات الصينية واليابانية، طبقاً للرئيس السابق بيل كلينتون في خطاب له أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي القومي عام ٢٠٠٤، الذي قال «الآن كيف يسددون هذا العجز ؟ عليهم التوجه نحو الاقتراض الذي سيأتي معظمه من الحكومتين الصينية واليابانية، وبالتأكيد فإن هذه البلدان تنافسنا على الوظائف الجيدة. ولكن كيف لنا فرض قوانيننا التجارية على بنوكنا (مصادر الاقتراض) هذه؟ هذا غير منطقي...». وبالرغم من أن هذه العبارات هي أهم ما صدر عن كلينتون منذ سنوات، إلاّ أن وسائل الإعلام الأمريكي لم تسلط عليها الأضواء.

وفي الوقت ذاته، فإن العجز التجاري الأمريكي يسجل أرقاماً قياسية مع تسجيل الواردات الأمريكية من الملابس والأثاث، والإلكترونيات

والسيارات من الصين واليابان وألمانيا وغيرها، أرقاماً قياسية. وفي هذا يكمن سر الدولار بلا غطاء، فالولايات المتحدة تسدد فاتورة وارداتها من الصين واليابان وألمانيا وبقية العالم بأوراق نقدية لا تستند إلى غطاء فعلي، منذ إخراج نيكسون الدولار من معيار الذهب عام ١٩٧١. والآن ما الذي تفعله بلد مثل الصين بفائض تجارتها السنوية البالغ مئة مليار دولار؟ ما يفعله بنك الصين - البنك المركزي - هو إعادة هذه الأموال إلى الخزينة الأمريكية من خلال شراء السندات الأمريكية الرسمية، في دورة غريبة، حيث تدفع الولايات المتحدة ثمن السلع الصينية بأوراق مالية هي الدولار، والتي سرعان ما تجد طريقها عائدة إليها بإقدام الصينيين على استبدالها بأوراق أخرى هي سندات الخزينة.

منذ العام ١٩٧١ والولايات المتحدة تعاني من عجز حاد في الميزان التجاري السنوي. ويصل هذا العجز حالياً إلى ٥٠٠ مليار دولار، أي ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وهي معدلات يمكن أن تدفع بالمستثمرين الأجانب إلى الهروب من السوق، وترك البلاد لمصيرها المحتوم، فيما لو حصل مثل هذا في الأرجنتين أو تايلاند. غير أن الولايات المتحدة هي صاحبة الاحتياط النقدي العالمي، والقوة العسكرية الأعظم منذ عام ١٩٩٠، ولا بد وأن الصين واليابان ستفكران طويلاً قبل أن تقدما على عمل يثير غضب هذا العملاق، خاصة بعد الذي حصل مع العراق.

وفي كل عام، تنتج الحكومة الأمريكية والاحتياط الفيدرالي المزيد من الدولارات الورقية. فما من أحد يستطيع منعهما من ذلك، حيث يسيطران على ما يعرف بالمطابع. وفي العام الماضي، تحدث أحد الحكام الاتحاديين بن بيرنانكي Ben S. Bernanke عن هذا الأمر بالقول «تملك الحكومة الأمريكية تكنولوجيا تدعى المطابع، التي تسمح لها بإنتاج ما ترغب به من أوراق الدولارات وبدون كلفة تذكر... ففي ظل نظام الأوراق النقدية،

تستطيع الحكومة، إذا ما أرادت توليد المزيد من الإنفاق والمزيد من التضخم الإيجابي». ونتيجة لهذه السياسة، أصبح يوجد خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية (الدولار) ما يزيد على ٢٥٠٠ مليار دولار، هي عبارة عن دين لحاملها دون فوائد للخزانة الأمريكية. وفي حالة عودة جزء هام من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة،عندئذٍ ستكون الطامة الاقتصادية الأمريكية الكبرى!

ولأن الدولار غير محكوم بمعيار الذهب، فإن القيد الوحيد الذي يمكن لجم الدولار به هو القرار السياسي، فالدولار مدعوم حالياً من نوع آخر من احتياط الذهب، والمتمثل في عظمة أمريكا العسكرية والنفط. ومثل هذا الدعم لا يشكل عنصراً مطمئناً، خاصة وأن قراراً مصيرياً بأن يكون الاقتصاد الأمريكي أو لا يكون هو في أيدٍ غير أمريكية!

ولعل السبب الوحيد لعدم تعرض الدولار لأزمة حادة في الوقت الحاضر، وإن كان موشكاً على الحدوث قبل عام، يكمن في إقدام البنوك المركزية الأجنبية على شراء السندات الأمريكية وغيرها من الأصول بصورة غير مسبوقة، لأسباب منها حماية صادراتها التجارية بالدولار. وهذا يجعل الولايات المتحدة تعتمد على البنوك المركزية الأجنبية، وبخاصة الصينية واليابانية منها. ففي العام الماضي، اشترت اليابان كمية غير مسبوقة من سندات الحكومة الأمريكية، وبالتالي جزءاً كبيراً من ديونها.

وكانت فؤائد الديون الحكومية للبنوك المركزية اليابانية والصينية وغيرها، ممن تملك الجزء الأعظم من سندات الخزانة الأمريكية، قد بلغت ٣٤٠ مليار دولار، وهو مبلغ يتجاوز كامل الناتج القومي الإجمالي لمعظم دول العالم، بما فيها السويد والسعودية.

وطبقاً لمكتب المحاسبة العامة في الكونغرس، فإن الولايات المتحدة أصبحت أسيرة مصيدة الديون، وبشكل يصعب عليها الإفلات منها. ومما جاء

في تقرير للمكتب بهذا الشأن، القول «مع أن تحسن الاقتصاد قد يكون عاملاً مساعداً، إلاّ أننا لن نستطيع الخروج من المشكلة. فإغلاق فجوتنا المالية يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز ١٠٪ سنوياً، وعلى مدار السنوات الـ ٧٥ المقبلة، وهو مطلب مستحيل بكل المقاييس. فمعدلات النمو لم تتجاوز ٢,٣٪ سنوياً حتى في سنوات الطفرة الاقتصادية في التسعينات». ومضى التقرير يقول إنه بينما تصل الديون الحكومية إلى سبعة تريليونات دولار، أي بمعدل ٢٤ ألف دولار لكل فرد أمريكي، فإن ميزانية الرعاية الاجتماعية والصحية تشكل العبء الرئيسي على الميزانية، حيث تستنفد ٤٠ تريليون دولار، بواقع ١٤٠ ألف دولار للفرد الواحد. وبالطبع، فإن الأرقام السابقة تتعلق بالدين الفيدرالي، وإذا ما أضفنا الدين الخاص ورهن المنازل، وديون البطاقات الائتمانية، لخرجنا بنتيجة مؤداها أن الأمريكيين يختنقون بالديون.

أدت هيمنة الدولار الأمريكي منذ السبعينات إلى خلق المزيد من الديون وخدمة هذه الديون، من خلال أسواق نيويورك المالية وسندات الخزانة والأوراق المالية، وكذلك الدولار الذي يحتاجه الآخرون للتجارة وشراء النفط واستيراد القمح. **هناك أربعة أو خمسة من بنوك نيويورك تتحكم بتجارة الأسهم، أكبرها سيتي غروب Citigroup، ومورغان تيشيز، وتملك هذه البنوك تأثيراً هائلاً على النظام المالي العالمي، وفي حالة انهيارها كما حصل مع LTCM، سينهار النظام المالي العالمي برمته.**

غرينسبان في مصيدة الديون

تكمن مشكلة الديون بالنسبة لرئيس الاحتياط الفيدرالي، آلان غريسنبان ولواشنطن، في أن جهنم الائتمان يقوم على الدين، الذي عادة ما يولد المزيد من الديون (ائتمانات للبنوك)، وذلك تجنباً لحصول انفجار مالي

داخلي أو حتى انهيار فعلي للنظام المالي. وفي كل مرة يحاول الاحتياط الفيدرالي التخفيف من زيادة حجم فقاعة الديون، تظهر مشكلة احتمال انهيار الأسواق المالية، الأمر الذي يدفع الاحتياط الفيدرالي إلى فتح صنبور المال بصورة أوسع.

مثل هذا الأمر تكرر عام ٢٠٠١ بانهيار شركات التكنولوجيا المسماة شركات الإنترنت dot.com crash. وللحيلولة دون تفاقم الأمور وحدوث حالة أسوأ من الركود الاقتصادي، بادر الاحتياط الفيدرالي إلى تخفيض معدلات الفائدة، وقام بطباعة كميات غير مسبوقة من الدولارات كان لها الفضل في خلق حالة الازدهار في سوق الإسكان وتخفيف الأعباء عن الاقتصاد، وخلق الفقاعة الاقتصادية العالمية الحالية، والقائمة في الأساس على المضاربة، فالنمو الذي سجله الاقتصاد الأمريكي منذ ٢٠٠١، يعتمد أساساً على التوسع اللامسبوق في العرض النقدي للاحتياط الفيدرالي، ومعدلات الفائدة الأمريكية الأقل في تاريخ البلاد، فكل شيء يقوم على الأموال السهلة ومعدلات الفائدة المنخفضة.

تعمل معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة على تحفيز معدلات الاستهلاك بصورة قياسية، وبخاصة في شراء المنازل، وفي حالة عدم إقدام الاحتياط الفيدرالي على رفع معدلات الفائدة للسيطرة على التضخم، فإن حملة السندات سيلجأون للتخلص من السندات الأمريكية، متسببين بتراجع الدولار وبرفع معدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يطلق العنان لعملية بيع مجنونة. ولهذا السبب، لجأ الاحتياط الفيدرالي إلى رفع حذر لمعدلات الفائدة في صيف ٢٠٠٤، ويجد ألان غريسبان، الذي يفترض أن يكون أقوى حاكم بنك مركزي في العالم، نفسه مجبراً على تغذية أسطورة الانتعاش الأمريكي أو مواجهة مخاطر موجة مخيفة من بيع الدولار. غير أن **معدلات الفائدة العالية تهدد الاقتصاد الغارق في الدين،**

وبخاصة الديون العائلية الخاصة وديون رهن المنازل. ففي الأشهر الأخيرة، كانت ٧٠٪ من إجمالي ديون رهن المنازل مسجلة بمعدلات دين عائمة. وإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة، وكذلك معدلات الكلفة حالياً، فإن ارتفاع هذه المعدلات سيجعل أصحاب المنازل في وضع لا يسمح لهم بتسديد الأقساط الشهرية، الأمر الذي سيتسبب بأمواج من الإفلاسات كما حصل في الثلاثينات، ولكن على نطاق أسوأ.

وكانت معدلات الفائدة الأقل انخفاضاً في السنوات الثلاث الماضية، قد خلقت أكبر حمى لشراء المنازل في تاريخ الولايات المتحدة. وطبقاً للجمعية الوطنية للسماسرة، فإن «زخم مبيعات المنازل هذه السنة غير مسبوقة، فعمليات بيع المنازل الجديدة سجلت المزيد من الأرقام القياسية كل شهر خلال عام ٢٠٠٤».

وفي محاولة لمعالجة الركود ومنع انهيار الأسعار على الطريقة اليابانية، فقد أوجد الاحتياط الفيدرالي أكبر فقاعة مضاربة في التاريخ وهي فقاعة العقارات الأمريكية. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت الفقاعة المذكورة على وشك الانفجار ومعها الديون العائلية الخاصة، التي يقدر حجمها بتريليونات الدولارات.

ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، سجلت مبيعات المنازل أكبر معدلات مسجلة حتى الآن، حيث ارتفعت المعدلات في ٣٤ ولاية بنسب تجاوزت ١١٪ عما كانت عليه قبل عام، في حين أن أياً من الولايات المتبقية لم تسجل أي حالة تراجع. أما أقوى المعدلات فكانت في نيفادا، وبنسبة ارتفاع وصلت إلى ٣٢,٥٪، تلتها ايداهو بنسبة ارتفاع ٣١٪، وحلت أريزونا في المركز الثالث بنسبة ٢٥,١٪.

وفي الوقت ذاته، زادت أسعار المنازل بصورة كبيرة، ليصل معدل الزيادة السنوي على مستوى الولايات المتحدة إلى ٩,١٪، بينما سجلت هذه الزيادة في بعض الولايات نسباً فلكية، مثل ٥٢٪ في لاس فيجاس، و٣٩٪ في جنوب

كاليفورنيا، و٢٥٪ في ميامي. هذه الفقاعة العقارية بنيت في الواقع على معدلات فائدة اتحادية منخفضة، و٥٠٠ مليار دولار استثمارات أجنبية في ديون الولايات المتحدة.

وفي حالة حصول ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة الأمريكية، فإن ملايين العائلات الأمريكية الغارقة في الديون، ستجد نفسها فجأة مجبرة على التخلي عن منازلها بعد أن أصبحت غير قادرة على تحمل كلفة الفائدة العالية. مثل هذا الوضع سيضرب البنوك، التي ستجد نفسها أمام رهونات عقارية بمليارات الدولارات، وقد أصبحت غير ذات قيمة، وهو ما سبق وحصل في الثلاثينات.

إلى متى ستستمر الصين واليابان في دعم نظام الدولار هذا ؟ من الصعب القول غير أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول، بدأت في إعادة تقييم شهيتها للسندات الأمريكية، بل إن بعض وزراء المالية الآسيويين تحدثوا علناً عن تنويع استثماراتهم خارج حقيبة الدولار، وتطعيم احتياطات دولهم ببدائل أخرى غير الدولار، مثل الذهب واليورو والنفط والسلع.

أما كم من الديون الشخصية يستطيع الأمريكيون تحمله قبل أن يصلوا مرحلة التوقف عن السداد ؟ فالسقف واضح، وسيكون لهذا الوضع انعكاساته على العالم كله.

نحن هنا نبين أن الوضع الاقتصادي الحالي غير قابل للديمومة، وأن فقاعة العقارات ستكون الشعرة التي قصمت ظهر البعير.

التسعينات كانت كالعشرينات: الأسباب نفسها تعطي النتائج نفسها

في بداية التسعينات أصبح الاقتصاد المالي المضارب ٤٠ ضعفاً من حجم الاقتصاد الحقيقي المنتج بعد أن كانت النسبة بين النظام المالي

والإنتاجي واحداً إلى واحد. كما تم خداع البسطاء من الأمريكيين بدخول سوق الأسهم كما في العشرينات، والاستهلاكية الغرائزية في التملك بلا حدود، والاندماجات بين الشركات، وتركز الثورة في أيد قليلة، وابتداع أدوات مالية عجيبة الاسم والمعنى، مثل Junk Bonds في الثمانينات وفكفكة مزيد من القوانين. كانت الكتابة على الحائط لمن يريد أن يقرأها. كتب الاقتصادي الألماني Lothar Komp بأن ازدهار الاقتصاد الأمريكي في فترة التسعينات كان ازدهار الكذب والأوهام.

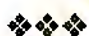
دخل الاقتصاد الأمريكي القرن الحادي والعشرين منهكاً، وواكب ذلك عصر جورج دبليو بوش والذي كانت سنوات حكمه الثماني هروباً إلى الأمام وتغطية الفقاعة بفقاعة أكبر منها. وإن كانت أحداث سبتمبر هي الحالة التي أريد لكهنة النظام ومنظريه وأبواقه أن يحملوها مشاكل الاقتصاد الأمريكي، إلاّ أننا في كتابنا إمبراطورية الشر الجديدة بينا بالإحصاءات والأرقام المأخوذة من المصادر الأمريكية نفسها، بأن الأزمة كانت قائمة وخانقة قبل أحداث ١١ سبتمبر، وأنه إذا كانت الحروب هي مفتاح الحلول للخروج من الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة، فإذن كانت الولايات المتحدة بأشد الحاجة إلى حرب، فجاءتها أحداث ١١ سبتمبر وادعت فيها أن رجلاً يعيش في كهوف تورا بورا قد استطاع بمكره ودهائه خداع خمسة عشر جهازاً من أجهزة المخابرات الأمريكية لا تراه، ولا ترى عشرين من رجاله يجوبون أرجاء الولايات المتحدة لشهور عديدة، ولا تلمحهم أجهزتنا التي تملك عيوناً في الأرض وعيوناً في السماء!!.

هكذا كان حال الاقتصاد الأمريكي كما أسلفنا أعلاه، فجاءت حرب الإرهاب أو ما يسميها البعض الحرب على الإرهاب.

«إن أي أميركي يعرف ألف باء السياسة يعلم أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية (ضد العراق) لأنها غير موجودة في العالم العربي. وإنها لا تقاتل من أجل العائلة المالكة الكويتية...
لقد تحركت الولايات المتحدة نحو الحرب لتوقف العراق من السيطرة على مورد هو العصب الأساسي للصناعة والذي يعني الفرق ما بين الحياة أو الموت الاقتصادي».

آي. إم. روزنثال A. M. Rusenthal

هيرالد تريبيون - عدد ١٩٩٠/٨/٢٧



نشرت مجلة فورتشن في عددها الصادر في ١٩٧٩/٥/٧ السيناريو المتوقع للعبة الحرب في الخليج العربي، حيث وصفت الكيفية التي سيكون عليها رد الفعل الأميريكي في حال قيام العراق بغزو الكويت بسبب النزاعات الحدودية وغيرها. وفي الصفحة ١٥٨، وتحت عنوان «إذا قام العراق بغزو الكويت والسعودية...»، قالت المجلة:
«تتمكن القوات المدرعة العراقية مستخدمة في معظمها معدات سوفييتية، من اجتياح اي من الدولتين بكل سرعة. وفي حال طلبها، فإن المساعدة الأميركية ستكون في البداية عبارة عن ضربات جوية تكتيكية أميركية ضد القوات المدرعة العراقية وقواتها الجوية - وربما بعض التهديدات بتدمير المنشآت النفطية العراقية. ولطرد القوات البرية العراقية، فستكون

هناك حاجة إلى قوات المارينز من الأسطولين السادس والسابع، ولقوات المشاة من الفرقتين ال ٨٢ وال١٠١»، وصوّرت هذه الخطة «جيشاً في السماء» لتحريك القوات واستخدام الجسر الجوي الاستراتيجي لقوات سلاح الجو الاميركي - المكون من ٧٠ من طائرات *C-5A* العملاقة و٢٣٤ طائرة *C-141* الأصغر حجماً، إلى جانب ٧٠٠ من طائرات *KC-135* المستخدمة في تزويد الطائرات بالوقود أثناء تحليقها في الجو.»

رأت تلك الدراسة نفسها بأن عرب الشمال (خصوصاً الفلسطينيون) في الخليج، واليمنيون في الجزيرة العربية يشكلون عناصر عدم استقرار، ويفضل العيش دون وجودهم في أول فرصة سانحة.

الفصل الخامس(*١)
احتلال العراق
والسيطرة الأميركية على النفط العالمي

يبدو أن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش تعني دائماً ما تقول؛ فالرئيس بوش يقول إنه يسعى إلى نشر الحرية في جميع أنحاء المعمورة، فهو حتماً لا يعني نشر الحرية للشعوب والأفراد، وإنما الحرية للشركات عابرة القارات في الوصول إلى أي سوق أو مصدر طبيعي تبتغيه

❖ تمت كتابة هذا الفصل كمقدمة لكتاب «لكي نفهم العراق» للكاتب الأمريكي المعروف ويليام بولك William Polk وهو أستاذ التاريخ السابق بجامعة هارفارد، ومساعد وزير الخارجية الأمريكية للتخطيط السياسي في عهد الرئيس كينيدي، وهو حفيد رئيس الجمهورية الأمريكية جيمس بولك James Polk. ويعتقد بولك أن احتلال العراق كان خطأً كبيراً وأن الانسحاب هو الخيار الأمثل للخروج من هذا المأزق.

دونما عوائق. فالذي جعل من معاقل سجون الاتحاد السوفيتي السابقة سيئة الذكر، ومن القواعد العسكرية الأمريكية كما في غواتانامو، مراكز اعتقال لوكالة المخابرات المركزية CIA دونما أي اتهام أو محاكمة، لا يمكن أن يكون في باله نشر الحريات الشخصية أو الفكرية. وهو عندما يقول بأن الأمور في العراق تتقدم بشكل جيد، على الرغم من مقتل أكثر من ٤٠٠٠ جندي أمريكي وجرح حوالي ٤٠٠٠٠ آخرين حتى تاريخ كتابه هذه السطور، وتدمير البنية التحتية والاقتصاد والأمن السياسي في العراق، فهو على ما يبدو صادق أيضاً. فالتقدم المهم بالنسبة له هو زيادة أرباح التجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الذي رشحه للرئاسة، والذي يقدم البرامج للحكومات، وينتدب أعضاءً من تجمعه للقيام بتنفيذها داخل الإدارات الأمريكية وخارجها.

واشنطن في خدمة التجمع العسكري الصناعي

زادت إيرادات شركة هاليبرتون (Halliburton) بعد سنة من الغزو الأمريكي للعراق (أي ما بين الربع الأول لسنة ٢٠٠٣، والربع الأول لسنة ٢٠٠٤) بـ ٨٠٪ حسب ما ورد في جريدة الفاينانشال تايمز. أما شركة بكتل (Bechtel) والتي عهد إليها الكثير من مشاريع إعادة إعمار العراق؛ فزادت إيراداتها في الفترة نفسها بـ ١٥٨٪. أما شركة شيفرون تكسكسو للبترول (Chevron Texaco) والتي عهد إليها بيع إنتاج العراق من البترول، فزادت أرباحها بـ ٩٠٪ خلال النصف الأول لسنة ٢٠٠٤ مقارنة مع الفترة نفسها لسنة ٢٠٠٣, أما أكبر شركات السلاح في الولايات المتحدة (Lockheed Martin) فلقد تضاعفت أسعار أسهمها ثلاث مرات ما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٤. ولكن ما شأن هذه الشركات واحتلال العراق؟

شكل روبرت جاكسون Robert Jackson، وهو ما زال على رأس عمله في شركة تصنيع الأسلحة لوكهيدمارتن في سنة ٢٠٠٢، ما يُسمى بـ «لجنة تحرير العراق» Committee For The Liberation Of Iraq، والتي كانت تدعو إلى تغيير النظام في العراق. وكان جاكسون هو الذي كتب برنامج عمل الحزب الجمهوري في سنة ٢٠٠٠, أما رئيس هذه اللجنة لتحرير العراق فكان السيد جورج شولتز (George Shultz) الرئيس التنفيذي لشركة بكتل ووزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة. أما شركة هاليبرتون فلقد قدمت رئيس مجلس إدارتها السيد ديك تشيني (Dick Cheney) ليكون نائباً لرئيس الولايات المتحدة، وهو الداعية الذي كان لا يمل ولا يكل لاحتلال العراق. كانت عقود هاليبرتون وبكتل في العراق قد تم الاتفاق عليها مع الإدارة الأمريكية بدون مناقصات وقبل الغزو الأمريكي للعراق بشهور. أما شركة شيفرون، فالآنسة الفاضلة كونداليزا رايس أتت من مجلس إدارتها، فعهد إليها بيع نفط العراق !. ولقد دشنت شركة شيفرون ناقلة للنفط عملاقة حملت اسم كونداليزا رايس. بعد خروجها من الخدمة في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة بوش الأب، وفي فترة التسعينات من القرن العشرين، عهدت شركة شيفرون إلى الآنسة كونداليزارايس بالمفاوضات مع دول نفط أواسط آسيا عموماً، وكازاغستان خصوصاً، بوصفها خبيرة بأمور دول منظومة الاتحاد السوفيتي السابق. ناهيك عن أن الرئيس جورج دبليو بوش كان حاكم إحدى أكبر الولايات الأمريكية المنتجة للنفط، وهو، أباً عن جد ابن النفط، يمتلك إحدى شركاته. وهكذا جاء القابضون على السلطة من وراء ستار في الولايات المتحدة بفريق متكامل رائحته النفط لافتراس العراق ونفطه، ولإعادة رسم خريطة النفط العالمية.

المتأمرك زلماي خليل زاد، الأفغاني المولد والمندوب السامي الأمريكي في العراق ساعة كتابة هذه المقدمة، وكذلك السيد حميد قرضاي عملا

مستشارين مدفوعي الأجر لشركة يونيكال UNOCAL Oil Corp.، والتي اشترتها شركة شيفرون لاحقاً، وذلك من أجل تمرير صفقة بناء خط لنقل الغاز الطبيعي طوله ٨٩٠ ميلاً عبر أفغانستان. كذلك فلقد عمل زلماي خليل زاد مستشاراً لإسرائيل مع زمرة أخرى من المحافظين الجدد.

كانت الإدارات الأمريكية إبان الحرب الباردة وحتى العقد الأخير من القرن العشرين، تكتفي بتنفيذ أجنداتها عبر حكام محليين ومن وراء ستار، مستخدمة منظوماتها السرية، والعصا والجزرة حيناً وليّ الأذرع أحياناً أخرى، وتبديل هؤلاء الوكلاء الحكام كلما حادوا عن طريق واشنطن وأجندتها لهم. لكن قوى النخبة الأمريكية، المتمثلة في التجمع العسكري الصناعي وحكماء سوق المال «وول ستريت»، الذين يخططون ويضعون الأجندات ويمولون وينصبون الإدارات في الولايات المتحدة، هذه القوى رأت أن قرناً جديداً قد جاء، أسموه بالقرن الأمريكي الجديد، وأصبحت استعمالات القوة العسكرية، والحروب الاستباقية، واحتلال الدول ومصادرها الطبيعية مباشرة دون وسطاء الوكلاء أو العملاء، سياسة رسمية تم إعلانها جهاراً ونهاراً في «مبدأ بوش» Bush Doctrine أو ما أُسمي أيضاً «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» National Security Strategy of The United States of America، والذي جعل مبادئ القوة والحروب الاستباقية ومع «ليس معنا فهو ضدنا»، سياسة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلن في سبتمبر ٢٠٠٢.

الاستيلاء على النفط العربي

من المثير فعلا أن تكون أولى حروب النفط في القرن العشرين قد دارت على أرض العراق، فمن أجل حماية شركة النفط الانجليزية الفارسية

ومصفاة عبادان، أرسلت الإمبراطورية البريطانية، في بداية الحرب العالمية الأولى، بالجيش الهندي إلى المنطقة للاستيلاء على البصرة والعراق في الحملة التي عرفت بـ (حملة بلاد ما بين النهرين)، التي دامت أربع سنوات. وطبقا لما أورده المؤلف انطوني كيف براون «Antony Cave Brown» في كتابه: «النفط... الله... والذهب»، فإن قوات الاستعمار البريطاني فقدت ٢٥٢ ألف جندي بين قتيل وأسير ومصاب في واحدة من أسوأ الصراعات، الأمر الذي يعكس مدى الأهمية التي كانت توليها بريطانيا للخليج وثروته النفطية».

كما أن المثير فعلا، أن تكون آخر الحملات النفطية التي تشنها الإمبراطورية الأمريكية الجديدة في أوائل القرن الحادي والعشرين موجهة ضد العراق وعلى أرضه.

وكانت السلطات الأمريكية قد أعدت خططا مفصلة للاستيلاء على النفط العربي في أوائل السبعينات، سواء من خلال الشركات النفطية أو بالتدخل العسكري المباشر، بل إن الحديث عن هذا الامر يعود إلى قبل ذلك بكثير، ففي الحرب العالمية الثانية، كتبت قيادة الأسطول الأمريكي مذكرة مرفوعة للرئيس روزفلت، تتضمن اقتراحا بالاستيلاء على حقول نفط أرامكو في السعودية، باعتبار أن الحصول على احتياطات نفطية خارج الأراضي الأمريكية أصبح من المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وقبل ذلك في الحرب العالمية الأولى، حصلت البحرية البريطانية على الجزء الأكبر من ملكية الشركة الانجليزية الفارسية للنفط، والتي أعيد تسميتها لتصبح بريتش بتروليوم (BP)، وقامت بتعيين ضباط في البحرية ضمن مجلس إدارة الشركة. وفي ٣٠ يونيو ١٩٤٣، صادق الرئيس الأمريكي على إقامة مؤسسة الاحتياطات البترولية، التي ستتملك كامل امتيازات آرامكو «في السعودية، وتم تعيين وزير الداخلية هارولد آيكس (Harold Ickes) على

رأس الشركة، ووزراء الحرب والأسطول والخارجية أعضاء في مجلس إدارة الشركة، حيث تم عقد أول اجتماع بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٤٣ بحضور نائب وزير الحرب جون مكلوي John Mcloy. وبتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٣ أي قبل بضعة أيام من الغزو الأمريكي واحتلال العراق، نشرت الواشنطن بوست مقالا مثيرا للكاتب جون مكسالين John Mccaslin تحت عنوان «خطة كيسنجر «جاء فية القول «لو سألت النائب جون كونيارز John Conyersعن قراءته في هذه الأوقات المقلقة، فسيخرج لك نسخة من مجلة «مذر جونز» Mother Jones. الواقع أن ما أثار اهتمام النائب الديمقراطي عن ولاية ميشيغان في المجلة، مقالة حديثة عن التحركات الأمريكية الخاصة بإقامة وجود أمريكي دائم في الشرق الأوسط، لدرجة أن النائب حرص على اصطحاب المجلة معه إلى قاعة المجلس. فالنائب كونيارز يعتقد بأن النفط هذا، الذي يحرك القوة العسكرية ويدعم الميزانيات القومية، ويثير السياسات الدولية، لم يعد مجرد سلعة تباع وتشترى ضمن حدود موازين العرض والطلب في السوق التقليدية للطاقة، بل تحول إلى عامل حسم في قضايا الأمن القومي والقوة العالمية».

ومن أبرز ما جاء في مقالة للكاتب روبرت دريفوس «Robert Dreyfuss» في المجلة القول: «إن المفتاح الرئيسي للأمن القومي في التصور السياسي وراء السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق، يكمن في الهيمنة العالمية والسيطرة على جميع المنافسين المحتملين. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإنه لا يكفي أن تكون الولايات المتحدة قادرة على نشر قوتها العسكرية في كل مكان وفي أي زمان فحسب، بل إن عليها السيطرة على المصادر الرئيسية، ومنها النفط ونفط الخليج بوجه خاص».

وينقل المقال عن السفير الأمريكي في السعودية في عهد الرئيس بوش الأب، شاز فريمان «Chas Freeman» القول «بأن الإدارة الجديدة تعتقد بأن

السيطرة على المصادر هو وحده الذي يضمن القدرة على الوصول إليها».

وفي ظل تراجع الإنتـاج النفطي في ألاسكا والمحـيطات، فـإن الإدارة الأمـريكيـة «ترى في نفط العـراق مصدراً متاحـاً ورخيصـاً، حيث لا يكلف إنتـاج برميل واحـد أكثر من ٥،١ دولاراً، الأمـر الذي يجـعل النفط العـراقي الأرخص إنتاجا على المستوى العالمي»، إنها خطة كيسنجر القديمة كما يرى السفير الأمريكي السابق لدى السعودية جايمس اكينز(٢)، الذي خدم في عهد كيسنجر. ويضيف أكينز «اعتقدت أن الخطة ماتت، إلا أنها أعيدت إلى الحياة كما هو واضح»، ويقول أكينز إنه في أعقاب الصدمات النفطية في السبعينات، تسربت للصحف الأمريكية أنباء عن وجود خطط أمريكية للاستيلاء على حقول النفط العربية،» بعدها أقدمت على خطأ جسيم، فقد قلت في مقابلة تلفزيونية بأن أي أحد يجرؤ على اقتراح مثل هذا الأمر سيكون إما شخصاً مجنوناً أو مجرماً أو عميلاً للاتحاد السوفياتي»، بعدها تبين للسيد أكينز أن الشخص المجنون أو المجرم هذا لم يكن سوى رئيسه الوزير كيسنجر، الذي قيل بأنه عرض مقترحه لاحتلال منابع النفط العربية خلال اجتماع رئيسي ضم كبار أركان الإدارة الأمريكية. وبعد تصريحات أكينز المثيرة بوقت قصير، قام كيسنجر بطرد السفير أكينز من الخدمة.

مسرحية حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣

لعب هنري كيسنجر دوراً رئيسيا في الترتيب لحرب أكتوبر ١٩٧٣، لأهداف اقتصادية وسياسية أمريكية كان أحدها رفع الأسعار إلى ٤٠٠ ٪، فقد تم الإعداد للحرب في سلسله من الاجتماعات التي ضمت هنري كيسنجر وأنور السادات الذي أرسل مبعوثه الخاص حافظ إسماعيل

للالتقاء سرا بالوزير الأمريكي مراتٍ عدة. كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا ؛ لتمهيد الطريق أمام صلح منفرد بين إسرائيل ومصر، والتسبب برفع أسعار النفط، وهما هدفان يصبان في صالح السياسة الأمريكية في المقام الأول.

فعندما أقدم السادات على طرد المستشارين الروس من مصر، طلب وزير الدفاع ميلفن ليارد «Melvin Liard» من الرئيس نيكسون المباشرة بمفاوضات سرية مع السادات، وهو لا يعلم بأن مثل هذه القنوات مفتوحة مع مصر منذ بعض الوقت. وللإعداد للحرب والجولات المكوكية التي أعقبتها، تم عقد اجتماعات مكثفة بين كيسنجر والمبعوثين المصريين. وفي زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٣، رتب كيسنجر لمبعوث السادات حافظ إسماعيل جدول زيارة تقليدي في الظاهر، يشتمل على لقاء مع الرئيس نيكسون أولا، ومن ثم عقد مشاورات روتينية مع كبار مسؤولي وزارة الخارجية. أما جدول الزيارة الفعلي، الذي لم يطلع عليه أحد في الخارجية، فكان يتركز على عقد اجتماعات سرية مع كيسنجر لمدة يومين في منزل خاص أُعد لهذا الغرض في إحدى ضواحي نيويورك، وفي ذلك يقول كيسنجر مستذكرا «لم أشارك أياً من المسؤولين في وزارة الخارجية في اجتماعات مبعوث السادات. وفي الوقت ذاته، فإن وزارة الخارجية لم تكن على علم بأي من الاجتماعات السرية التي عقدتها مع إسماعيل على مدار يومين، لاستعراض شامل للعلاقات المصرية الأمريكية »، وقبل وصول إسماعيل إلى واشنطن، كتب نيكسون إلى كيسنجر يقول «لقد حان الوقت للتوقف عن رعايه المواقف الإسرائيلية المتصلبة، فقد أدت مواقفنا السابقة إلى ترسيخ انطباع لديهم بأننا سنقف إلى جانبهم حتى في ممارساتهم اللامنطقية».

جاءت خطة كيسنجر على عكس موقف الرئيس نيكسون وتوصياته،

ومؤيدة لخط إسرائيل في قرارها بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٧، الذي ينص على إمكانية الدخول في مفاوضات مع المصريين والسوريين ولكن ليس حول الضفة الغربية وغزة. كان كيسنجر يخطط لإهمال الأردن واستبعاده من مفاوضات الخطوة خطوة، بل وطلب من السادات والزعماء العرب الآخرين من «أصدقاء» الولايات المتحدة بضرورة إبعاد الأردن عن موضوع الضفة الغربية، وهو ما تحقق في القمة العربية المنعقدة في الرباط بعد ذلك.

بتاريخ ٦ مارس ١٩٧٣ تم إطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات إسماعيل كيسنجر السرية. كانت السعودية هي أكبر منتج للنفط، وسيكون لها دور رئيسي في عملية حظر النفط العربي عن الغرب وللزيادة المتوقعة في أسعاره، وفي الوقت نفسه، حصل تطور آخر في الانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر الدولار بنسبة ٤٠ ٪ مقابل المارك الألماني خلال شهري فبراير ومارس ١٩٧٣ ، وأصبح النظام المالي العالمي يعيش حالة من التقلب المتزايد.

في مارس ١٩٧٣، زارت غولدامايير Golda Meir، رئيسة وزراء إسرائيل الولايات المتحدة، حيث رفضت، وكما هو متوقع منها، أفكار نيكسون والخضوع لأي ضغوط لتغيير موقف إسرائيل المتعنت. وأبلغت غولدامايير نيكسون بأن العرب لا يملكون أي خيار عسكري، وبأن الوضع بالنسبة لإسرائيل لم يكن أفضل مما هو عليه الآن.

بتاريخ ١١ أبريل ١٩٧٣ تم عقد الاجتماع الثاني بين كيسنجر وإسماعيل، وكانت الاستعدادات الحربية قد بدأت بعد اجتماعهما الأول، حيث تم تحريك قوات من دول عربية حليفة لأمريكا إلى الجبهتين المصرية والسورية، بعلم وموافقة ضمنية من واشنطن. وفي هذا الصدد، تم تحريك طائرات سعودية إلى مصر، ووحدات مغربية إلى سوريا. وهكذا وفي ٢٠ أبريل ١٩٧٣، صدر عن السي. آي. إيه تقرير سري يؤكد بأن عملاً عسكرياً

يلوح في الأفق، وإن كانت ساعة الصفر لم تحدد بعد.

بعدها بأيام تم عقد اجتماع للجنة بيلدبيرغ لوضع التفاصيل السياسية الدقيقة، وتوزيع المهام على المشتركين في تنفيذ الخطة الخفية للمنظمة. وفي أقرب ما يكون إلى سيناريو أحد أفلام هوليوود الناجحة، عملت واشنطن ولندن على ترتيب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جانب آخر، لعب كيسنجر فيها دور المخرج والممثل، كما شارك في كتابة النص الذي تولته في الأساس لجنة بيلدبيرغ.

تدوير أموال البترودولارات

في مايو ١٩٧٣، عقد ٨٤ من كبار رموز السياسة والمال في الغرب اجتماعا لهم في فيلا عائلة والنبيرغ Wallenburg المالية اليهودية المتنفذة في السويد، والواقعه في جزيرة سولتجوبيدر Saltsjoeboder، وكان من بين الحضور هنري كيسنجر وعدد من كبار مدراء الشركات النفطية والمصارف والمؤسسات المالية العالمية. كان الموضوع الرئيسي قيد البحث هو الاستعداد (وليس منع) الزيادة المتوقع تسجيلها في أسعار النفط في المستقبل القريب. استمع الحضور إلى عرض من والتر ليفي Walter Levy حول هذا الموضوع، وكان السؤال الذي يحاول المشاركون الإجابة عنه هو كيفية إدارة عملية «إعادة تدوير تدفقات الدولارات النفطية «إلى البنوك الأمريكية والبريطانية، على حد تعبير هنري كيسنجر. كان من بين أبرز المشاركين في الاجتماع من الولايات المتحدة: جايمس اكنز James Akins (البيت الأبيض)، روبرت اندرسون Robert O Anderson (رئيس مجلس إدارة شركة اتلانتيك رشيفيلد النفطية)، جورج بول George Ball (نائب وزير الخارجية الأسبق، ومدير دار ليهمان برذرز Lehman Bros المصرفية)، زبيغنيو برزنسكي

(مستشار الأمن القومي لاحقا)، وليام بندي William P. Bundy (عضو مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك)، اي. جي. كولادو E.G. Collado (نائب رئيس شركة اكسون النفطية)، آرثر دين Arthur Dean (شريك قانوني لدار سوليفان آند كرومويل Sullivan and Cromwell)، هنري. جي. هينز Henry J. Heinz II (رئيس مجلس إدارة شركة هينز Heinz)، هنري كيسنجر (مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض)، وولتر ليفي Walter J. Levy (مستشار نفطي ومعد ورقة بيلدبيرغ)، روبرت ميرفي Robert D. Murphy (من كبار موظفي وزارة الخارجية سابقا)، جون تاور John G. Tower (سيناتور)، وكارول ويلسون Carroll Wilson (أستاذة في جامعة ام. آي. تي).

من بريطانيا العظمى: سير إيريك دريك Sir Eric Drake (رئيس مجلس إدارة بريتش بتروليوم British Petroleum)، سير دينيس غدينهيل Sir Denis Greenhill (مدير شركة بريتش بتروليوم British Petroleum)، دينيس هيلي Denis Healey (عضو برلمان)، سير إيريك رول Sir Eric Roll (نائب رئيس شركة ووربيرغ Warburgوشركاه)، وسير ريجنالد مالدينغ Sir Reginald Maulding (عضو برلمان).

من فرنسا: رينيه غدانيير دو ليلياك Rene Granier de Lilliac (شركة البترول الفرنسية)، البارون ادموند دي روتشيلد Baron Edmond de Rothschild (مصرفي).

من المانيا: ايغون باهر Egon Bahr (وزير وزارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، هيلموت شميدت Helmut Schmidt (وزير المالية،الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، بريجيت برويل Birgit Breuel (مجلس مدينة هامبورغ، الحزب الديمقراطي المسيحي)، ثيو سومر Theo Sommer (ناشر صحيفة دي زييت Die Zeit)، اوتو وولف فون اميرنوجن Otto Wolff von

Amerongen (غرف التجارة الألمانية).

من ايطاليا: جيفاني اغنيللي Givanni Agnelli (شركة فيات FIAT)، المركيز سيتاديني سيزي ورافائيل جيتروتي Merchese Cittadini Cesi, Raffaele Gitrotti (رئيس مجلس إدارة شركة ENI)، وراييغو ليفي Arrigo Levi (من جريدة لاستمبا La Stampa).

من السويد: أولوف بالمه Olof Palme (رئيس الوزراء)، ماركوس والنبيرغ Marcus Wallenberg (رئيس مجلس إدارة سي - بانكين)، كريستر ويكمان Krister Wickman (حاكم البنك المركزي).

من هولندا: اف.جي. فيليبس F.J. Philips (رئيس مجلس إدارة شركة فيليبس Philips)، غيريت أ. واجنر Gerrit A. Wagner، وماكس كوهنستامن Max Kohnstamm. (رئيس مجلس إدارة شركة رويال دتش شل Royal Dutch Shell).

يلاحظ هنا وجود كبار القائمين على الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية، ورجال المال والمصارف، وهنري كيسنجر ممثلا للبيت الأبيض، وخبراء الطاقة ومسؤولين سياسيين وحزبيين أوروبيين، ويكفي القول بأن عائلة والينبيرغ السويدية المصرفية، التي استضافت الاجتماع في فيلتها، تملك القرار والحصص في مؤسسات مالية وتجارية يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية عام ١٩٩٧، ١١٢ مليار دولار، وهو رقم لا يتجاوز الناتج القومي الإجمالي لأكبر دولة مصدرة للنفط في تلك السنة فحسب، بل يزيد على إجمالي المبيعات النفطية لسائر الدول الأعضاء في منظمة أوبك في العام المذكور.

وكانت الاستعدادات لاجتماع لجنة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣ قد بدأت قبل ذلك بعدة أشهر. ففي يناير ١٩٧٣ تم تعيين جورج شولتز George Shultz مساعدا للرئيس نيكسون للشؤون الاقتصادية، بالإضافة لمنصبه

كوزير للخزانة. يذكر أن شولتز كان أحد الذين شاركوا في إلغاء نظام سعر صرف الدولار الذهبي الثابت طبقا لاتفاقيات بريتون وودز، كما تم تعيين تاجر سندات سابق في الوول ستريت على رأس لجنة سياسة النفط المهمة مع الاحتفاظ بمنصبة كنائب لوزير الخزانة. وشهد الشهر التالي تشكيل لجنة البيت الأبيض الخاصة بشؤون الطاقة، والتي ضمت هنري كيسنجر، وجورج شولتز George Shultz، وجون ايهرليخمان John Ehrlichman، وقد لعبت هذه اللجنة دوراً كبيراً في التحضير لاجتماع لجنة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣.

كيسنجر: خطوة خطوة لاحتلال مصادر البترول

اما سيناريو الحرب والدبلوماسية المكوكية التي ستليها، فقد كان من مسؤولية كيسنجر. وفي حين كان الاعتقاد السائد في وزارة الخارجية بأن على إسرائيل الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ طبقا لخطة روجرز، فإن كيسنجر كان يفكر بصورة مختلفة. وفي ذلك كتب كيسنجر يقول في كتابه المعنون «سنوات الجيشان »، كانت نقطة البدايه بالنسبة لي من الطيف العاطفي... فمع أنني لست باليهودي الملتزم، إلا أنني لم أستطع أن أنسى حقيقة أن ١٢ من أفراد عائلتي ماتوا في معسكرات الاعتقال النازية. ولهذا لا أحتمل التفكير بتشجيع حصول محرقة أخرى من خلال سياسات حسنة النوايا يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة »، كما أن أجندة كيسنجر كانت تختلف عن الرئيس نيكسون، حيث يقول في كتابه «كان نيكسون يؤمن بالكثير من الأفكار العنصرية المتجذرة في أبناء الطبقة المتوسطة في كاليفورنيا التي ينتمي إليها، فقد كان يرى بأن اليهود يشكلون جماعة متنفذة مترابطة في المجتمع الأمريكي... وبأن هيمنتهم على الإعلام تجعل منهم خصوماً

خطيرين. وفوق ذلك، كان نيكسون يعتقد بأنه يجب إجبار إسرائيل على القبول بتسوية سلمية، وبأنه لا يسمح لها بتعريض علاقاتنا العربية للخطر»، ومع أن خطة كيسنجر كانت تختلف عن تفكير الرئيس وعن تصورات وزارة الخارجية، إلا أنه مع ذلك مضى في تنفيذها، فكان أن فتح قنوات تفاوضية سرية مع الرئيس المصري أنور السادات دون علم وزارتي الخارجية والدفاع ولا السفارة الأمريكية في القاهرة. كان كيسنجر ينظر إلى كبار موظفي الخارجية باعتبارهم مؤيدين للعرب، وهي نظرة إسرائيل نفسها إليهم. كان كل من هو على خلاف بالرأي مع إسرائيل أو اللوبي اليهودي يُعد حليفا للعرب، وبالتالي يجب تجنبه.

كان نيكسون وقتها يعاني من فضيحة ووترغيت Watergate، التي فجرتها الصحافة، التي قال الرئيس الأمريكي بأنها تحت سيطرة اليهود. وقد تفاعلت القضية بفعل معلومات حصل عليها أحد الصحفيين المطلعين، واستخدم خلالها تكتيكات أقرب إلى عمل أجهزة الاستخبارات. وفي ظل الوضع الصعب للرئيس، كان كيسنجر في الواقع يتصرف كرئيس فعلي للولايات المتحدة. ومع أنه تجاوز وزارة الخارجية تماماً في محادثاته السرية، إلاّ أنه كان بحاجة إلى الهيمنة الكاملة على الوزارة لإنجاح خطته القادمة التي ستعقب حرب أكتوبر المخطط لها، وهي دبلوماسية الخطوة - خطوة. وفي سبيل ذلك، تولى كيسنجر حقيبة الخارجية قبل حرب أكتوبر بأسابيع قليلة ؛ ليصبح صاحب الكلمة الفصل في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، خاصة في ظل تعاظم الفضيحة التي كانت تحيط بالرئيس نيكسون، وبشكل جعلته أقرب إلى الرئيس العاجز.

تحققت النتيجة الرئيسية بالنسبة لمخططيها، وهي رفع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪، وطبقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة بيلدبيرغ في مايو ١٩٧٣، أي قبل اندلاع الحرب بخمسة أشهر. ومثل هذا الارتفاع

الفلكي في سعر النفط أمر لم يكن بالإمكان السماح بحدوثه لولا رغبة الولايات المتحدة ومصلحتها في المقام الأول. وطبقاً لدراسة أعدها البروفسور جورج. سي. لودج George C. Lodge، وتشكل جزءاً من المنهج الذي يدرس لطلبة الماجستير في مساق شؤون النفط الدولي بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، فإن ضمان الإمدادات النفطية للغرب ليس وحده الذي يشكل أحد مطالب الأمن القومي فيما يتعلق بموضوع النفط، بل هناك سعر النفط أيضاً. وفي أواخر السبعينات، تم تشكيل قيادة خاصة للتدخل في دول الخليج المنتجة للنفط، كما جاءت عقيدة كارتر لعام ١٩٨٠ لتنص على أن نفط الخليج يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة، وبأن الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية، لضمان مصالحها والإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي. كانت عقيدة كارتر هذه تكراراً لعقيدة لاندسداون Landsdowne الإنجليزية في العقد الأول من القرن العشرين، والتي نصت على أن الخليج (الفارسي) والدول المحيطة تشكل مصدر أهمية كبيرة للإمبراطورية البريطانية آنذاك، وعليه فلن يسمح لأحد ببسط نفوذه في المنطقة باستثناء بريطانيا العظمى.

سيناريو حرب الخليج الأولى خطط لها قبل ١٢ سنة

الواقع أن خطط الحرب الأمريكية الخاصة بالتدخل العسكري القادم بدأت قبل ١٢ عاماً من حرب الخليج الأولى. ففي الصفحة رقم ١٥٨ من عدد مجلة فورتشين Fortune Magazine، الصادر بتاريخ ٧ مايو ١٩٧٩، تحدثت مقالة بعنوان «ماذا لو غزت العراق الكويت؟» عن ردة الفعل الأمريكية تجاه غزو عراقي محتمل للكويت. وأعرب معد المقالة عن الرأي

الأمريكي القائل بأن العمال اليمنيين في السعودية، وحوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني في الكويت، يشكلون عناصر عدم استقرار في الخليج. وهكذا جاءت حرب الخليج الأولى لتخلص البلدين من عبء مئات الألوف من أبناء الجنسيتين الذين غادروا دول الخليج النفطية بعد الحرب.

بتاريخ ٨ يونيو ١٩٧٤، وقع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر اتفاقية خاصة بتشكيل لجنة أمريكية سعودية مشتركة للتعاون الاقتصادي، وبهدف رئيسي هو التعاون في المجال المالي. وفي هذا السياق، وقعت وزارة الخزانة الأمريكية اتفاقية مع سلطة النقد السعودية SAMA **بهدف «إقامة علاقات جديدة مع الخزانة الأمريكية فيما يتعلق بعمليات الإقراض، وذلك من خلال بنك الاحتياط الفيدرالي - نيويورك»**، وبموجب هذه الاتفاقية، فإن سلطة النقد السعودية ستشتري سندات خزانة أمريكية جديدة مع فترة استحقاق سنة على الأقل.

تأثرت الدول المتقدمة في أوروبا واليابان بالصدمة النفطية التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلاّ ان اقتصادياتها المتطورة وحقيقة أنها كانت على علم مسبق بما سيحدث، حيث تلقت تحذيراً بذلك قبل ستة أشهر من الحرب، وتحديداً بعد اجتماع مجموعة بيلدبيرغ في مايو، الأمر الذي مكن هذه الدول من استيعاب الصدمة من خلال تعديل سياساتها الاقتصادية بسرعة. وحدها الدول النامية كانت الأشد تأثراً بما حصل، فقد أوقعتها أثار الصدمة النفطية في مصيدة الديون، التي لا تزال تعاني منها حتى الوقت الحاضر، بل إن أغنى الدول النفطية وجدت نفسها، وبعد شهر عسل قصير، تنضم إلى نادي الدول المدينة بما فيها السعودية بعد حرب الخليج الأولى. أما الرابحون الوحيدون من خطة كيسنجر تلك فكانوا: الوول ستريت وبنوك نيويورك ولندن والشركات النفطية العملاقة.

بدأ العد التنازلي لاحتلال منابع النفط في الخليج خطوة خطوة.

في سنة ١٩٧٧ صرح وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون Harold Brown أن مشكلة النفط «هي أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي على المدى البعيد».

ثم نشرت مجلة فورتشن في عددها الصادر في ١٩٧٩/٥/٧ السيناريو المتوقع للعبة الحرب هذه في الخليج العربي، حيث وصفت الكيفية التي سيكون عليها رد الفعل الأميريكي في حال قيام العراق بغزو الكويت بسبب النزاعات الحدودية وغيرها. وفي الصفحة ١٥٨، وتحت عنوان **«إذا قام العراق بغزو الكويت والسعودية...»، قالت المجلة: «تتمكن القوات المدرعة العراقية مستخدمة في معظمها معدات سوفييتية، من اجتياح اي من الدولتين بكل سرعة. وفي حال طلبها، فإن المساعدة الأميركية ستكون في البداية عبارة عن ضربات جوية تكتيكية أميركية ضد القوات المدرعة العراقية وقواتها الجوية - وربما بعض التهديدات بتدمير المنشآت النفطية العراقية. ولطرد القوات البرية العراقية، فستكون هناك حاجة إلى قوات المارينز من الأسطولين السادس والسابع، ولقوات المشاة من الفرقتين ال ٨٢ وال ١٠١» وصوّرت هذه الخطة «جيشاً في السماء» لتحريك القوات واستخدام الجسر الجوي الاستراتيجي لقوات سلاح الجو الأميركي - المكون من ٧٠ من طائرات C-5A العملاقة و٢٣٤ طائرة C-141 الأصغر حجماً، إلى جانب ٧٠٠ من طائرات KC-135 المستخدمة في تزويد الطائرات بالوقود أثناء تحليقها في الجو.»** رأت تلك الدراسة نفسها بأن عرب الشمال (خصوصاً الفلسطينيين) في الخليج، واليمنيين في الجزيرة العربية يشكلون عناصر عدم استقرار، ويفضل العيش دون وجودهم في أول فرصة سانحة.

تم تكوين قيادة للتدخل السريع في الخليج العربي، وكذلك تكوين القيادة المركزية Central Command.

في «الرسالة للأمة» لسنة ١٩٨٠ أعلن كارتر مبدأه، والذي عبر فيه

«بالاعتماد الهائل للديمقراطيات الغربية على بترول الشرق الأوسط» مهدداً باستعمال القوة لتأمينها، ومحذراً «**بأن أي محاولة... للسيطرة على الخليج الفارسي ستعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية... وسوف يتم صدها بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية**».

ثم بدأنا نرى بنية تحتية جديدة من المطارات والموانئ ذات استعمال مزدوج (مدني وعسكري)، وكذلك المدن العسكرية التي أنشأها أهل النفط في سائر دول الجزيرة العربية، وكذلك زيادة في الأساطيل العسكرية التي جعلت من الخليج بحيرة أمريكية. أما كيف حصل ذلك خطوة خطوة وفق ذرائع مختلفة، فكان وفق سيناريوهات محكمة، فأصحاب النظام العالمي الجديد هم أصحاب هوليود، لا تعوزهم السيناريوهات والإخراج، واستمر التصعيد خطوة خطوة، حتى كانت حرب الخليج الأولى، درع صحراء انقلبت بقدرة قادر إلى عاصفة.

وضعٌ فريد: قوة عظمى وحيدة بدون نفط

في عام ١٩٩٠، كانت الولايات المتحدة في وضع فريد لم تعشه من قبل: لقد أمست القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد الانهيار الداخلي والتفكك الذي حلّ بالاتحاد السوفييتي، وبات ممكناً الآن إيجاد العولمة الاقتصادية وتوسيع «سوق الشركات العبر قطرية» لتشمل العالم بأسره بوصفه أصبح مهيأ تماما. وبصفتها القوة العظمى الوحيدة الآن، فقد بات بمقدور الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تتحكم في النفط وتسيطر عليه. فقد استوردت ٤٥٪ من نفطها عام ١٩٨٩، وتشير دراساتها أنه قد ينبغي عليها استيراد أكثر من ٦٥٪ من النفط مع نهاية عقد التسعينيات!

وقد كان حوالي ٤٠٪ من العجز التجاري الأميريكي عام ١٩٨٩ ناجماً عن الواردات النفطية، وتضاءل دور الطاقة النووية إلى أن همشت، حيث إنها كانت مصدراً لـ٧٪ من الطاقة فقط عام ١٩٨٩، شكل النفط في عام ١٩٨٩ ما نسبته ٤١,٩٪ من إمدادات الطاقة للولايات المتحدة، فيما شكل الغاز ٢٤٪، والفحم والكوك ٢٣,٣٪، والقوة الكهربائية المائية ٣,٥٪، وبقية المصادر ٠,٥٪. وأصبح بمتناول يد أميركا الآن أن «تساعد» جمهوريات بحر قزوين ودول آسيا الوسطى على أن تنال «استقلالها عن الاتحاد السوفييتي»، وبذلك تصبح مخزوناتها النفطية آمنة تحت السيطرة الأميركية.

وعلى طريقة التحرير الأمريكية، التي أصبحت مألوفة للعالم هذه الأيام بوضوح أكثر مما مضى، ذهبت القوات الأمريكية إلى الصومال، خصوصاً بعد الانقلاب الذي أطاح بالنظام الموالي لها. كانت ٧٠٪ من الصومال قد أعطيت إلى أربع شركات نفط أمريكية، وتزايدت احتمالات الاستخراج بعد تطوير الحقول اليمنية. تقول جريدة لوس أنجليس تايمز (Los Angeles Times) «**بأن شركة CONOCO للبترول قد سمحت أن يصبح مركز إدارتها في مقديشو وكأنه في واقع الأمر سفارة أمريكية، وذلك قبل هبوط قوات المارينز الأمريكية في العاصمة**».

التخطيط للقرن الأمريكي الجديد

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى قامت مجموعة من موظفي وزارة الدفاع الأمريكية في عهد الرئيس بوش الأب بإصدار (توجيهات خطط الدفاع) «Defense Planning Guidance» وذلك سنة ١٩٩٢. شارك في إعداد تلك التوجيهات ديك تشيني (وزير الدفاع آنذاك)، بول ولفويتز Paul Walfowitz

، زلماي خليل زاد، سكوتر ليبي Scooter Libby، اريك إديلمان Eric Edelman، وكولن باول، وجميعهم خدموا في إدارة بوش الأول، ثم جاءوا إلى إدارة بوش الثاني. ومن ضمن ما جاء في تلك التوجيهات: أن هدف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن «**تبقى الولايات المتحدة القوة الخارجية المهيمنة للمحافظة على حصولها على إمدادات النفط**». كما أن هذه التوجيهات قد أفصحت عن أحادية القطبية للولايات المتحدة وضرورة المحافظة عليها بسائر الوسائل، كما أشارت إلى اللجوء إلى الحروب الاستباقية وعدم ضرورة العمل ضمن أطر الأمم المتحدة، بل ضمن مجموعات من التحالفات لذوي المصالح المشتركة.

في سنة ١٩٩٧ اتحد فريق مجموعة بوش الأول المذكور أعلاه، وأسسوا «مشروع القرن الأمريكي الجديد». كان من بين أعضاء هذا المشروع أيضاً دونالد رامسفيلد، حيث وقع هو مع الآخرين في تلك السنة على رسالة إلى الرئيس كلينتون يطالبون فيها بتغيير النظام في العراق.

أطل علينا القرن الواحد والعشرون وأطل معه جورج دبليو بوش، والذي تم ترشيحه داخل الحزب الجمهوري من جورج شولتز، وتم تدريبه على الشؤون العامة والخارجية أثناء حملته الانتخابية من قبل كونداليزا رايس وبول ولفوتيز. كانت عملية التدريس تتم كل يوم اثنين عبر اتصال هاتفي مشترك Conference Call. وحتى بعد مرحلة التدريب هذه، بقي الرئيس بوش قليل المعرفة بشؤون التاريخ والجغرافيا. فعندما سأله مراسل مجلة غلامور Glamor (عدد مايو ٢٠٠٠) إن كان يعرف ما هي (طالبان)، أجاب بوش بأنه سمع بهذا الاسم من قبل. وبعد فترة من التفكير قال: أظن أنها فرقة روك آند رول! فإذا كان بوش الثاني قليل المعرفة بشؤون الدنيا والآخرة، فإن القوى التي أوصلته إلى الحكم لينفذ أجندتها تعرف تماماً ماذا تريد. لقد علق أحد القادة البارزين الأمريكيين أثناء تنصيب كلينتون

للرئاسة «تتغير الوجوه في البيت الأبيض، أما القابضون على زمام الأمر فهم هم أنفسهم لا يتغيرون».

عندما كان لا يزال على رأس أكبر شركة لخدمات النفط في العالم «هاليبرتون Halliburton»، تحدث نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney في اجتماع مغلق نظمه المعهد البريطاني للبترول - لندن في خريف ١٩٩٩ عن اختلال التوازن بين العرض والطلب للبترول، ومما جاء في حديثه القول «**من الواضح لنا جميعاً بأن إنتاج النفط آيل للنضوب، ولهذا يترتب استكشاف المزيد من الاحتياطات النفطية وتطويرها كل عام، بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب، وهي حقيقة لا تمس الشركات النفطية فحسب، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام. وعلى سبيل المثال، فإن شركة نفطية مثل ايكسون- موبيل Exxon-Mobil مطالبة بتأمين احتياطات نفطية جديدة بحجم ١,٥ مليار برميل سنوياً لتعويض حجم إنتاجها السنوي الحالي.. وهذا يعني استكشاف حقل نفطي رئيسي جديد بحجم ٥٠٠ مليون برميل كل أربعة أشهر. أما على المستوى العالمي، فإن الشركات النفطية مطالبة باستكشاف ما يكفي من النفط واستخراجه لتعويض الاستهلاك السنوي، الذي يتجاوز حالياً ٧١ مليون برميل يومياً (ذلك في ١٩٩٩)، بالإضافة إلى تلبية الزيادة على الطلب الآخذ في التعاظم، والذي تضعه بعض التقديرات بحدود ٢٪ سنوياً، يضاف إليها ٣٪ هي نسبة التراجع الطبيعي في الإنتاج من الاحتياطات الحالية، وهذا يعني أننا سنجد أنفسنا عام ٢٠١٠ بحاجة إلى ٥٠ مليون برميل إضافية يومياً لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط**». ويضيف تشيني قائلاً: «**في الوقت الذي توفر فيه بعض المناطق في العالم فرصاً حقيقية، يظل الشرق الأوسط، بما يملكه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط، يشكل**

منطقة الجائزة الكبرى».

طبقاً لحسابات تشيني فإن حجم الزيادة من استهلاك النفط عام ٢٠١٠ سيتطلب اكتشافات جديدة، تقوم بإنتاج خمسة أضعاف ما تنتجه المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر... وهو أمر لن يتحقق كما تؤكد الدراسات كافة.

توقعات ديك تشيني قام بتكرارها هاري لونغويل Harry Longwell، مدير ونائب الرئيس التنفيذي لشركة ايكسون موبيل، الذي كتب في مجلة وورلد انيرجي World Energy (العدد ٣ لعام ٢٠٠٣) يقول: «**الفكرة الأساسية هنا هي أن ازدياد الطلب على النفط يقابله نضوب في الإنتاج الحالي. وبلغة الأرقام، تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيحتاج العالم إلى رفع الإنتاج بمعدل يزيد على نصف حجم الإنتاج الحالي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط، وهي زيادة تفوق قدرة المنتجين الحالية، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لهم».**

أما جون ثومبسون John Thompson رئيس شركة ايكسون موبيل للاستكشاف، فقال أمام اجتماع للهيئة العمومية عام ٢٠٠٣: «**بحلول عام ٢٠١٥ سنكون في وضع يحتم علينا استكشاف كميات من النفط والغاز وتطويرها وإنتاجها، تعادل ٨٠٪ من حجم الإنتاج الحالي**» وهو الرقم نفسه الذي أورده تشيني من قبل. وجاء تقرير لجنة دراسة الطاقة التي أمر بتشكيلها تشيني نفسه بعد أن أصبح نائباً للرئيس ونشر عام ٢٠٠١، جاء على القدر نفسه من التشاؤم والتحذير، حيث جاء في التقرير «**الفرق الأهم بين الحاضر وما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان هو التآكل السريع وغير العادي الحاصل للطاقات الاحتياطية في بعض قطاعات سلاسل الطاقة، وبخاصة في قطاع النفط».**

أما وزير الطاقة الأمريكي سبنسر ابراهام Spencer Abraham فيقول

في هذا الشأن «**ستواجه أمريكا أزمة رئيسية في إمدادات الطاقة على مدار العقدين القادمين، وأي فشل في مواجهة هذا التحدي من شأنه أن يهدد ازدهارنا الاقتصادي ويعرض أمننا القومي للخطر، وسيكون له أثره الكبير في إحداث تغيرات جذرية في حياة الأمريكيين**».

نجد في الفصل الثامن من وثيقة السياسة الوطنية للطاقة، الصادرة عن مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة التي يرأسها ديك تشيني، إشارة واضحة إلى أهمية الشرق الأوسط كمورد نفطي رئيسي إن لم يكن الأهم في العالم. ومما جاء في الوثيقة القول «**من المتوقع أن تنتج دول الخليج ما بين ٥٤ - ٦٧٪ من النفط العالمي بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يستمر معه الاقتصاد العالمي في الاعتماد على نفط الدول الأعضاء في منظمة أوبك OPEC وبخاصة دول الخليج... ولهذا ستبقى هذه المنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية**».

بينما كان سعر البترول في حدود ٢٠ - ٣٠ دولاراً / البرميل توقعنا في كتابنا «حروب البترول الصليبية» بأن يتراوح سعر البترول بين ٥٠ إلى ٦٠ دولاراً للبرميل لسنة ٢٠٠٥، ولربما لسنة ٢٠٠٦ وهذا ما حصل فعلاً. إلاّ أنه مع ازدياد الفجوة ما بين العرض والطلب قبل دخول محطات توليد طاقة نووية قبل سنة ٢٠١٠، فإن السعر عندئذٍ سيصل إلى ما بين ١٠٠ و١٠٥ دولارات للبرميل. تبدو هذه الأرقام شبه خيالية، لكنها ليست كذلك، فلقد كان سعر البترول في سنة ١٩٨٠، معدلاً بدولار اليوم، يساوي أكثر من ٧٥ دولاراً للبرميل... ذلك قبل ربع قرن حين كانت هناك وفرة في الإنتاج.

إذا كان نصيب أوبك، وبسعر ١٠٠ دولار للبرميل، ٣٥ مليون برميل في اليوم لسنة ٢٠١٠؛ فذلك يعني أن بترول أوبك سيتيح فرصة لمطابع الدولار الأمريكية أن تطبع ٣٥٠٠ مليون دولار يومياً دونما أي غطاء، وبتكلفة خمسة سنتات لكل ورقة مئة دولار، مادام الدولار هو العملة الوحيدة للمتاجرة

بالبترول. إن مجرد السماح بتحويل تسعير البترول من الدولار إلى عملات أخرى، سيكون بمثابة سلاح دمار شامل للاقتصاد الأمريكي والإمبراطورية الأمريكية. نعم: سلاح دمار شامل!

مركز الكرة الأرضية النفطي في الخليج

في تقريرها الصادر في أبريل ٢٠٠٤، نشرت إدارة معلومات الطاقة Energy Information Administration توقعاتها الخاصة بحجم إنتاج منطقة الشرق الأوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة:

البلد	مليون برميل يومياً	
	إنتاج ٢٠٠١	إنتاج ٢٠٢٥
السعودية	١٠,٢	٢٢,٥
إيران	٣,٧	٤,٩
العراق	٢,٨	٦,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,٧	٥,٢
الكويت	٢,٤	٥,٠
قطر	٠,٦	٠,٨

وطبقاً للتقارير، فإن حجم إنتاج دول الخليج من النفط لعام ٢٠٠١ كان يمثل ٢٩٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين أن التوقعات، كما يوضح الجدول أعلاه، تشير إلى أن حصة دول الخليج سترتفع إلى ٦٠٪ من الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥، مما يعني بأن الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة ستعتمد وبشكل كبير على الشرق الأوسط، وكذلك الأمر بالنسبة لنجاح أجندتها الخاصة بالرأسمالية والعولمة والإمبراطورية، ولهذا لم تعد الهيمنة على المنطقة بالوكالة بواسطة الأصدقاء أو العملاء كافية بحد ذاتها، بل

حان وقت الاحتلال المباشر، وقد وقع الاختيار على العراق لتوافر ظروف مواتية جعلت من هذا البلد الضحية الأولى والأسهل للمخطط الأمريكي الكبير. ولو أن هناك تغييراً سيطرأ على هذه الإستراتيجية فسيكون في الأسلوب لا في الهدف نفسه، اللهم إلاّ إذا كانت تجربة العراق المريرة قد استدعت إلى مراجعة، لكن المشكلة هي أن الموضوع برمته يتعلق بمصير الإمبراطورية الأمريكية ومشروع قرنها الجديد.

وعودة إلى التقرير الصادر عن لجنة دراسة الطاقة، التي أمر ديك تشيني بتشكيلها، والصادر في أبريل ٢٠٠١ (قبل هجمات ١١ سبتمبر)، فإن التقرير يتحدث عن خطط أمريكية للتعامل مع مشكلة النقص المتوقع في الإمدادات النفطية. فبعد توضيح حقيقة أن الشعب الأمريكي مستمر في المطالبة بتوفير كميات وافرة من النفط الرخيص، دون الاستعداد لتقديم أي تضحيات، ينتقل التقرير إلى القول بأن أمريكا تبقى أسيرة معضلة الطاقة، الأمر الذي سيدفعها إلى الإقدام على «التدخل العسكري» لتأمين إمداداتها النفطية. وهكذا فإن خيار «التدخل العسكري»ورد قبل ١١ سبتمبر.

إن السبب في الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذ قرار الحرب، وعلى الرغم من معارضة أكثر دول العالم له، فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء اسم «الذروة النفطية» ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطات نفطية هائلة تعوضها عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً.

ففي منتصف التسعينات، كان المخططون في واشنطن على قناعة بأن السيطرة المباشرة للشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على حقول نفط أذربيجان وقازاخستان، من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي

المطلوب للتخطيط المتأني للانتقال إلى بدائل النفط، وكذلك للسيطرة العسكرية على حقول النفط الأضخم في الشرق الأوسط وبالتدريج. كانت ظروف دول حوض بحر قزوين مواتية للخطط الأمريكية، فقد كانت تلك الدول، الخارجة حديثاً من العباءة السوفياتية، تعاني من الضعف والفوضى ومنزوعة السلاح تقريباً، الأمر الذي جعلها جاهزة لسيطرة النفوذ الأمريكي. وفي عام ١٩٩٨، كانت النظرة الأمريكية إلى أفغانستان من زاوية كونها تشكل حلقة مهمة تربط بين حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين وطرق خطوط النفط الجديدة، الأمر الذي سيمنح الولايات المتحدة فسحة من الوقت قبل انفجار أزمة الذروة النفطية، الخارجة عن نطاق السيطرة الأمريكية.

الواقع أن بعض الصقور في البنتاغون تحدثوا صراحة عن أن الحرب على العراق هي من أجل النفط وليس نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة. فهذا نائب وزير الدفاع بول وولفوتز يقول في مقابلة في سنغافورة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٣ «**دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة... فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في الناحية الاقتصادية... لم يكن أمامنا من خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط**». علماً بأن الحقول المستغلة في العراق لتاريخه هي فقط ١٧ حقلاً من أصل ٨٠ حقلاً أثبتت الدراسات وجود كميات هائلة من البترول داخلها!

لا داعي لنا نحن لنسهب في الإشارة إلى الأكاذيب والذرائع التي استخدمت لاحتلال العراق. ولعلنا نكتفي بما كتبه بعض كبار السياسيين الأمريكيين أنفسهم. فقد قال الرئيس الأمريكي كارتر «لقد كانت حرباً لا مبرر لها على الإطلاق. ولقد تم تبريرها بناءً على ادعاءات كاذبة». أما مستشار الأمن القومي السابق Zbigniew Brezinski زبيغيو برجينسكي فقد كتب في صحيفة The Astralian بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥: «**قبل حوالي ٦٠**

سنة لخص آرنولد توينبي Arnold Toynbee بحثه الكبير (دراسة التاريخ) بأن السبب النهائي لانهيار الإمبراطوريات كان (سياساتهم الانتحارية). وبكل أسف سيدخل جورج بوش التاريخ، بل وبكل أسف على مستقبل الولايات المتحدة، فإن (السياسة الانتحارية) تبدو أكثر فأكثر وصفاً ينطبق تماماً على سياسات الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر». ويضيف برجينسكي: «كانت الدعوة إلى الحرب على العراق من قبل دائرة ضيقة من أصحاب القرار لأهداف مبهمة لم يتم الإفصاح عنها بعد، لكن حججها كانت دموية وكلفتها كانت أكثر مما كان متوقعاً».

وهكذا تم احتلال دولة عربية ذات سيادة جهاراً ونهاراً... بحرب استباقية، وبحجج كاذبة... وسيذكر الآخرون يوماً يرونه بعيداً ونراه قريباً أنهم أُكلوا يوم أُكل الثور الأبيض.

بول بيرمير: مندوب سام أمريكي !

ابتداءاً من ٦ مايو ٢٠٠٣، وحتى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، حكم العراق بول بريمير Paul Bremer بعد فترة قصيرة من حكم جي غارنر Gay Garner الذي عزله وزير الدفاع لتباين آرائه معه. وبول بريمير يتمتع بخبرة ٤ عقود من العمل في القطاعين العام والخاص. عمل مع جورج شولتز، ودونالد رامسفيلد في الدولة، وفي القطاع الخاص عمل مع شركة كيسنجر ومشاركوه كعضو مجلس الإدارة المنتدب. قبل الغزو بشهور قامت الولايات المتحدة بتكليف شركة بيرنغ بوينت Bearing Point بإعداد خطة Master Plan لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ليصبح نظاماً اقتصادياً حراً. شركة بيرنغ بوينت كان اسمها KPMG Consulting قبل أن تغير اسمها، وكانت كلفة إعداد الدراسة ٢٥٠ مليون دولار. كانت مهمة بريمير هي تنفيذ خطة

Bearing Point بحذافيرها. بعد احتلال العراق كانت الخطة تقتضي تغيير النظام الاقتصادي العراقي من سيطرة الدولة إلى سيطرة السوق. أما سيطرة السوق فهي الاسم المستعار لسيطرة الشركات عبر القطرية. كان بريمر يتمتع بصلاحيات لا حدود لها، ويستطيع إصدار قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة بجرة قلم. وهذا ما فعله بإصداره ١٠٠ تعليمة أو أوامر لتغيير الخارطة السياسية والاقتصادية العراقية. أما تلك التعليمات فهي تحمل قوة القانون وتلغي كل ما يتعارض معها. كان الأمر الأول من أوامره المئة التي صدرت أثناء حكمه، يقضي بالاستغناء عن خدمات ١٢٠,٠٠٠ موظف عراقي كبير في وزارات الدولة كافة، ذلك أنه قد لا يمكن إحداث التغيرات الجوهرية المطلوبة بوجودهم. جاء بعد ذلك أمر تسريح سائر قوى وزارة الدفاع والجيش العراقي، والبالغ عددهم أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص. تتالت الأوامر الواحد بعد الآخر، بحيث تم تفكيك النظام السياسي والاقتصادي برمته. وهذه بعض من الأوامر والقرارات:

الأمر (٣٩): (أ) يسمح بخصخصة ٢٠٠ شركة عامة مملوكة من الدولة لتصبح قطاعاً خاصاً. (ب) السماح للأجانب بامتلاك ١٠٠٪ من الشركات العراقية. (ج) إلغاء تفضيل العراقيين عن غيرهم لعقود الدولة. (د) تحويل أموال الأجانب والأرباح بلا قيود أو ضرائب.

الأمر (٥٧) والأمر (٧٧): تعيين مفتشين عامين ومدققين من قبل الولايات المتحدة على سائر الوزارات ودوائر الدولة، ولعقود مدتها ٥ سنوات، وذلك لتنفيذ أوامر الاحتلال بشأن جميع البرامج والعقود والموظفين.

الأمر (١٧): يعطى المقاولون الأجانب، بمن في ذلك المرتزقة المسمون مقاولو الدفاع، الحصانة ضد القانون العراقي. حتى لو قتل أحد هؤلاء عراقياً، فالمحاكم الأمريكية فقط هي المخولة بمحاكمتهم.

الأمر (٤٠): يسمح للبنوك الأجنبية بشراء حصص كبرى في البنوك العراقية.

الأمر (٤٩): يقضى بتخفيض الضرائب على الشركات من ٤٠٪ إلى ١٥٪.

الشركات العراقية المنهكة منذ أكثر من عشر سنوات من الحصار الاقتصادي صار عليها أن تتنافس مع الشركات الأمريكية عبر القطرية العملاقة، وبناءً عليه استحوذت تلك الشركات الأجنبية على عقود (إعادة الإعمار). ولقد أحضرت تلك الشركات موظفيها من الخارج، عدا بعض الوظائف الدُنيا فكانت للعراقيين الذين رُفعت عنهم حقوق أفضلية المواطنة للعمل داخل أوطانهم، مما زاد في البطالة لتصبح أكثر قسوة حتى من أحلك أيام الحصار إبان النظام السابق.

ولقد تم إدخال العديد من أوامر بريمير ضمن الدستور العراقي الجديد. المادة ٢٥ تتطلب اعتماد «مبادئ الاقتصاد الحديث (أي الرأسمالي) الذي يحقق الاستثمار الكامل للموارد، والذي يشجع تطوير القطاع الخاص». أما المادة ٢٦ فتشجع الاستثمار (للعراقيين والأجانب على قدم وساق) في سائر المجالات، والمادة ٢٧ تسمح بخصخصة ممتلكات الدولة. ولقد تم حذف الفقرات التي تمنع «استعمال العراق كقاعدة أو ممر للقوات الأجنبية» وحذف «منع إمكانية وجود قواعد عسكرية في العراق». وكانت هذه الفقرات موجودة في المسودة الأولى للدستور.

العراق على بحرٍ من النفط

كانت المرحلة الثالثة هي إصدار قانون النفط، والذي يتم السماح بموجبه لشركات البترول الأجنبية بالسيطرة على نفط العراق. لقد

أحضرت الإدارة الأمريكية شركات البترول الأمريكية للتشاور معها قبل ستة شهور من غزو العراق. كذلك قامت «مجموعة مستقبل قطاع النفط والطاقة في العراق» التابعة لوزارة الخارجية، قامت بالتوصية بأن يتم فتح الأبواب «لشركات النفط العالمية بأسرع وقت ممكن بعد الغزو». كان أحد أعضاء هذه المجموعة العاملة في واشنطن إبراهيم بحر العلوم، والذي أصبح وزيراً للنفط العراقي بعد الاحتلال مرتين، أما رئيس الوزراء المؤقت إياد علاوي فقد قدم في سبتمبر ٢٠٠٤ مبادئ لقانون النفط الجديد في العراق، اقترح فيه «إنهاء التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على الاقتصاد» وحث «الحكومة العراقية لتتوقف عن إدارة عمليات قطاع النفط». كما أنه أوصى بالخصخصة حيث وجه الأمور لتكون الصناعة «بشكل كامل مبنية على القطاع الخاص، بحيث يتم التدرج أيضاً بخصخصة عمليات تسويق النفط ومنتجاته، كما تكون سائر التوسعات للمصافي أو المصافي الجديدة مقامة على أساس القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي». كما تم التوصية بأن يتم تطوير الحقول الجديدة غير المستغلة من قبل شركات النفط الدولية، علماً بأن الحقول المستغلة في العراق هي ١٧ حقلاً من أصل ٨٠ حقلاً نفطياً كبيراً مثبتاً لمخزون هائل من النفط. وهكذا فإن المادة ١٠٩ من الدستور العراقي الجديد تؤكد على هذا التوجيه، حين تقول بأن الدولة العراقية ستدير الحقول الحالية فقط ؛ ولقد قام عادل عبد المهدي بالإعلان عن قانون النفط الجديد في واشنطن.

خطة الشرق الأوسط الكبير تحمل في ثناياها تأسيس منطقة تجارية شرق أوسطية حرة تسمى مفتا MEFTA، على غرار NAFTA للقارة الأمريكية الشمالية. والخطة تقضي بالسماح لكل دولة على حدة لكي تتمتع بامتيازات «النظام العام للتفضيل، Generalized System of Preferences، وذلك بدخول جنة التصدير بميزات خاصة لسوق الولايات المتحدة،

باتفاقات ثلاثية بين الولايات المتحدة والدولة المعنية وإسرائيل!

بعد حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١، استطاع العراقيون والشركات العراقية بإمكانات متواضعة، وضمن حصار قاس، إعادة أنظمة الكهرباء والماء إلى مستوى مقبول خلال ثلاثة شهور. أما الشركات عبر القطرية فلم تستطع بعد ثلاث سنوات وعشرات بلايين الدولارات إرجاع خدمة الكهرباء والماء، مما حدا بأحد العراقيين لأن يقول لإحدى المجلات الأمريكية: لدينا الأنهر وليس لدينا الآن ماء لنشربه، ولدينا البترول وليس عندنا الآن بنزين. هذه هي بركات الديمقراطية والحرية الأمريكية، والتي وصفتها الكاتبة الهندية المبدعة أروندهاتي روي بأنها ديمقراطية سريعة الذوبان Instant-Mix Democracy: اشتر واحدة وخذ أخرى بالمجان، يتم إيصالها للشعوب كما يتم إيصال البيتزا للبيوت، ولكن على رؤوس صواريخ الكروز. هذا هو النظام العالمي الجديد الذي بات علينا أن نموت به حباً وشغفاً.... أو أن نموت.

من مونرو إلى بوش

يعود الإرث السياسي والعسكري الذي يطبقه بوش حالياً إلى سلفه الأقدم جايمس مونرو، الذي أصدر عام ١٨٢٣ عقيدته القائمة على تعيين الولايات المتحدة نفسها وصية على مقدرات الأمريكيتين والنصف الغربي من العالم، مع منحها الحق الكامل بالتدخل. وطبقاً لشهادة دين راسك وزير خارجية كندي أمام الكونغرس الأمريكي، فقد وصلت حالات التدخل التي أقدمت عليها الولايات المتحدة في شؤون الدول الأخرى ١٠٢ حالة خلال الفترة من ١٧٩٨ - ١٨٩٥.

في عام ١٨٩٣، ضربت أمريكا حالة من الكساد العظيم استمرت معظم

سنوات ذلك العقد، وكان الخروج منها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى الدخول في حرب، أي حرب... فالركود العظيم وضع أمريكا في حالة صراع طبقي، ووضع اقتصادي خانق. وهنا كتب ثيودور روزفلت، الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة في العقد الأول من القرن العشرين، إلى صديق له يقول: «**أريد أن أُسِّر لك بشيء... أنا في وضع يجعلني أرحب بأي حرب... أعتقد أن هذه البلاد بحاجة إلى حرب**».

الأمس كاليوم

عندما وجدت الولايات المتحدة بأن ثورتها الصناعية أدت إلى فائض في الإنتاج يحتاج إلى أسواق أجنبية، قررت سلوك سبل الاستعمار، فكانت الحرب الأمريكية الإسبانية عام ١٨٩٨، حيث أقدمت أمريكا على غزو كوبا وجزر الكاريبي الأخرى، واحتلت الفلبين. أما الدوافع السياسية والاقتصادية الحقيقية لاحتلال الفلبين، فكانت تلك التي عبر عنها بوضوح السيناتور البرت بيفيردج Albert Beveridge، بتاريخ ٩ يناير ١٩٠٠، بالقول: «**سيادة الرئيس... هذا وقت الصراحة... لقد أصبحت الفلبين لنا وستبقى كذلك إلى الأبد... وخلف الفلبين تنتظرنا أسواق الصين اللا محدودة... ولن نتراجع عن أي منهما، ولن يتخلى الأمريكيون عن المهمة الملقاة على عاتقهم من السماء، باعتبارنا أوصياء على الحضارة البشرية باسم الله.... إلى أين نتجه بحثاً عن مستهلكين للفائض من منتجاتنا ؟ الإجابة في الجغرافيا... فالصين هي المستهلك الطبيعي لنا... لقد منحتنا الفلبين قاعدة على أبواب الشرق برمته..**».

كما أن بوش لم يكن أول رئيس أمريكي يزوّر الحقائق في سبيل تبرير الحروب، أو يستخدم العامل الديني في استنفار التأييد للحرب. وكما كان

عليـه الحـال في اسـتـخـدام هـجـمـات ١١ سـبـتـمـبـر كـمـبـرر لشن حـرب على العـراق، لأسـبـاب سـرعـان مـا ثبت زيـفـهـا، فـإن الحـرب الأمـريكيـة الاسـبـانيـة الاستعمارية عام ١٨٩٨ تم خوضها بناءً على ادعاء بأن العدو هو الذي فجر المدمرة الأمـريكيـة مـيـين Maine في هـافـانا - كـوبا، ليـتـبـين من التـحـقـيـقـات لاحـقـاً (بعـد احـتـلال كوبا بالطبع) بـأن الانفجـار الذي تعرضت له المدمـرة لم يكن من فـعل الإسـبـان بل كـان مـرده لأسـبـاب داخليـة، قيل بأنهـا قـد تكون حـادثاً فنياً على الأغلب. وهنا يبرز السبب الرئيسي وراء الحـرب الأمريكيـة الإسـبـانيـة عـام ١٨٩٨، والذي لم يكن انفـجـار المدمـرة، بل انفـجـار الثـورة الصناعيـة وحاجة أمريكا لأسواق الشرق الأقصى وبخاصـة الصين، ولتأمين حـركـة الملاحـة البـحـرية للسـفن الأمـريكيـة إلى تلك المنطقـة، بل احـتـلال الفلبين. وهنا يظهـر كيف أن الرئيس مكنللي، كما هو الحـال مع بوش، ادعى بأنه تحـرك بوازع ديني، حـامـلاً رسـالـة سـمـاوية تبـرر له احـتـلال أراضي الآخرين وضمها، وكيف أنه تعرض لإلهام مفاجئ جعله يسارع لضم الفلبين. ومما قـاله الرئيس مكنللي أمـام مـجـمـوعـة من زوار البـيت الأبيض بـهـذا الشأن: «**أود أن اقول لكم شيئاً حول موضوع الفلبين، فالحقيقة أنني لم أكن أريد الجـزر الفلبينية، وعندمـا هبطت علينا هديـة من السمـاء، لم أكن أدري مـا أفعل بهـا... حـاولت الحصول على مـشورة الديمقـراطيين والجمهوريين ولم أخـرج بفـائدة تذكـر. فكرت في البـداية بالاكـتـفـاء بـالعـاصـمـة مـانيـلا Manila ثم لوزون Luzon، وبعـد ذلك قلت في نفـسي لم لا نسـيطر على باقي الجـزر! شغلني هذا الموضوع مـعظم الليـالي، ولا يـراودني أي شـعـور بالخجل... إذا قلت لكم أيهـا السادة بأنني كنت أركع على ركبتي وأصلي لله العظيم طالباً منه الرشد، وفعلت ذلك في أكثر من ليلة، وفي إحدى الليالي جاءني الإلهـام... من أين، لا أدري ولكن هـذا مـا ألهـمـني به الله**». ولقـد نتج عن الاحـتـلال الأمـريكي أن ذبح الجيش الأمـريكي أكـثـر من ٦٠٠,٠٠٠ من

أفراد المقاومة الفليبينية.

بعد تلك الرؤيا السماوية التي نزلت على مكنللي، استدعى الرئيس الأمريكي مهندسي الجيش الأمريكي، وطلب منهم تغيير الخرائط بشكل تظهر فيه الفلبين جزءا من أراضي الولايات المتحدة.. وهكذا أصبحت الفلبين تحت الاحتلال الأمريكي، إلى أن احتلها اليابانيون في الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بخمسين سنة، وبقيت القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان وألمانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.

أصبح البنتاغون الأكثر نفوذاً في تقرير السياسة الأمريكية في الخارج. ومن ناحية عملية أصبحت مهمة القوات المسلحة الأمريكية هي الاستيلاء على المصادر الطبيعية في الدول المغلوب على أمرها من الإمبراطورية الأمريكية. وقسمت العالم إلى أباطرة عسكريين صغار Mini - Emperors من الجنرالات قادة مراكز القيادة العسكرية الأمريكية:

تم توسيع القيادة المركزية الوسطى (CENCOM) لتشمل دول نفط أواسط أسيا بالإضافة إلى دول نفط الشرق الأوسط العربي. وتم توسيع مهام القيادة الأوروبية Eurocommand لتشمل غرب أفريقيا، لتأمين حقول نيجيريا، حيث ستقوم الولايات المتحدة ببناء قاعدة ضخمة في جزر ساو تومي Sao Tome حيث هناك عمليات حفر وتطوير لحقول واعدة في المياه بين تلك الجزر ونيجيريا.

وتقوم قيادة الجنوب Southcom بحراسة خطوط النفط التابعة لشركة النفط Occidental في كولومبيا، كما تقوم بمساعدة ميليشيا وطنية لتفويضها بهذه المهمة. وتقوم قيادة الباسيفيك Pacific Command بتوظيف مجموعة من الطرادات العسكرية البحرية لمراقبة خطوط إمدادات النفط في الممر المائي بين ماليزيا وسومترا.

كما أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية على طول أنابيب النفط

الممتدة من أواسط آسيا إلى تركيا حتى قبل البداية في إنشاء الخط، والذي تم استكماله حديثاً.

ولإيصـال النفط بالأنابيب إلى البـحـر الأبيض المتـوسط، تم التـوقـيع مؤخراً في نهاية ٢٠٠٤ على مذكرة للسماح ببناء خط أنابيب ينقل البترول من تـركـيـا عـبـر ألبـانيـا، ومكدونيـا، وبلغـاريا، وهـو خط Trans - Balkan Pipeline حيث تم إقامة قواعد عسكرية لحماية هذا الخط المستقبلي.

وتم تغـيـيـر النظام في أفـغـانسـتـان بعـد فـشل إقناع الطالبـان بخط UNOCAL لنقل غـاز تركـمسـتـان كابول إلى كراتشي. كمـا تم سنة ٢٠٠٤ تكوين «فـرقـة للتدخل السريع» في كازاخسـتان لحمـاية منشـآت النفط في بحر قزوين تابعة للقيادة الوسطى.

وهكذا أصـبـحت القـوات المسلحـة الأمـريكيـة في الخـدمـة المبـاشـرة لشركات النفط. بل إن شركة إكسون Exxon قد كونت قوات محلية لحماية منشـآتها النفطية وحقـول الغاز في إتش Aceh تدفع نفقـاتهم، ويقـوم ابناء Aceh بتسمية هذا الجيش جيش Exxon، وهذا ما كانت تفعله شركة الهند الشرقية.

انهيار الإمبراطورية الأمريكية

أصبحت نظرية انهيار الإمبراطورية الأمريكية، وبطريقة فجائية كما انهار الاتحـاد السـوفيتي، مقبولة من العديد من الأكاديميين والسياسيين الغـربيين أيضـاً، فـهذا Eric J. Hobsbawn (اريك جيـه هـوبسـبـون) يحـاضـر في جـامعـة هارفـارد بتـاريخ ١٩-١٠-٢٠٠٥ مـتنبـئـاً بالسـقـوط الذريع للإمـبـراطـورية الأمـريكية، وكمـا ورد في صـحـيفـة جـامـعـة هـارفـارد ٢٠-١٠-٢٠٠٥ (Harvard Crimson)، حـيث تنبـأ بأن الإمـبــراطورية الأمــريكيــة ســتـســبـب الـفـوضـى

(Disorder) والوحشية (Barbarism) بدلاً من السلام والاستقرار، ومما قاله هوبسبون «**يكاد يكون من المؤكد سقوط الإمبراطورية الأمريكية، فهل تتعلم من دروس التاريخ أم نها ستحاول الاحتفاظ بمركزها العالمي الذي يزداد تآكلاً، معتمدة على قوتها السياسية الفاشلة وقوتها العسكرية التي لا تكفي لتنفيذ أغراض الحكومة الأمريكية الحالية ؟**». هوبسبون أيضاً هو مؤرخ متميز، تخرج من جامعة كامبردج سنة ١٩٣٩ ودرّس في جامعات لندن، ستانفورد، MIT، كورنيل، وكتابه «عصر التطرف» تمت ترجمته إلى ٣٦ لغة.

سيكون انهيار الإمبراطورية الأمريكية مفاجئاً ؛ لقد خلقت العولمة ما يسمى Interdependencies أي تبادل الاعتماد على الآخر، فأصبح الاقتصاد الأمريكي رهينة تحويلات خارجية من الصين واليابان، يمكن أن يؤدي توقفها لسبب أو لآخر إلى انهيار النظام الأمريكي والرأسمالي العالمي. كذلك لو كان بمقدور دول النفط تحرير العملة الرسمية لشراء النفط بعيداً عن الدولار لانهار الاقتصاد الأمريكي ومعه الإمبراطورية الأمريكية، فذلك سلاح دمار شامل، حيث أن إجبار العالم على شراء الدولار لشراء البترول يعطي مطابع الدولار الأمريكي إمكانية شراء ٨٥ مليون برميل يومياً بسعر × ٧٠ دولار / البرميل أي ما يساوي ٥,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار كل يوم وبدون غطاء... أي بكلفة ٥ سنتات لكل مئة دولار يتم طباعتها...! لكن هذا يحتاج إلى اجماع عربي، في وقت أصبحت الفرقة بيننا قد وصلت إلى ما بين المرء وظله.

سيكون انهيار الإمبراطورية الأمريكية مفاجئاً وسريعاً على غرار انهيار إمبراطوريات شركاته العملاقة، كما انهارت شركة ENRON أو شركة LTCM. شركتا السيارات العملاقة جنرال موتورز وفورد هما على شفا الانهيار، ولقد تم تصنيف سنداتهما مؤخراً بأدنى الدرجات Junk Bonds في حين أن أرباحهما تأتي من فروعهما المالية التي تعمل بالإقراض وأعمال

المال الأخرى.

يقول الكاتب الأمريكي Kevin Phillips، وهو أحد أقطاب الحزب الجمهوري في آخر كتبه (الدولة الدينية)، «**قوة قائدة كالولايات المتحدة هذه الأيام قد أصبحت دولة ثيوقراطية (دينية غير علمانية)... فرئيس الدولة المنتخب يعتقد أنه يتكلم نيابة عن الله، والحزب الحاكم يمثل المتدينين الذين يعتقدون بضرورة تبني الحكومة لشريعة الدين، وعلى رأس ذلك كله هناك البيت الأبيض الذي يتبنى أجندة مبنية على النبوءات الدينية**». **ويضيف «منذ انتخابات ٢٠٠٠، وخصوصاً انتخابات ٢٠٠٤، أصبحت ثلاثة أعمدة هي الأساس في السياسة الأمريكية: عقدة النفط وانعكاساته على الأمن القومي والمنتفعون منه، واليمين الديني المتطرف وقوته الانتخابية المؤثرة والكبيرة، وقطاع المال القائم على الإقراض والديون في الداخل والخارج...». ويضيف كيفين «ولقد رتبت الولايات المتحدة قوتها العسكرية منذ سبتمبر ١١، ٢٠٠١ حول الدفاع عن حقول النفط، وأنابيبه وخطوط إمداداته البحرية. أما سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للشرق الأوسط فتأخذ بعداً آخر إضافة إلى النفط وهو ما يسمى بمحاربة الإرهاب، فالبيت الأبيض يغازل المتدينين والناخبين الذين يرون بأن الأراضي المقدسة - فلسطين - ما هي إلاّ أراض لمعركة مصير المسيحية. ولذلك فإن المكونين الأساسيين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هما النفط والنبوءات الإنجيلية...».**

إدارة رائحتها النفط

القابضون على السلطة من وراء ستار في الولايات المتحدة من أصحاب التجمع النفطي الصناعي العسكري، قدّموا لواشنطن والعالم سنة ٢٠٠٠

طاقماً رائحته البترول. فالرئيس جورج دبليو بوش يأتي من إحدى أكبر الولايات التي تنتج البترول في الولايات المتحدة - تكساس - وهو ووالده من أصحاب شركات البترول، ونائب الرئيس ديك تشيني كان لتوه الرئيس التنفيذي لأكبر شركة لخدمات البترول - هاليبرتون -، ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس جاءت لتوها من عضوية مجلس إدارة شركة شيفرون تكسسو العملاقة، ولقد دُشنت ناقلة نفط كبرى باسمها. النفط الذي يحرك طائرات B52، F16، والغواصات الحاملة لصواريخ كروز بدأ بالنضوب داخل الولايات المتحدة.

كان العراق، لولا أعمال المقاومة التي لم يحسب لها الأمريكيون أي حساب في خططهم، هو الحلقة الأولى من مسلسل التغيرات لدول أخرى بالقوة العسكرية حيناً، وبالجزرة حيناً آخر. وكانت الخطط تستهدف أصدقاء واشنطن تماماً كما تستهدف أعداءها.

إذا كانت قراءة التاريخ هي أداة لاستقراء الحاضر والمستقبل، فماذا يكون استقراؤنا لأعظم وأعتى قوة في التاريخ بأساطيلها وأسراب طيرانها، وترساناتها النووية، وهيمنتها الاقتصادية والسياسية، وجبروت وكالاتها الاستخبارية الخمس عشرة، كونها لم تستطع أن تهزم مقاومة مكونة من السنة، وهم حوالي ٢٠٪ من سكان بلد صغير كالعراق لا يساوي في مجموع سكانه ٩٪ من عدد سكان الولايات المتحدة، ولا يساوي اقتصاده ٣٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي؟ أجاب عن هذا السؤال الكاتب الأمريكي المعروف جيمس رايزن James Risen في كتابه الأخير حالة حرب State of War كان آخر جملة فيه: «تموت الأحلام بصعوبة، وأما أحلام إدارة بوش (الابن) فلقد ماتت في أماكن مثل الفلوجة والرمادي وتل عفار». جواب أوجهه إلى النخبة من «المضبوعين» أو «المنبطحين» ممن يسمون بالنخبة في العالم العربي. ودعنا نذكرهم ناصحين لو نفعت الذكرى بما جاء في الصفحة

الرابعة من كتابنا «إمبراطورية الشر الجديدة»: **«بينما كان حلفاء الإمبراطورية البريطانية العرب يقاتلون الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، كانت حكومة صاحب الجلالة تخطط سراً لنظام ما بعد الحرب، نظام دويلات سايكس بيكو. وأعطيت فلسطين ممن لا يملك لمن لا يستحق. وكان حلفاء الإمبراطورية العرب أول الضحايا: فكلام الإمبراطوريات في الليل يمحوه النهار. لقد علمنا التاريخ قديمه وحديثه بأن حلفاء الإمبراطورية الجديدة اليوم لن يكونوا أكثر حظاً من حلفاء الأمس، فاليوم ينتظر حلفاء الإمبراطورية الجديدة العرب «خريطة طريق» للشرق الأوسط الجديد يرسمها الصهاينة والصهاينة المسيحيون، الذين استولوا على حكم الإمبراطورية الجديدة. وإلى أين ستأخذنا وتأخذهم هذه الخارطة؟ كانت آنئذٍ اسمها اتفاقية سايكس بيكو واليوم فإنها اتفاقية شارون بوش.**

فليس للإمبراطوريات أصدقاء ولا صداقات. مات ماركوس في منفاه، وضاقت الأرض بما رحبت بقبر يواري جثمان شاه إيران. جندت الولايات المتحدة ألوف المتطوعين البسطاء ليجاهدوا معها ضد الكفار السوفييت في أفغانستان. وبعد أن قُضي الأمر، أين أصبح هؤلاء؟ منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر في غوانتنامو! ثم أين هو سوهارتو؟ وأما مانويل نورييغا فلقد بدأ حياته مخبراً ثم عميلاً من الدرجة الممتازة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، حيث أوصلته إلى حكم جمهورية بنما. أما اليوم فهو السجين رقم ٤١٥٨٦ في أحد سجون ميامي الفيدرالية بولاية فلوريدا.

شعارات الحكم في عهد صدام حسين كانت الحرية، الوحدة، والاشتراكية. وخلال عشرات سنين حكمه لم ينعم العراق لا بالحرية ولا بالوحدة ولا بالاشتراكية. وشعارات النظام الإمبريالي الأمريكي وغزواته الاستباقية كانت الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبعد أكثر من ثلاث

سنوات في العراق، وقرن كامل من التدخل الأمريكي في الشؤون العالمية، لم ينعم العراق، ولا العالم من قبله لا بالحرية ولا بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان والتي تم انتهاكها الآن حتى في عقر الدار الأمريكية.

بول كريغ روبرتس- وهو من أبطال اقتصاد السوق في عهد ريغن كمساعد لوزير الخزانة، وكاتب عمود في الصحف المحافظة الموافقة دوماً على اقتصاد السوق مثل الوول ستريت جورنال - يقول: مع أني لا أستطيع التنبؤ بالمستقبل، لكني أستطيع القول بان هذه الأزمة لا يمكن علاجها بالوصفات التقليدية السابقة، والتي مثلها لن تنجح في إعادة عافية الاقتصاد الأمريكي. فلقد كانت استدانة المستهلكين الأمريكيين من البنوك مصدراً رئيسياً للاستهلاك حتى أصبح هؤلاء المستهلكون غارقين في الديون، وغير قادرين على الاستدانة، وكان استهلاك هؤلاء، معتمدين على الدين، هو مصدر النمو للاقتصاد الأمريكي مؤخراً. وبذلك يتم استبعاد السياسة النقدية لأي وسيلة كمعالجة الأزمة. أما المشاريع التنموية للبنية التحتية (كما في الصفقة الجديدة أيام الكساد الكبير) فتحتاج إلى تريليونات الدولارات التي لا نملكها، فمن الذي سيمولها ونحن نعتمد على الاستدانة من الآخرين؟ كذلك فإن الحجز على المنازل هي بالملايين. أما البطالة، فإن في الولايات المتحدة ١٠ ملايين عاطل عن العمل، لكننا لو قسنا البطالة حسب المقاييس التي كانت سائدة قبل أن يغيرها كلينتون فإنها اليوم بحدود ١٥٪. إذا ما توقف أو قلل الأجانب من شراء سندات خزينتنا، فليس أمامنا سوى طباعة المزيد من الدولارات.

الفصل السادس
النظام المارق
عماده الحروب والعبودية والكذب

في كتابه المعنون (الدولة المارقة) يبين الكاتب الأمريكي ويليام بلوم William Blum أن أهداف الإمبراطورية الأمريكية ثلاثة:

❖ خدمة المال وشركاته وفتح الأسواق لها في أرجاء العالم كافة بتطويع قوانين الدول لتنسجم مع متطلبات تلك الشركات العابرة للقارات باسم العولمة.

❖ عدم السماح بقيام أي مجتمع يمكن أن يمثل نموذجاً ناجحاً يتنافس مع النظام الرأسمالي الأمريكي، والذي اعتبرته عقيدة بوش الثاني النظام العالمي الصالح لكل الدول والأفراد ولكل زمان ومكان.

❖ الهيمنة الكاملة على دول العالم بأجمعه لتحقيق الهدفين أعلاه.

❖ إن الدراسة المتعمقة للتاريخ تظهر أن الرؤساء

الأميركيين مارسوا الكذب لدفع الشعب الأميركي للذهاب للحرب. وما إن يستفيق الأميركيون على حقيقة هذه الأكاذيب حتى تكون عملية الاحتجاج على الحرب قد تحولت إلى ممارسة أقرب للخيانة، باعتبار أنه سيكون من غير الوطنية إظهار أي معارضة في وقت يخوض فيه أبناء الوطن القتال بعيداً في الخارج. إنها دائرة شريرة تلك التي أحاقت بالأميركيين وحولت الولايات المتحدة إلى دولة محكومة بشعارات الأمن القومي، على مدار معظم سنوات القرن العشرين، حيث تحول شخص واحد هو مدير مكتب التحقيقات الفدرالية ج.إدغار هووفر إلى مصدر رعب حتى لرؤساء الولايات المتحدة أنفسهم لأكثر من نصف قرن.

❖ يحظى رجال المال في نيويورك بأسباب السيطرة على السوق والسياسيين في الوقت ذاته، والمتمثلة في: المال والإعلام والتسويق، الأمر الذي يجرد الحديث عن الديموقراطية من أي معنى لأنها أضحت ديموقراطية الصوت مقابل الدولار. وباختصار يمكن القول بأن من يملك المال في الولايات المتحدة يملك زمام السياسيين والبلاد بشكل عام.

ويقول شامبرز جونسون Chambers Johnson، رئيس المعهد الياباني للأبحاث السياسية في كاليفورنيا ومؤلف كتاب «أحزان إمبراطورية: العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية»، الصادر في نيويورك عام ٢٠٠٤، يقول بأن الولايات المتحدة تميل منذ سنوات طويلة تدريجياً ولكن بثبات باتجاه المشروع الإمبريالي الذي تسعى لتنفيذه تحت مسميات مختلفة إحداها العولمة.

ويضيف جونسون بأن الاحتلال السريع للعراق جاء ليؤكد فقط على صحة الآراء المعارضة للحرب، من أنها كانت «مذبحة فعلية للعراقيين بدون مقاومة تذكر، وبأنها أقرب إلى الاجتياح المغولي لبغداد التي كانت وقتها مهداً للحضارة». ويعتقد شامبرز بأن المشروع الإمبريالي الأمريكي، الذي

نصت عليه استراتيجية الأمن القومي، سيترتب عليه أربع عواقب وخيمة رئيسية، هي:

- أولاً: سيعاني العالم من حرب متواصلة ستقود إلى المزيد من الإرهاب ضد الأمريكيين أينما وجدوا، وانتشار السلاح النووي بين الدول الأصغر، الذي ستجد فيه أحد أسلحة الردع في مواجهة الهجمة الاستعمارية الكاسحة.
- ثانياً: فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية داخل الولايات المتحدة في ظل تجاهل الرئاسة للكونغرس، وتحولها هي نفسها من سلطة تنفيذية مساوية للسلطة التشريعية إلى حكومة عسكرية متسلطة.
- ثالثاً: غياب الحقيقة التي ستطغى عليها الدعاية وتشويه الحقائق وتمجيد الحروب والسلطة والفيالق العسكرية.
- رابعاً: الإفلاس في ظل إهدار الولايات المتحدة لمواردها الاقتصادية على المزيد من المشاريع العسكرية الضخمة، على حساب الإنفاق على التعليم والصحة وسلامة مواطنيها».

الأمريكيون ضحايا نظامهم كما الآخرون

يشاطر الكثيرون «جونسون» توقعاته بنهاية الإمبراطورية الأمريكية بالطريقة نفسها التي انهار بها الاتحاد السوفياتي، مادام الذي يحدد السياسة الأمريكية على المستويين المحلي والخارجي هم أرباب الوول ستريت وأتباعهم في واشنطن، ممن لا يخوضون الحروب ولا يرسلون أبناءهم إليها. وبدلاً من ذلك يرسلون أبناء فقراء أمريكا ممن يشكلون الأغلبية من الجنود، وبالتالي يقعون ضحايا أكثر من غيرهم وأكثر مما تورده وسائل الإعلام. وهنا لندع الكلام للأرقام: ففي حرب الخليج الأولى

عام ١٩٩١ بلغ حجم القوات المشاركة في الحرب ٦٩٦.٧٧٨ فرداً أغلبهم من الأمريكيين، سقط منهم حسب الإحصائيات الرسمية ١٤٨ قتيلاً في ميدان القتال، و١٤٥ في حوادث متفرقة، و٤٦٧ مصاباً في أرض المعركة. غير أن هذه الأرقام لا تشكل النهاية. ففي مايو ٢٠٠٢ أوردت إدارة المقاتلين القدامى أرقامها الخاصة للخسائر الأمريكية في الحرب المذكورة، حيث قالت بأن ٨٣٠٦ جنود أمريكين سقطوا نتيجة أعراض تعرضوا لها أثناء الحرب بينما بلغ عدد المصابين ١٥٩٧٠٥ جنود للأسباب ذاتها. وفوق ذلك وطبقاً لتقرير الإدارة، فإن حوالي ثلث جيش شوارزكوبف وتحديداً ٢٠٦.٨٦١ جندياً أمريكياً تقدموا بطلبات تعويض أو طلبات للعلاج أو حقوق رعاية على أساس التعرض للإصابة أو المرض الناجم عن المشاركة في العمليات القتالية في حرب ١٩٩١. أما الشيء الأكثر إثارة في هذا الأمر فهو أن ١٦٨٠١١ ممن تقدموا بطلبات كهذه تم تصنيفهم من قبل إدارة المقاتلين القدامى على أنهم يعانون من «إعاقة جسمانية أو نفسية».

أما السبب الأكثر احتمالاً لإصابتهم بالإعاقة أو الوفاة، فكان استخدام ذخيرة اليورانيوم المنضب في الحرب المذكورة، خاصة وأن التقارير الصحية تشير إلى تعاظم حالات الإصابة بالسرطان أو بتشوهات الولادة بين أطفال العراق في الفترة التي تلت الحرب. وكانت القوات الأمريكية قد حولت أرض العراق وشعبها (بمن فيهم الجنود الأمريكيون) إلى مكب مناسب للنفايات النووية، من خلال استخدام اليورانيوم المنضب الناجم عن مخلفات المفاعلات النووية، حيث تشير الأرقام إلى اطلاق هذه القوات ٩٤٤ ألف قذيفة مزودة بهذه المادة خلال الحرب المذكورة وحدها، بل إن البنتاغون اعترفت رسمياً بأن القوات الأمريكية خلفت وراءها ٣٢٠ طناً مترياً من اليورانيوم المخضب في الميدان. غير أن وزارة الدفاع الأمريكية احتاجت لأكثر من ثلاثة أعوام للاعتراف فعلياً بالأمراض الناجمة عن مشاركة

جنودها في حرب الخليج.

يعتقد العديد من الخبراء بأن مغامرات أمريكا العسكرية تحمل في طياتها الهزيمة لأصحابها، وسيكون لها عكس النتائج المتوخاة من الهدف المعلن للمشروع الاستعماري وهو محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد كلفت ٦١ مليار دولار، تحملت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان الجزء الأعظم منها، بحيث لم تتحمل الخزينة الأمريكية سوى سبعة مليارات دولار، فإن الوضع اختلف تماماً في المغامرة الأمريكية التالية وهي احتلال العراق. فقد تجاوزت كلفة الحرب الجديدة خلال الأشهر الـ ١٨ الأولى من الاحتلال المفتوح للعراق ٢٠٠ مليار دولار، دفعت الخزينة الأمريكية ٩٠٪ منها. وكان العجز الاتحادي قد أصبح يقارب تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ وحده.

في كتابه «أحزان إمبراطورية» يتوصل شامبرز جونسون إلى نتيجة مؤداها «أخشى أن تكون الولايات المتحدة عبرت روبيكون (النهر الذي عبره يوليوس قيصر مشعلاً الحرب الأهلية) وبأنه لم يعد هناك من أمل في استعادة الحكومة الدستورية بدون تعريض النظام الديمقراطي الأمريكي لعملية إصلاح ثورية. فبدون عملية الإصلاح التي تطال الجذور والأغصان، فإن آلهة الانتقام - نيميسيس - بالإنتظار وهي تشاهد الولايات المتحدة وهي تسير باتجاهها بخطى ثابتة».

لا أحد اشد عمى من أولئك الذين لا يريدون أن يبصروا

تعجّ الولايات الأميركية بأكثر أنواع الاستخبارات تعقيداً في العالم، إلى جانب قدراتها الفائقة على المستوى التقني. وهي لا تملك وكالة استخبارات واحدة، بل إنها تقوم على عدة وكالات للمخابرات التي تعمل

على المستويين المحلي والدولي. كما أن هناك أنظمة تعاون وتنسيق غاية في التعقيد تربط ما بينها، وقد أثبتت كلها نجاعتها. ومن بين هذه الوكالات نذكر: وكالة المخابرات المركزية (*Central Intelligence Agency (CIA)*)، وكالة استخبارات وزارة الدفاع (*Defense Intelligence Agency (DIA)*)، واستخبارات الجيش (*Army*)، واستخبارات البحرية (*Navy*)، وخدمات استخبارات سلاح الجو (*Air Force Intelligence Services*)، ووكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية، وهو مكتب الاستخبارات والبحث (*The Bureau of Intelligence and Research (INR)*)، واستخبارات مفوضية الطاقة الذرية (*The Atomic Energy Commission Intelligence*)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وأخيراً وإن كان ليس آخراً، وكالة الامن القومي (*(NSA) The National Security Agency*)، وهي كبرى وكالات الاستخبارات الأميركية على الإطلاق. وتعمل وكالة الأمن القومي (*NSA*) بمراقبة كل الاتصالات الخاصة والحكومية في العالم، من خلال تقنيات عالية التطور والتعقيد، حيث تعتبر الذراع الالكتروني الذي يسترق السمع على العالم لحساب الاستخبارات الأميركية. وقد قامت هذه الاستخبارات بتحذير كلينتون من أن سفارة دولة أجنبية معينة كانت تتنصت على مكالماته الهاتفية مع مونيكا لوينسكي (*Monica Lewinsky*)، ممّا دفعه إلى الكف عن تلك المكالمات. وعندما أنكر الاتحاد السوفييتي أنه قام بإعطاء الأوامر لإسقاط الطائرة الكورية المدنية، التي كانت تحلق فوق منطقة روسية، قامت وكالة الأمن القومي (*NSA*) بعرض الشريط الصوتي الكامل الذي يحتوي الاتصالات التي دارت بين قائد طائرة الميغ *MiG* الروسية وبين محطة القيادة الأرضية، حيث كانت محطة القيادة تعطي أوامرها للطيار بإطلاق النار على الطائرة المدنية الكورية وإسقاطها.

وحتى في المراحل الأولى من عصر التقاط الصور بالأقمار الصناعية،

كان بإمكان وكالة الأمن القومي أن تحصي الدبابات السوفييتية عدداً، ومن خلال تقنية الصور الأولية كان بمقدورهم أن يحددوا جاهزية تلك الآليات للعمل. وتمتلك وكالة الأمن القومي، سفن تجسس في المحيطات، وأقمارا صناعية وطائرات أواكس *AWACS* تجوب أرجاء السماء على مدار الساعة، مغطية كل أنحاء العالم. ويتم اعتراض كل حركات الاتصال من الولايات المتحدة وإليها، كما تصنّف الرسائل التي يتم اعتراضها ومن ثم تُوجّه لمن هم معنيون بها. وفي مقر وكالة المخابرات المركزيةCIA، ثبت جهاز المقارن *Comparator* على لوح من الجرانيت يزن ٧ أطنان، ليجعل آلية عمله الحساسة بمعزل عن اهتزازات المبنى. أما العقل المدبر في مقر الوكالة في لانجلي Langley فهو عبارة عن مزرعة ديسكات كمبيوتر في غرفة تماثل مساحتها مساحة ملعب كرة قدم، إضافة إلى سبع صوامع عملاقة تحتوي كل منها على (٦) آلاف شريط كمبيوتر مغناطيسي تقوم الروبوتات بتحميلها. وتتم تغذية عشرات الآلاف من صور الأقمار الصناعية في كمبيوترات فائقة السرعة *Cray 4MP*، والتي تعيد عرض رسوم كرتونية للشوارع والأسواق والبنايات أو أي شيء آخر ترى الوكالة أو أي من عملياتها ضرورة لمراقبته. وتستطيع وكالات الاستخبارات اقتحام أجهزة الكمبيوتر الشخصية ونسخ المعلومات الموجودة عليها دون الحاجة إلى اقتحامها فعليا في مواقعها. وباستخدام شعاع صغير غير مرئي يرسل من محوّل على بعد مئات الأمتار من النافذة، بحيث يتم تضخيم اهتزازات النوافذ وبالتالي تسجيل المحادثات التي تجري داخل الغرف. وهذا جزء لا يذكر إذا ما قورن بالمعجزات التقنية التي لا يتم نشرها على الملأ.

ومع ذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة مباشرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أن رجلاً يعيش في كهف على مبعدة عنهم تقدر بنصف محيط الكرة الأرضية هو المسؤول عن هذه الهجمات، وأن هذا الرجل

الخارق قد تفوّق على جيوش وكالات الاستخبارات المذكورة في مهاراته وذكائه. وهذا الرجل المزعوم هو أسامة بن لادن، وهو ملياردير من مواليد المملكة العربية السعودية كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أغرته بشن حرب الجهاد المقدس ضد الوجود الشيوعي للاتحاد السوفييتي الذي غزا أفغانستان. ومع أن دوافعه كانت في الواقع تتمثل في الجهاد لتحرير بلد مسلم، إلاّ أنه من أجل ذلك نسّق نشاطاته مع وكالة المخابرات المركزية CIA عن قناعة منه، وليس نظير مكافأة مادية. ولذلك، فقد كان تكوينه النفسي، ومصادره، وإمكانياته التنظيمية وكل شيء عنه معلوماً تماماً لدى الوكالة وأجهزة الاستخبارات الأميركية الأخرى. ولما كانت الوكالة تخترق الأصدقاء والأعداء على حد سواء، فإن من الفرضيات المعقولة والمنطقية أن تنظيم ابن لادن كان مخترقاً تماماً خلال وبعد فترة حكم السوفييت لأفغانستان. ومن المعلوم أن طالبان هي صنيعة الاستخبارات الباكستانية التي تتمتع بروابط «خاصة» مهنية وتقنية مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الاستخبارات الأميركية كان لديها أمر تنفيذي يعود تاريخه إلى زمن إدارة الرئيس كلينتون لمراقبة ابن لادن والقاعدة، وهذا ما يجعل من المستحيل على القاعدة أن تخفي عن أعين الاستخبارات الأميركية عملية بحجم عملية الحادي عشر من سبتمبر. أفصح الديمقراطيون في مايو ٢٠٠٢ عن حقائق حول توجيه الاستخبارات الأميركية تحذيرات متتالية قبل الحادي عشر من سبتمبر بهجوم وشيك سيؤيد هذه الفرضية. وحتى مبنى مركز التجارة العالمي كان قد تم ذكره تحديداً وبالاسم كهدف محتمل.

قال البروفيسور أوجست براديتو(*August Pradetto*) من جامعة العلوم العسكرية الألمانية في مقابلة أجرتها معه صحيفة دي فيلت Die Welt اليومية يوم التاسع عشر من سبتمبر، قال: «إن عملية بحجم ما وقع يوم ١١

سبتمبر تحتاج على الأقل سنة كاملة من التحضيرات التي لم يكن لها أن تُدبّر آنيّاً من على متن الطائرات». ويضيف براديتو(*Pradetto*): ويعرب البروفيسور براديتو(*Pradetto*) عن اعتقاده أن أحداث ١١ سبتمبر ما كان لها أن تتم من دون مساهمة فاعلة من وكالة استخبارات بالغة التطور والتقدم في بلد «قد يكون هدفه جرّ حلف شمال الأطلسي (الناتو *NATO*) إلى حرب ضد العالم الإسلامي...».

في مصر: في مقابلة له مع شبكة الكوابل الأميركية *CNN* بعد أيام من هجمات ١١ سبتمبر، قال الرئيس المصري حسني مبارك إنه كان طياراً محترفاً وقاد كل أنواع الطائرات المقاتلة وطائرات الشحن، وبصفته ضابطا سابقاً في سلاح الجو، فإنه يؤمن بأن أولئك الذين قادوا الطائرات ونفذوا الهجمات كانوا على مستوىً عالٍ من الخبرة، ولم يكونوا على علم فقط بالمنطقة التي تقع فيها أهدافهم، بل لا بد وأنهم قد حلّقوا في سماء تلك المنطقة من قبل مرات عدة. وقد كشف النقاب فيما بعد عن أن المخابرات المصرية كانت قد حذرت الولايات المتحدة من أن متطرفين قد يقومون بتحطيم طائرة في إحد المباني، وكان ذلك التحذير قد وجه للحكومة الأميركية في منتصف تموز من عام ٢٠٠١. وبعيد ذلك، صرح مبارك من جديد لصحيفة نيويورك تايمز في الخامس من يونيو ٢٠٠٢ أن مصر قد حذرت وأخبرت الولايات المتحدة باحتمالية كبيرة لوقوع هجمات ضد الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر.

إن تلك الطائرات المخطوفة لم تكن لتتمكن من الهروب من الرقابة الصارمة التي تفرضها قيادة دفاع شمال أميركا (*North American Defense Command*) (*NORAD*)، لاسيما وأن أحد طياري الطائرات المخطوفة قد اتصل بوكالة الطيران الاتحادية (*FAA*) ليخبرها بأن تلك الطائرة مخطوفة.

في إسـرائيل: أوردت نشـرة (*I&P Strategic Update*) ثلاثة سـيـاقـات مـحـتـملة للمـؤامـرة التي دبرت الـهـجـمـات. أول هذه السـيـاقـات أن منفـذي الهجمات هم «إرهابيون عرب»، والثاني هو أنهم قد يكونون عبارة عن «دولة مـحـرِّضـة مـواليـة لأمـيـركـا، مـثل إسـرائـيل، والتي ترغـب في جـرّ الولايات المتحدة وكل العالم إلى حرب صليبية ضد المسلمين.» أما السيناريو الثالث فـهـو يـتـمـحـور حـول عـصـبـة أمـيـركـيـة يمينية تضم سياسـيين وعـسكريين وتسـتـخـدم رجـالاً مـتـعـصـبين، سـواء أكـانـوا عـربـاً أم من رجـال المليـشـيـات البيض.»».

❖ أورد تقـرير مـن مكتـبـة الكونـغـرس في سـبـتـمـبـر ١٩٩٩ أن «مـفـجـرين انتحاريين» قد «يحطمون - أي يهبطون بطائرة... في مبنى البنتاغون»

❖ وقـبـيـل أحـداث الحـادي عـشـر من سـبـتـمـبـر، أصـدرت وكـالة الطـيـران الاتـحـادية FAA تحـذيرات عدة حـول عـمليـات اخـتطـاف طائرات وشيكة داخل الولايات المتحدة وقد ذكرت اسم أسـامة بن لادن تحديداً كمشتبه به.

❖ ٢٨ يونيو ٢٠٠١:

صـرح مـديـر الاسـتـخـبـارات المركـزية *CIA* جورج تينيت (*George Tenet*) إلى مـسـتـشـارة الأمن القـومي (*NSA*) للرئيس بـوش «أن من المرجح جدّاً حصول هجمات من تنظيم القاعدة في المستقبل القريب.»

❖ ٥ يوليو ٢٠٠١:

حـذر مـسـؤولو مكافـحـة الإرهاب كـلاً من مكتب التـحـقـيـقـات الفـيـدرالـي *FBI*، ووكالة الطيـران الاتحادية (*FAA*) ومـسـتـشـارة الأمن القومي (*NSA*) وغيرهم من أن هجوماً ضخماً على الولايات المتحدة سيقع قريباً جدّاً.

❖ ١٠ يوليو ٢٠٠١:

حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* في فينيكس (*Phoenix*)

أريزونا (*Arizona*) من أن أعداداً كبيرة وغير اعتيادية من مواطني الشرق الأوسط يلتحقون بمدارس الطيران، وأنه يشتبه في كونهم عناصر في شبكة أسامة بن لادن.

❖ منتصف يوليو ٢٠٠١:

سلمت الحكومة المصرية للاستخبارات الأميركية خطةً لما أسمتهم «إرهابيين مسلمين» لتحطيم طائرة في أحد المباني في الولايات المتحدة الأميركية.

❖ ٦ أغسطس ٢٠٠١:

أطلع الرئيس بوش في مزرعته بولاية تكساس على خطة هجمات محتملة ضد الولايات المتحدة باستخدام طائرات مخطوفة، حيث تم ربط ابن لادن وشبكته بهذه الهجمات المحتملة.

❖ ١٧ أغسطس ٢٠٠١:

قبل أيام من وقوع هجمات ١١ سبتمبر، حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* من أن زكريا موسوي في إطار التخطيط «للتحليق بشيء ما والاصطدام به في مركز التجارة العالمي». وكان هذا التحذير مبنياً على أساس أقوال صدرت عن مدربي موسوي في مدرسة الطيران التي كان ملتحقاً بها، وقد تم اعتقال موسوي بناء على ذلك قبل أحداث سبتمبر بأسابيع.

❖ ٩ سبتمبر ٢٠٠١:

كان في حوزة مستشارة الأمن القومي (*NSA*) توجيهات عسكرية جاهزة وضعتها على مكتب الرئيس قبل يومين من وقوع الهجمات. وكانت هذه هي المخطط نفسه الذي استخدم بعد الحادي عشر من سبتمبر للهجوم على أفغانستان مع دعم رئيس من حلف الشمال.

بعد عام من بداية حرب الخليج عام ١٩٩١ ضد العراق، كان مؤلف هذا الكتاب في رحلة جوية إلى اسطنبول لقضاء إجازة مع العائلة، وعلى متن الطائرة ذاتها في الخامس من يناير عام ١٩٩٢ كان دونالد فان إيتن (*Donald Van Etten*) في طريقه أيضاً لقضاء إجازة في تركيا. وقد سألني عن شعوري حيال حرب الخليج، وأعربت عن اعتقادي باستحالة ألا تستطيع الولايات المتحدة «رؤية» ١٠٠ ألف جندي عراقي يزحفون بأرتال من الدبابات تزيد على ٥٠٠٠ دبابة ومركبة وهم يتجهون نحو الكويت. وكان لدى الولايات المتحدة من الإمكانات البشرية والالكترونية وغيرها ما يمكنها من معرفة ساعة الصفر لبدء الغزو وإجهاضه قبل بدئه لو كانت معنية بالحيلولة دون وقوعه. وعلى النقيض من ذلك، فإن سفيرة أميركا لدى بغداد ضللت القيادة العراقية عن سبق إصرار وتصميم، وأعلنت أن بلادها تعتبر الخلاف العراقي الكويتي خلافاً عربياً عربياً ولا تزمع التدخل فيه. وغادرت السفيرة بغداد إلى واشنطن قبل أسبوع من بداية الغزو حيث بقيت هناك. وكانت حرب الخليج في رأيي استهلالاً للنظام العالمي الجديد للسيطرة على النفط العالمي الذي كان على رأس أولويات أجندة النظام الجديد.

وأجاب فان إيتن (*Van Etten*) أستاذ التاريخ في جامعات كاليفورنيا بأن افتراضي قد يكون صحيحاً إذا ما رأت الولايات المتحدة أن هذا النزاع يخدم مصالحها. واستطرد قائلاً بأنه وضع دراسة يوضح فيها ليس فقط أن الولايات المتحدة علمت بمعركة بيرلهارب ر(*Pearl Harbor*) قبل وقوعها، والتي هاجم بها اليابانيون ميناء بيرل هاربر، بل إنها أرادتها أن تقع ومهدت لها. وأدت استفزازات أميركية معينة توختها أميركا إلى تأزيم الموقف

وتسريع الهجوم على بيرل هاربر لإيجاد المسوغ أمام أميركا لدخول الحرب العالمية الثانية. وقد طلبت منه هذه الدراسة والسماح لي بنشرها في هذا الكتاب، وفيما يلي بعض مما جاء فيها (**أما النص الكامل فيمكن قراءته في نذر العولمة الفصل التاسع**).

«كنا نجلس كالبط العائم على وجه الماء» (كناية عن كونهم مكشوفين ومعرضين للهجوم)... هذا ما قاله أحد الناجين في معركة بيرل هاربر، واصفاً الشعور العام للجنود البحارة على متن السفن المربوطة بإحكام على مقربة من فورد أيلاند (Ford Island) في ديسمبر من عام ١٩٤١. ولم يسمح لهؤلاء البحارة وسفنهم بالبحث عن ملجأ عى الساحل الغربي أو حتى الاختباء في المحيط مترامي الأطراف. وقد فرض عليهم البقاء في بيرل هاربر حيث يشكلون أهدافاً للعدو يسيل لها اللعاب.

أما الحقائق التي لم يعرفها هؤلاء فهي أنهم نُقِلوا أو سيقوا إلى هذا المكان ووُضعوا في المصيدة، دون أن يتطوعوا لأداء هذا الواجب الذي كلفهم حياتهم من أجل الحفاظ على المجتمع الذي يقومون على خدمته، والذي حرمهم حقوقهم الشرعية. لقد كان رجال الحربية في جزر هاواي أبرياء من أية جريمة تتعلق بعدم الاستعداد للحرب لأنهم كانوا يجهلون الظروف كافة التي سبقت الهجوم. أما الرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت (Franklin Roosvelt) فلم يكن جاهلاً بهذه الظروف وبالتالي لم يكن بريئاً من تبعاتها.

ولم يكن الرئيس فرانكلين ديلانو روزفيلت يعلم بأن الهجوم على بيرل هاربر وشيك فحسب، بل إنه تعمد أن يؤزم الموقف ويزيده تعقيداً، إذ إنه بدون مناورات روزفيلت الميكافيلية، ما كان لهجوم السابع من كانون الأول ديسمبر ١٩٤١ الذي شنه اليابانيون على بيرل هاربر أن يقع. فلماذا فعل معارضو روزفيلت ذلك إذاً؟ لأنه رأى الصورة الأشمل والأعم لمجريات الحرب

وكأنها غير منظورة لدى معارضي اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. لقد رأى ما لم يتمكنوا من رؤيته، وظن أنه ما لم يخض غمار هذه الحرب في أسرع وقت ممكن إلى جانب الحلفاء؛ فإن كل شيء قد يضيع هباءً. هذه هي المقدمة المنطقية الرئيسة لمقولة إن بيرل هاربر كانت عملية مخططاً لها سلفاً حيث إن المعلومات المقدمة في هذا المقال لم تكن اختراعاً جديداً، بل إن الواقع يشير إلى أن الدليل كان معروفاً تماماً وعلى درجة عالية من الوضوح. وربما يكون القول الأميركي المأثور أن لا أحد أشد عمىً من أولئك الذين لا يريدون أن يبصروا، خير تفسير لقصر وجهة نظر الأميركيين حيال بيرل هاربر. أما لو نظرنا إلى الأمر من زاوية مختلفة فسيكون صعباً علينا التخلص من النتائج.

المقدمة الأولى: كان على الولايات المتحدة أن تدخل الحرب كشريك ملتزم فعلاً فيها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبخلاف ذلك فإن الفوز في الحرب العالمية الثانية سيكون من نصيب دول المحور.

شهد عام ١٩٤٠ سيطرة أدولف هتلر (Adolph Hitler) الكاملة على أوروبا، وكان إخفاقه في احتلال مدينتي موسكو ولينينغراد، وعجز الألمان عن تنفيذ عملية أسد البحر لغزو انجلترا، سبباً في إلقاء الظلال القاتمة على الصورة اللامعة للعظمة الألمانية. وقد توقع الكثيرون أن يحل التدمير لا محالة بالقوة الشيوعية في روسيا، على الرغم من قانون الإعارة والتأجير الذي أصدرته الولايات المتحدة عام ١٩٤١، وقدمت بموجبه المساعدات المادية إلى الدول الحليفة في حربها ضد دول المحور.

إن سيطرة اليابان على مواطن الثروة في منشوريا والمساحات الشاسعة من الصين التي باتت تحت نفوذ الجنود اليابانيين.مضافاً إليها التوسع في جنوب شرق آسيا وما تبعه من سهولة الوصول إلى نفط شركة الهند الشرقية الهولندية، كلها كانت عوامل رئيسة في جعل وضع اليابان الآسيوي

عام ١٩٤١ في ذورته.

المقدمة الثانية: أن المعارضة السياسية لدخول أميركا معترك الحرب العالمية الثانية كان ممكنا التغلب عليها من خلال هجوم عنيف وحشي ضد الولايات المتحدة.

وقد سبق للرئيس روزفيلت أن أعلن خلال حملته الرئاسية يوم ٣٠ أكتوبر تشرين الأول عام ١٩٤٠ «إن أولادنا لن يذهبوا ولن يزج بهم في أية حروب أجنبية، وبالطبع إذا هوجمنا فإننا سنقاتل، وإذا قام أحدهم بمهاجمتنا فلن تكون عندها حرباً أجنبية... أليس كذلك؟»

. شرح تشارلز ليندبرغ (Charles Lindbergh) بأسلوب مترابط منسق، الموقف المعارض للحرب في أوساط المؤسسة الأميركية، فمعارضة الكونغرس جعلت من الصعب تمرير قانوني الإعارة والتأجير، والخدمة العسكرية الإلزامية.

وبذلك لم يكن أي شيء لينقذ الرئيس فرانكلين روزفيلت سوى الهجوم على الأميركيين، فهو الذي سيعطيه موقفاً أخلاقياً هو الدفاع عن النفس لإسكات منتقديه وتوحيد البلاد تجاه هذه الحرب.

المقدمة الثالثة: كان ينبغي لليابان أن تكون هي الطرف المبادر بالهجوم على أميركا، فقد رفض هتلر التحدي الأميركي في المحيط الأطلسي. ولم تفلح الاستفزازات الأميركية، مثل الأعمال العسكرية الفعلية، بتوجيه سفن الحراسة البحرية في قوافل نحو أيسلندة والاحتلال العسكري لها، والسفن التجارية المسلحة والهجوم على الغواصات الألمانية، كل هذه العمليات، لم تفلح في توليد رد فعل ألماني على أميركا. وبذلك رفضت ألمانيا الاستفزازات ولم تعلن الحرب، فكان على أميركا أن تستفز اليابان لدخول الحرب بدلاً من ذلك.

وكخطوة أولى في ذلك الاستفزاز، فرض روزفيلت عقوبات اقتصادية

على اليابان باعتبارها رداً على عدوان الجيش الياباني على الصين، ولم تعتبر استفزازاً ولكنها في حقيقة الأمر كانت كذلك، وأتبع ذلك بمقاطعة وحظر على الحديد ثم النفط ثم تجميد الأرصدة والموجودات اليابانية في الولايات المتحدة. وقد أوجدت هذه الممارسات رد فعل فورياً واضحاً ومنطقياً، فأصبح ضرورياً أن تحصل اليابان على النفط من مكان آخر وهو شركة الأنديز الهولندية، الأمر الذي يعني إعلان الحرب.

وكان السفير الياباني لدى الولايات المتحدة الأدميرال كيشي سابورو نومورا (Kichi Saburo Nomura) قد تلقى تعليمات من حكومته في السابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٤١ بالتفاوض مع وزير الخارجية الأميركي كورديل هول (Cordell Hull) في مسعى يرمي إلى حل المعضلات القائمة بين البلدين وعودة أميركا إلى شحن النفط إلى اليابان. ويدا أن الإنذار النهائي الذي وجهه هول يوم السادس والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٤١ قد صيغ بطريقة لا تدع لليابانيين أية فرصة لخيار مشرف لحفظ ماء وجههم سوى الاعتداء.

كتب وليام راندولف هيست (William Randolph Heast) في الثالث من ديسمبر ١٩٤١: «إن اليابان لا تهدد أميركا بل إن الولايات المتحدة هي التي تهدد اليابان.» أما هنري إل ستيمسون (Henry L. Stimson) وزير الخارجية الأميركي فقد كتب في الخامس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤١ قائلا: «إن المسألة تتلخص في كيفية مناورتنا لهم (اليابان) لكي نجرهم إلى موقع إطلاق الرصاصة الأولى.»

لقد برهنا على الدوافع التي حثت روزفيلت على القيام بما فعله، فقد أدرك أن الحلفاء سيخسرون الحرب دون مشاركة أميركا، حيث تطلبت المعارضة السياسية هجوماً يسكت المعارضين ويوحد الأمة ويخلق رغبة في الفوز والانتصار، واستهدفت اليابان كونها محدودة المصادر ومتشعبة

الالتزامات العسكرية.

لقد كان موقف أميركا عام ١٩٤١ واضحاً، تماماً كما كان موقف اليابان، فقد كانت الأخيرة بزعامة الإمبراطور هيروهيتو(Hiro Hito) تستطيع إما أن تخطو إلى الأمام في شرف وإباء، وإما أن تتراجع مجللة بالخزي والعار. ولقد اختاروا المضي قدماً يوم التاسع والعشرين من نوفمبر من عام ١٩٤١ متجهين شرقاً نحو هاواي Hawaii.

وكان روزفيلت يعلم أن هجوماً سيقع لأنه كان يريد هذا الهجوم حتى يتسلح بذريعة الدفاع عن النفس، وما توفره من ميزات أخلاقية ذات أسس راسخة، كما أنه كان على علم بأنه لم يعد لليابان من خيار سوى الهجوم، لا سيما أن المفاوضات من أجل استئناف شحن النفط إلى اليابان لم تفض إلى نتيجة. وبذلك يكون قد دفع اليابان إلى أكثر مما يسمح به كبرياؤهم الوطني وعزتهم. إلى ذلك كان على روزفيلت أن يعرف الهدف، لأنه ببساطة لم يكن هناك منطقياً أي مكان آخر لشن هجوم عليه. يقول الميجر جنرال جورج سترونغ (George V. Strong): «في أي مكان وجد فيه الأسطول كانت خطورة التعرض للهجوم تتزايد، وكان بيرل هاربر (Pearl Harbor) هو الهدف الوحيد الممكن لأن الأسطول كان موجوداً فيه.»

ومن العوامل الأخرى التي توحي باختيار بيرل هاربر هدفاً للهجوم، استعدادات البحرية الأميركية منذ عام ١٩٢٤ لخوض حرب مع اليابان، حيث كانت «عملية البرتقال» (Operation Orange) هي خطة البحرية للمواجهة والتعامل مع هجوم ياباني على بيرل هاربر. وفي عام ١٩٣٢، استخدم الأدميرال هاري يارنيل (Harry E. Yarnell) وأثناء تأديته دور اليابان في تدريبات عملية البرتقال، طائرات أقلعت من حاملتي الطائرات الأميركيتين ليكسنغتون USS Lexington وساراتوغا USS Saratoga لتقوم بنجاح بقصف ميناء بيرل هاربر بالقنابل، علماً بأن المراقبين اليابانيين

كانوا موجودين خلال العرض، عندما واجه الأسطول ما سمي بالمشكلة ١٩ للأسطول Fleet Problem XIX عـام ١٩٣٨. وقـد فـعل الأدمـيـرال الكنغ الشيء ذاته في تمرين مماثل لسابقه. لم يكن هناك ثمة عدو آخر متوقع ولا هدف آخر.

ومنذ العام ١٩٣٧ بات مطلوباً من خريجي الأكاديمية البحرية اليابانية أن يكتبوا بحثاً عن «كيفية تنفيذ هجوم على بيرل هاربر».

هناك عاملان آخران جديران بالذكر. فقد أُعفي الأدميرال جيمس ريتشاردسون (James O. Richardson Admiral) من منصبه في الأول من فبراير شباط ١٩٤١ كقائد للأسطول الأميركي في المحيط الهادي، بعد ثلاثة عشر شهراً من توليه ذلك المنصب بسبب إصراره على تحريك الأسطول من بيرل هاربر إلى ساحل المحيط الهادي لضمان مزيد من الأمن. وقد خلفه الأدميرال كيميل (Admiral Kimmel) الذي «خاطر» بإبقاء الأسطول في بيرل هاربر.

ولما كان روزفيلت على علم بأن الهجوم واقع لا محالة وعلى الهدف الوحيد المحتمل له، فقد تبقى عليه أن يجيب عن سؤال واحد فقط هو متى يحتمل وقوع الهجوم؟ إن تصاعد التوتر في المنطقة والناجم عن عوامل عديدة، منها الإنذار النهائي ذو النقاط العشر الذي وجهه هول إلى نومورا والتغييرات في الحكومة اليابانية، واختفاء أسطول حاملات الطائرات الياباني بعد ١٩٤١/١٢/٢، إلى جانب السكوت التام لأجهزة اللاسلكي والراديو، والتلميح الصادر في إبريل ١٩٤١، مشيراً إلى احتمال وقوع الهجوم في «عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة أخرى»، والمعرفة بالتاريخ العسكري الياباني، كل هذه عوامل أظهرت دلائل واضحة على أن اليابانيين قد يقومون بهجومهم بصوة مباغتة ومن ثم يعلنون الحرب في الوقت ذاته.

كانت المخابرات الأميركية قد تمكنت من فك رموز الشيفرة

الدبلوماسية اليابانية (the Japanese Diplomatic Purple Code) وبذلك أصبح روزفيلت على علم برد اليابان على إنذار هول، إلى جانب معرفته بأن الحكومة اليابانية طلبت من سفارتها في واشنطن أن تدمر كل ما لديها من وسائل وأدوات الكتابة السرية «الشيفرة»، وأن تسلم إلى وزير الخارجية رسالة في موعد أقصاه الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت واشنطن من السابع من ديسمبر , ١٩٤١ وعن ذلك قال روزفيلت يوم السبت ١٩٤١/١٢/٦: «إن هذا يعني الحرب»، غير أنه لم يفعل شيئاً إزاء ذلك.

أما الخلاصة التي لا مفر منها فهي أنه كان على فرانكلين روزفيلت أن يعلم بأن الهجوم على بيرل هاربر واقع لا محالة. وهو ما ستثبته الدلائل الظرفية في نهاية الأمر، وهنا نعيد ترتيب مراحل السيناريو على النحو التالي:

تجد أميركا نفسها مضطرة لدخول معترك الحرب العالمية الثانية، ومن أجل أن تتمكن من ذلك، وتلتف على المعارضة السياسية لدخول أميركا الحرب، ولتكسب توحيد البلاد، بات لزاماً أن تتعرض الولايات المتحدة إلى هجوم. اليابان هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يكون المهاجم وهو قادر على ذلك. ثم توفير الحافز لليابان لتنهض بهذه المهمة، حيث تمثل ذلك الدافع في توفير الهدف والفرصة، كما أحسن روزفيلت تهيئة الظروف التي ستؤدي إلى شن الهجوم، حيث أعد ترتيباته لجعل الهدف مثبتاً بكل وضوح في ميناء بيرل هاربر، لذا فلا يعقل أن يكون قد غفل عن الموعد الذي سينطلق فيه الهجوم...»

إن هذه المزاعم تنطوي على تشابه صارخ مع تلك التي تروّج لنظرية المؤامرة التي أدت إلى أحداث ١١ سبتمبر.

«قبل أقل من ستة شهور (سنة ١٩٩٧) كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية، وكان ذلك النظام لا يبعد سوى أيام قليلة عن الانهيار التام. وحقيقة الأمر أن اقتصادات كثيرة من الدول النامية قاست هبوطات حادة كما لم يحصل الا أيام الكساد العظيم. ولقد أصاب البؤس شعوب بلدان مثل اندونيسيا وتايلند. ولكن تلك الشعوب بعيدة جداً عنا.. ثم ان اقتصادات دول المركز - الولايات المتحدة وأوروبا -قد استفادت من مصائبهم. وذلك بتدني أسعار المواد الخام وكذلك انخفاض اسعار المستوردات الأجنبية من تلك البلدان التي وقعت ضحية الانهيار الاقتصادي. ولنقولها بصراحة: هناك خياران أمامنا فإمّا أن نصحح وننظم قوى الأسواق العالمية عن طريق عمل عالمي، وإلاّ فالخيار الثاني سيدفع الدول لتصبح صمامات أمان تسمح بدخول المال العالمي وتمنع خروجه. إن هناك حاجة ملحة باعادة التفكير وإصلاح النظام الراسمالي العالمي... واني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة إلى انهيار النظام الرأسمالي برمته» (المضارب العالمي جورج سورس، من كتابه أزمة الرأسمالية العالمية).



«تختلف المفاهيم الاسلامية عن الرأسمالية في أنها تعارض كنز الثروات، وعن الاشتراكية من حيث أنها لا تنكر حقوق الملكية، بما فيها ملكية وسائل الإنتاج. فالمجتمع الاسلامي الصحيح ليس بأي حال من الأحوال حلبة تتصارع فيها

المصالح المختلفة وتتناحر، بل إنه مكان تسوده العلاقات المنسجمة التي يمكن تحقيقها والوصول إليها من خلال الإحساس بالمسؤوليات المشتركة. ولا بد لحقوق الأفراد أن تكون متوازنة مع مصالح المجتمع بأكمله على نحو متساوٍ»

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Organization for Economic Cooperation and Development

الفصل السابع
أمريكا والعالم...
إلى أين ؟؟

لم تكن أجندة فترة ولاية جورج دبليو بوش جنوحاً لشخص حلم بالليل وأدار حلمه بالنهار ليصبح حقيقة. كانت أجندته هي أجندة المؤسسة الحقيقية الدائمة التي أتت به وتأتي بمثله من الرؤساء وتذهب بهم متى تشاء. ولعل أحد قراء الكاتب الإسرائيلي يوري افنيري قد أصاب حينما كتب له يقول: سوف يستبدل الصهاينة من المحافظين الجدد، بصهاينة آخرين من صهاينة بيل كلينتون عند قدوم باراك أوباما. وليس عجباً أنه لم يكن أول تعيين له لرئاسة أركان البيت الأبيض فقط لصهيوني بل كان لإسرائيلي خدم في جيش إسرائيل وحمل والده السلاح في عهد الانتداب البريطاني مع المنظمة الإرهابية ETZL وشارك في مذبحة دير ياسين. قبل قدوم المحافظين الجدد أيام بوش، كانت الإدارة الأمريكية أيام كلنتون تعج بالصهاينة في كل حدب

وصــوب. كــان وزير مــاليــتــه روبرت روبن من الناس أنفــســهم ومن كــبــرى مؤسسات وول ستريت المالية - غولدمن ساكسن، وكان وزير مالية بوش من الناس إياهم أيضـا، ومن تلك المؤسـسـة المالية نفسها، غولدمان ساكس ! يا للصدفة! أم هل هي صدفة ؟ كان مستشار الأمن القومي، ورئيس المخابرات المركـزية الأمـريكيـة، ووزير الدفـاع، ووزيرة الخـارجيـة منهم أنفسـهم. كـان معظم السفراء في الدول العالمية الهامة من الفئة نفسها، بمن فيهم السفير الأمريكي في مصر وإسرائيل ! هؤلاء صهاينة كلينتون وهم أنفسهم صهاينة أوباما.

إذن لسنا أمـام شـخصنة هذا الرئيس وذاك، فـهناك فـئـة قليلة قـد استولت على زمام الأمور منذ أمد بعيد ودمجت نفوذها المالي والإعلامي لتهيمن على أقوى دولة في التاريخ. إن محاولة شخصنة المشاكل بهذا الرئيس أو ذاك ما هي إلا لعبة أتقنها هؤلاء القابضون على السلطة الدائمة والحقيقية في الولايات المتحدة. ولربما أرادت المؤسسات الداعمة لأوباما أن يواجه أيام أمريكا السوداء القادمة رجل أسود يحافظ على ولاء الملونين والسود، وهم الذين سيكونون أول وأكبر ضحايا الوول ستريت. للمرة الأولى في التاريخ قام الرئيس روزفيلت بتعيين أفارقة أمريكيين في الصف الثاني من وزارته، ولذلك أسـمى البـعض وزارته بالوزارة السـوداء، وكـان هدفـه المحافظة على ولاء السود أثناء الكساد العظيم.

بوش هرب من فقاعة إلى أخرى أكبر منها

إن التغيرات التي حصلت في عهد دبليو بوش كانت عميقة مضت كلها في محاولة الهروب إلى الأمام بفقاعة اقتصاد بني على الأوهام والأكاذيب، وكانت النتيجة أن تم بناء فقاعة أكبر وجاء الأجل المحتوم.

كتب Robert Samuelson في نيوزويك عدد Nov. 10. 2008 صفحة ٥٠ **«ويبدو أن الاقتصاد الأمريكي قد وصل إلى مرحلة تاريخية أصبح فيه سلوك الاقتصاد في الماضي لا ينطبق بالضرورة على المستقبل. لقد استولت الحكومة على شركات الرهونات العقارية Fannie Mae وFreddie Mac، واستثمرت وزارة المالية في العديد من البنوك الرئيسية. ويضخ البنك المركزي ١٠٠٠ بليون دولار لوقف تراجع الأسواق، والبطالة في ارتفاع. أغلب الظن أن عهد الرخاء بلا حدود قد ولى عهده، وأن حقبة اقتصادية جديدة ستمر بها الولايات المتحدة»**. ويصل Samuelson إلى النتيجة «مع الأسف فإن نمواً أبطأ هو ما ستتسم به الحقبة الأمريكية الجديدة، وعلى الرئيس الأمريكي الجديد (بعد جورج بوش) وعلى الجميع كذلك أن يتفهموا أن هذه الأزمة الاقتصادية سيتبعها عهد اقتصادي جديد».

قصة سيتي غروب Citigroup هي قصة أمريكا:

يعتقد الكثيرون من اقتصادي وأكاديميي الولايات المتحدة بمن فيهم جيفري غارتن، بأن الإجراءات التي اتخذتها الحكوات الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً ما زالت غير كافية إذ أنهم يرون أن هذه الأزمة تتعمق يوماً بعد يوم وبشكل دراماتيكي وخطير. ولعل الحقائق والأرقام تساند صحة ما وصل إليه هؤلاء. كانت بداية حزم «الإنقاذ» الجمبو من العيار الكبير قد بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨ لشركة ميريل لينش Merrill Lynch بقيمة ٣٨ مليار دولار كانت الأضخم لتاريخه. ثم جاءت خطة إنقاذ شركة أيه أي جي AIG والتي بدأت برقم متواضع نسبياً في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أن ارتفعت إلى ١٢٣ دولار خلال شهر أكتوبر ! ثم جاءت كارثة سيتي غروب Citigroup لتتفجر في الأسبوع الثالث من نوفمبر ٢٠٠٨. وقد تصل فاتورة

الإنقاذ لهذا البنك إلى ٣٢٦ مليار دولار ! ولا يعرف أحد من هي الشركة الأخرى أو الشركات التي تحتاج إلى إنقاذ، بل إن كانت رُزَم الإنقاذ لتاريخه حتى لتلك الشركات كافية لإنقاذها.

هناك أربعة أو خمسة من بنوك نيويورك تتحكم بتجارة الأسهم، أكبرها سيتي غروب Citigroup، ومورغان تيشيز، وتملك هذه البنوك تأثيراً هائلاً على النظام المالي العالمي، وفي حالة انهيارها كما حصل مع LTCM، سينهار النظام المالي العالمي برمته.

عن كتاب حروب البترول الصليبية الصادر سنة ٢٠٠٥

بالرغم من ضخامة مشاكل الاقتصاد الأمريكي فلقد تحسن وضع الدولار عن بقية العملات لأن قراءة بارونات المال العالمي بأنه ما زال أفضل من العملات العالمية الأخرى لأن اقتصاداتها قد تكون في ورطة أشد وأعنف من ورطة الاقتصاد الأمريكي على ضخامتها وخطورتها. والغريب أن هناك تدفقاً لشراء سندات الخزينة الأمريكية قصيرة أو متوسطة المدى (٣ سنين) حتى بفائدة صفر مئوية - الأمر الذي له دلالاته على تقدير بارونات المال للأوضاع الاقتصادية الأخرى في الرأسمالية الغربية خصوصاً غرب أوروبا. هذا في نفس الوقت الذي يرى فيه هؤلاء الاقتصاديون والأكاديميون بأن على الولايات المتحدة أن تنفق وتنفق وتنفق، وأن هذا الإنفاق سيترتب عليه عجوزات فلكية غير مسبوقة في التاريخ ! كما يعتقد هؤلاء بأن الولايات المتحدة غير قادرة على معالجة الأزمة بمفردها فهي بحاجة ماسة إلى التناغم في ضخ وعمل ما يلزم من إجراءات ليس فقط مع أوروبا ولكن مع الاقتصادات الكثيرة الصاعدة كالصين والهند والبرازيل. لذلك جاءت المؤسسة الأمريكية، وهي الحاكم الحقيقي للنظام الأمريكي بباراك أوباما ووظفت له أكبر حملة تسويق في التاريخ داخل أمريكا

لإنتـخـابه وخـارجـهـا ليقـوم بالعـمل المشتـرك الضـروري ولإطفـاء الحـرائق السياسية التي أشغلها نظامهم تحت إدارة المحافظين الجدد. ويصل هؤلاء إلى النتيجة أن هـراء ترك قوى السـوق لتعمل على فكفكة هـذه الأزمـة هو جزء من الماضي، والآن جاء دور الحكومات لتتولى قيادة السوق والرأسمالية علّها تخرج من هذه الأزمة ولو بشكل آخر من الرأسمالية.

بنك سـيـتي غـروب Citigroup هو أكبـر مـؤسـسـة مـاليـة في الولايات المتـحـدة بلغت اصـوله حـوالي ٢ تريليـون دولار. ذلك يعـني أن اصـول هذا البنـك تعـادل مـرة ونصـف بل وأكـثـر، من مـجـمـوع اصـول البنوك العـربيـة مجتمعة من المحيط إلى الخليج ! ومنذ نهايات ٢٠٠٦ بدأت عـلامات الوهن تطفو للسطح بحيث أنه فقد ٢٠٠ مليار دولار من قيمته السـوقية خـلال هـاتين السنتين. كان سعر سهمه في يناير ٢٠٠٧ يبلغ ٥٤ دولار بقيمة سوقية تعـادل ٢٥٠ مليـار دولار، أمـا اليـوم وبعـد كل مـئـات مليـارات الحـكومـة من كفـالات وسيـولة فسعـر سهمـه قد وصل إلى ٢,٣٥ دولا للسـهـم قبل خطة الإنقـاذ الحكوميـة ليـرتفع إلى ٦,٠٨ دولار للسـهم بعـدها. وضـمن شـروط اخـرى في خطة الحكومة فسوف تشتـري الحـكومـة ٢٥٤ مليـون سهم بـسعـر ١٠,٦١ دولار في وقت كان يمكن شراؤه بـ ٢,٣٥دولار! وفي الأسـبوع ما قبل خطة الإنقـاذ الحكوميـة انهـار سـهم سيـتي غـروب ٦٠٪ من قـيـمته السـوقـيـة وأخـرجت سيـتي غروب citigroup ٥٢٠٠٠ موظفـاً من وظائفهم، أما تفـاصيل الخطة والتي شارك بها وزير مالية أوباما المعين:

❖ تضخ الحكومة مبلـغ ٢٠ مليـار دولار فـوراً كسـيـولة للبنـك فـوق ٢٥دولار مليـار تم ضخها قبل ذلك بأسـابيع ولم تجـدي نفعـاً. وهذان المبلغـان جاءا من أصل الـ ٧٠٠ مليار دولار التي خصصها الكونغرس لعمليات الإنقاذ.

❖ تضـمن وزارة الخـزانة تحـمل خـسـائر بحـدود ٣٠٦ مليـار دولار من القروض والأوراق المشكوك بأمرها مقابل ضمانات الروهـونات (السامة)

الآيلة للسقوط.

❖ تتحمل سيتي غروب خسائر أول ٢٩ مليار دولار لوحدها وبعد ذلك تتحمل الحكومة ٩٠٪ من تلك الخسائر ! وتتحمل وزارة المالية ومؤسسة تأمين الودائع الخسائر الناجمة عن ذلك.

❖ مقابل الضمانات الحكومية ستحصل الحكومة على ٧ بليون دولار من أسهم سيتي غروب.

❖ تدفع سيتي غروب واحد سنت أرباح لكل سهم بدلاً من ٣٢ سنت كانت تدفع للسهم قبل ذلك بستة شهور.

السؤال هنا: لماذا لم تدفع هذه المبالغ مباشرة إلى أصحاب القروض المتعثرة لتقوم بدورها بالدفع للمؤسسات المصرفية وبهذا يبقى هؤلاء في بيوتهم.

الجواب: في النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي، أصحاب البنوك هم فقط من يتم إنقاذهم أيام الأزمات، وهم وحدهم الذين يدخرون أرباحهم أيام الرخاء. فهم الرابحون في الصيف والشتاء وفي السلم وفي الحرب وفي حالة الكساد أو حالة الإزدهار... فهم أولاً وأخيراً أصحاب النظام

من هو بن شلومو برنانكي؟

دعنا نتوقف قليلاً عند صاحبنا بن شلومو برنانكي، ولماذا جيء به في هذا الزمان بالذات، والذي أصابت فيه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية تفاوتت تسمياتها من أزمة جادة، إلى تراجع حاد، إلى انصهار اقتصادي إلاّ الاسم الذي قد يصفها بدقة أكثر وهو الكساد الكبير. كان موضوع رسالة الدكتوراة لبرنانكي عن الأسباب التي أدت إلى الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ وامتد لأكثر من عشر سنوات، لم تخرج منه الولايات المتحدة إلاّ بعد دخولها

الحرب العالمية الثانية، وبناء اقتصاد تلك الحرب، والحرب الباردة ومنها مشروع مارشال الذي تلاها. رأى بن شلومو آنذاك أن سبب المشكلة هو الخطأ الفادح بأن سمحت الدولة بانهيارات البنوك، حيث تم إفلاس أكثر من ٤٠٪ من بنوك أمريكا آنذاك، وأن معالجة مثل هذه الأزمات هو بعدم السماح لتلك البنوك بالانهيار ! يا سبحان الله... المهم ألاّ تنهار البنوك، ولكن أليس الأهم عدم السماح للأخطاء والممارسات التي أدت إلى انهيارها بالتكرار، أم إن تلك الممارسات هي أصلاً من طبيعة النظام، ولا تزول تلك الأخطاء والممارسات إلاّ بتغيير النظام الذي أدى إلى تلك النتائج ؟ كانت غولدمان ساكس وليمان بروذر آنذاك، واليوم هي نفسها، وتلعب اللعبة نفسها، وتؤدي إلى النتائج نفسها.

إذا كان من يأتي ويسمى أي محافظ مركزي هو وول ستريت وهذا هو الواقع والمعلوم، فلقد جاء وول ستريت ومؤسساته المالية لمن ينقذه من الإفلاس تحت كل الظروف. ولعل من الطريف أن الأستاذ المشرف على رسالة دكتوراة بن شلومو في جامعة MIT المشهورة، كان ستانلي فيشر، أستاذ الاقتصاد هناك ثم كبير موظفي صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة التي عصفت في بلدان جنوب شرق آسيا في التسعينات، وهو اليوم محافظ بنك إسرائيل المركزي... أما صاحبنا الآخر، وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسن Henry Paulson فكان رئيساً لمؤسسة غولدمن ساكس Goldman Sachs، والتي هي من أكبر لاعبي وول ستريت في فترة ما قبل الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩، وهذه (الأزمة الاقتصادية الحادة) أو سمها ما شئت.

لا نود هنا أن نناقش أطروحة بن شلومو برنانكي، هذا فهو ابن النظام وجاء لحمايته. لكنها من البساطة التي تصل إلى حد السذاجة أن يتم مقارنة أسباب علاج «الأزمات» الكبرى مثل هذه التي نراها اليوم بإعادة عقارب التاريخ، فهناك ٤ عناصر هامة مختلفة:

١. سرعة انتقال الأموال هذه الأيام بعد أن حولها المضاربون وبيروقراطياتهم الحكومية الأمريكية إلى سلعة كسائر السلع، هدفها جمع المزيد من الأموال بعد أن كانت خادمة للاقتصاد المنتج ومخزناً للقيمة، ومقياساً للمبادلة، فأصبحت نبضات كمبيوتر في اقتصاد جعلته كازينو لمغامراتها، تنتقل بسرعة الضوء أي ١٨٦,٠٠٠ ميل بالثانية.

٢. ضخامة الأموال والالتزامات على القطاع المالي بشكل خيالي وأرقام فلكية نتجت عن انفكاك القوانين الرقابية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت لتعالج تجربة الكساد الكبير.

❖ ديون العقارات القائمة هي حوالي ١٤ تريليون دولار، أي بحجم الاقتصاد الكلي لمدة سنة كاملة لأكبر اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة.

❖ مضافاً إليها ١٠ تريليونات ديون الدولة، والتي عليها أن تخدم فوائدها الهائلة للدول المقرضة.

❖ مضافاً إلى أعلاه ١١ تريليوناً على الشركات الأمريكية التي أغرقت نفسها بدين رخيص.

❖ فيصبح مجموع الديون يساوي ٣٠٠٪ من حجم GNP الاقتصاد الكلي الأمريكي.

❖ أما كبرى المشاكل فهي المشتقات Derivatives وهي أدوات مراهنة تصدرها البنوك... وقيمتها خرافية... تبلغ ٦٦٨ تريليوناً، أي بحجم اقتصاد الولايات المتحدة GNP لمدة خمسين سنة. ومع أن هذا المبلغ يشكل التزاماً حقيقياً على البنوك، نستطيع القول إن معظم كبرى البنوك الأمريكية قد أصبحت مفلسة، ولسنا ندري إن كان التدخل الحكومي سيكون كافياً لإخراجها من هذه الورطة الكبرى، وقد كاد

أن ينهـار أكبـر بنك في الولايات المتحـدة Citigroup لولا التـدخل السريع من الدولة، والذي يعتقد البعض بأنه لن يكون كافياً... هل هذا هو طوفان غرينسبان وأسباب ذهوله؟

٣. إن عولمة الاقتصاد العالمي قد أحدث تشابكاً لا مثيل له، فأصبح الأمر يحتاج إلى تنسيق كان يمكن حدوثه في ظل الأزمات البسيطة، وفي ظل أحادية القطبية والعصا الغليظة التي صاحبتها.

إذا كـانت المحـافظة على البنوك في الأزمـات الماليـة أمـراً ضـرورياً، يتسـاءل قـارئ لمجلة الايكونومست البريطانية، فلمـاذا أصـر صندوق النقـد الدولي، بدعم من الولايات المتحـدة بشـروطه على دول شـرق جنوب آسيا، على ضرورة السماح للبنوك بالانهيار (ليقوم وول ستريت بشرائها بأبخس الأسعار)، لأن قوى الحكومة يجب ألا تتدخل ضد قوى السوق وهي الآمر الناهي في اقتصاد السوق كما يدعون ؟ ويضيف، ما أشبه هذه الأزمة بأزمة جنوب شرق آسيا اللهم إلاّ أن صندوق النقد الدولي هو الغائب في هذه الأزمة.

عمل الرئيس الماليزي ماهتير محمد على حماية اقتصاد بلاده آنذاك بإهمال أوامر صندوق النقد الدولي وبدأت ماكنة الإعلام «الصندوقية» تحـذره بأن الويل الاقتصـادي قـادم له لا مـحـالة، فكان اقتـصـاده هو الوحـيـد الذي خـرج من الأزمـة بأقل الخسـائر. ولكن عندمـا حـاول الرئيس الأندونيـسي عـمل الشيء نفسـه ورفض وصـفـات الصندوق، اتصل به الرئيس كلينتون قائلاً «عليك اتباع تلك الوصفات كأنها قادمة من السمـاء». وانهـارت ٢٦٠ شـركة من أصل ٢٨٢ في سـوق جـاكـرتا المالي.

٤. أصبح اقتصاد الولايات المتحدة يعيش على الديون الخارجية بحدود ١٠٠٠ بليـون دولار سنوياً، ولم يكن الأمـر كـذلك في العـشـرينات

والثلاثينات، حيث نقلت العولمة كثيراً من المصانع من الولايات المتحدة إلى خارجها، فأصبح الاقتصاد الأمريكي في أكثره اقتصاد خدمات وأسواق مالية.

حسب أكثر التقديرات فإن الاقتصاد الأمريكي في مشكلة عويصة. لقد أسمى روبرت رينخ هذه الأزمة، وهو مستشار اقتصادي للرئيس المنتخب أوباما بأنها «كساد صغير»، لكن هذه التسمية قد تكون متفائلة. بول كريغ روبرتس- وهو من أبطال اقتصاد السوق في عهد ريغن كمساعد لوزير الخزانة، وكاتب عمود في الصحف المحافظة الموافقة دوماً عن اقتصاد السوق، مثل الوول ستريت جورنال - يقول: «**مع اني لا أستطيع التنبؤ بالمستقبل، لكني أستطيع القول بأن هذه الأزمة لا يمكن علاجها بالوصفات التقليدية السابقة، والتي مثلها لن تنجح في إعادة عافية الاقتصاد الأمريكي. فلقد كانت استدانة المستهلكين الأمريكيين من البنوك مصدراً رئيسياً للاستهلاك، حتى أصبح هؤلاء المستهلكون غارقين في الديون، وغير قادرين على الاستدانة، وكان استهلاك هؤلاء، معتمدين على الدين هو مصدر النمو للاقتصاد الأمريكي مؤخراً. وبذلك يتم استبعاد السياسة النقدية لأي وسيلة كمعالجة الأزمة. أما المشاريع التنموية للبنية التحتية (كما في الصفقة الجديدة أيام الكساد الكبير) فتحتاج إلى تريليونات الدولارات التي لا نملكها، فمن الذي سيمولها ونحن نعتمد على الاستدانة من الآخرين ؟ كذلك فإن الحجز على المنازل هو بالملايين. أما البطالة، فإن في الولايات المتحدة ١٠ ملايين عاطل عن العمل، لكننا لو قسنا البطالة حسب المقاييس التي كانت سائدة قبل أن يغيرها كلينتون فإنها اليوم بحدود ١٥٪. إذا ما توقف أو قلل الأجانب من شراء سندات خزينتنا، فليس أمامنا سوى طباعة المزيد من الدولارات**».

ما لا تريد المؤسسة الاقتصادية الأمريكية أن تفهمه، يقول باول

روبرت،س أن كلمـة تبـاطؤ لا تنطبق على حـالة هـذه الأزمـة. فليس هـناك صناعة يمكن تحفيزها (حيث انتقلت إلى الخـارج) ولا حوافـز لخلق طلب يعيد المسرحين إلى وظائفهم، وليست المشكلة مشكلة سيولة، فالعكس هو الصحـيح... ذهبت المصانع إلى الصين وغيـرها، والتي كـان التـحـفـيـز الاقتصادي يعيد العاطلين عن العمل منها وإليها... مع الأيام ستتسع الأزمة. سيضاف إليها أزمة بطاقات الائتمان (Credit Cards) وقروض السيارات... أصبحت شركتا السيارات الأكبر جنرال موتورز وفورد بحاجة إلى الإنقاذ من أموال الشعب لمجرد البقاء. أعلنت جنرال موتورز أن وحدة الرهونات التابعة لها سوف تفلس، أما دويتش بانك فأعلنت بأنها أصبحت بدون قيمة».

إن صفقة اخراج البنوك من ورطتها كانت قراراً مغلوطاً، حسب بول روبرتس، فالأصح كان إعطاء أصحاب المنازل المحجوزة مساعدة لفك حجوزاتهم، وهذا بدوره كان سيفتح تلك الأموال في الجهاز المالي... وما تم لم يكن سوى إضافة مصيبة مالية إلى أخرى.

ما أصاب أمريكا هذه المرة لن يمر مرور الكرام. سينتج عن هذا الإعصار أو الانصهار المالي تغيرات عميقة سيكون **أولها انتهاء عهد القطب الواحد، وليس آخرها انتهاء سياسة مبدأ بوش وحروبه الاستباقية.**

براك أوباما او إيهود باراك: لا فرق

الساذجون في عالمنا العربي، وهم كُثر، ابتهلوا إلى الله العلي القدير أن ينجح باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة، علّ الخير والسلام والمحبة تأتي على يديه، ويكفي أن اسمه هو باراك حسين أوباما ! أنريد أكثر من ذلك.

ولكن من هو باراك أوباما؟

لم يكن ممكنا لهذا الشاب المغمور أن يصبح سياسياً من الدرجة العاشرة، دون دعم قوي من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، لا أن يكون سانتوراً لولاية ايلينوي، ولا مرشحاً لبلدية. فولاء من مثله يجب أن يكون مطلقاً إلى إسرائيل ويهود أمريكا، خصوصاً بارونات المال ووول ستريت. دعنا نتكلم بالحقائق، بالمقتطفات التالية:

❖ في مقابلة مع جريدة لوس انجيلوس تايمز مع الرئيس الأمريكي كارتر، بعد الزوبعة التي أثارها اللوبي الصهيوني ضده وضد كتابه «فلسطين: سلام لا فصل عنصري»، قال كارتر «**إن إجراء نقاش هادف في الولايات المتحدة هو حلم لا يمكن تحقيقه. لا يوجد مرشح واحد في أمريكا لمنصب حاكم ولاية أو عضوية في الكونغرس أو لمنصب الرئاسة الأمريكية يجرؤ أن يتفوه بما لا يُرضي إسرائيل**».

❖ **الأدميرال توماس مورر Thomas Moorer الرئيس السابق لهيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية Washington Report 12 / 1999. P 124**

«**لم أرى أي رئيس - ولا يهمني من يكون - يستطيع مواجهتهم (اليهود واسرائيل). إنه أمر يعطل التفكير. إنهم دائماً يفوزون بما يريدون. يعرف الإسرائيليون كل ما يدور كل الوقت، حتى وصلت إلى نقطة أصبحت لا أكتب شيئاً، لو يعلم الأمريكيون القبضة الحديدية لهؤلاء الناس على حكومتهم لربما حملوا السلاح. انهم مواطنون ليس لديهم أية فكرة على ما يدور**».

❖ منذ بدايات سيرته السياسية في شيكاغو كان مؤيدوه من اليهود. ولقد عبر Obama أثناء حملته الانتخابية هذه عن امتنانه «**للدعم من الأصدقاء من الكثيرين من الجالية اليهودية، والتي ترجع قديماً إلى**

أيام بداياتي في السياسة في شيكاغو».

- ولا تربطه بطبقة السود الأمريكيين إلاّ بعض لونه، فهو من أُم بيضاء انغلوساكسونية، ومن خريجي جامعة هارفارد، لا يعرف هموم الفقراء ولا السود.
- اختار أوباما نائباً للرئاسة هو جو بايدن، والذي وصف نفسه «**أنا صهيوني... ليس ضرورياً أن تكون يهودياً لتصبح صهيونياً**». قال ذلك في مقابلة مع تلفزيون أمريكي، ويمكن مشاهدة المقابلة وتصريح جو بايدن هذا بفيلم قصير على الإنترنت بالرابط التالي

http://www.dailynewscaster.com/2008/08/24/joe-biden-i-am-a-zionist/

- قال جو بايدن في خطاب بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨ أمام المجلس الوطني اليهودي الديمقراطي:

«**أمضيت ٣٥ سنة من حياتي أتعامل مع قضايا تخص إسرائيل. إن مساندتي لإسرائيل تبدأ من معدتي، ثم إلى قلبي، ثم إلى عقلي. أعدكم، بل أتعهد لكم بأني ما كنت قبلت منصب نائب لأوباما لو كان عندي شك، وأعني أدنى شك، بأنه يشاركني الانتماء والولاء لإسرائيل. أنا أضمن ذلك بكل بساطة، لأنها الحقيقة**».

- باراك أوباما في أول خطاب له بعد فوزه بالانتخابات.

«**إنني ممتن إلى الأبد إلى مدير حملتي الانتخابية ديفيد بلوف (يهودي) ورئيس استراتيجي الحملة الإنتخابية ديفيد آكسلرود (يهودي).... لقد جعلتم انتخابي ممكنا...**». كانت كلفة حملته الانتخابية ٦٠٠ مليون دولار، جاء معظمها من المولين الصهاينة الأمريكان.

- كان أول تعيين لإدارته هو رام إسرائيل اماثيويل، وهو ليس يهودياً فقط، بل إسرائيلياً لأب إسرائيلي كان ينتمي إلى جماعة ETZL الإرهابية، التي شاركت في مذابح دير ياسين بفلسطين. شارك متطوعاً في احتياط

الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب الأمريكية الأولى في الخليج، علماً بأنه كان بإمكانه التطوع مع الجيش الأمريكي آنذاك

❖ الكاتب الإسرائيلي يوري أفنيري كتب بمقالته بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤: «لقد استلمت رسالة بالإيميل من مواطن بريطاني يقول فيها: إذن فإننا سنستبدل اليهود من المحافظين الجدد بعهد بوش باليهود الصهاينة الذين حكموا في عهد كلينتون. ما الفرق بربكم؟؟!»

❖ عين أوباما Paul Volcher رئيس البنك المركزي في عهد ريغان كبير مستشاريه الاقتصاديين، وهو معروف بسياساته التي أدت إلى فكفكة القوانين الرقابية، مما نتج عنه الانفلات الاقتصادي الذي أدى إلى انهيار سنة ١٩٨٧.

جاءت مؤسسة الظل صاحبة القول الفصل في الولايات المتحدة برجل أسود لأيام سوداء تتوقعها، سيكون أكبر الخاسرين لبيوتهم ومدخراتهم ووظائفهم من السود واللاتين، فتطلبت المرحلة هذا الرجل. وتذكر تلك المؤسسة الأحداث الدامية بل الثورة التي قام بها السود في لوس انجيلوس، والتي كادت تنتشر كالنار في سائر أرجاء مواطن السود في أمريكا. سيشعر السود بأنهم هم الحاكمون اليوم، وستضمن المؤسسة الدائمة ما أمكن ولاء أكثر فئة قابلة للاشتعال في الأيام الصعبة القادمة.

حملة تسويق أوباما من مؤسسة الظل كانت الأغلى في تاريخ الولايات المتحدة. كانت كلفة الحملة الانتخابية للرئاسة رقماً فلكياً بلغ حوالي ١٢٥٠ مليون دولار، كان نصيب الأسد منها لباراك أوباما، وقام بتمويل أكثرها صهاينة أمريكا وقوى الظل العالمية والأمريكية. وكانت تلك الحملة هي إحدى أنجح قصص العلاقات العامة في التاريخ الحديث. بعد أن تم حرق أوراق بوش والمحافظين الجدد وانتهاء دورهم، وبقدوم عهد جديد يتطلب العمل التعددي لا الانفرادي في الخارج، وكذلك احتواء ثورة السود والملونين

داخل الولايات المتحدة وهم المتضررون الأكبر من الأزمة المالية الحالية، حيث فقدوا منازلهم ومدخراتهم ووظائفهم. كان أيضاً من المفيد أن يكون أحدهم على رأس السلطة في البيت الأبيض. فصاحب البيت الأبيض، أبيضَ كان أم أسود، يدير فقط أجندة قوى الظل لا أكثر من ذلك ولا أقل، ولن يكون الحال مع باراك أوباما مختلفاً في شيء.

أجندة قوة النخبة الممسكة بزمام أمور أمريكا:

البروفيسور كارول كويغلي Carroll Quigly وكان يدرس في جامعة جورج تاون في واشنطن، بالإضافة إلى كونه مستشاراً بوزارة الدفاع، كما ذكر روجر موريس في كتابه (شركاء في النفوذ) كان شديد الإعجاب بمؤسسة العلاقات الخارجية القديمة، التي يعتبرها جزءاً من المؤسسة المالية ونخبة رجال الأعمال الأنغلوساكسون، وهي القوى النافذة بين نيويورك ولندن، والتي اخترقت وتسيطر بعمق على النظام الجامعي والصحافة، وعلى كل ما له علاقة بالسياسة الخارجية.

ويضيف موريس بأن كويغلي كان يرى في مجلس العلاقات الخارجية الشهير شبكة دولية متناغمة، إن لم يكن شبكة تآمرية في المقام الأول. ومما كان يقوله كويغلي لطلبته، بأنه ليس هناك من فروقات بين برامج الجمهوريين والديمقراطيين، وهو وضع طبيعي في نظره. وهنا قال أحد طلبة كويغلي، معلقاً على التصويت في الانتخابات الرئاسية: «لن يهم إذن لمن سنصوت يوم الانتخابات الرئاسية في نوفمبر».

بينا بوضوح أن مجلس العلاقات الخارجية هو إحدى قوى الظل الرئيسية في الولايات المتحدة، والتي ترسم سياساتها وترسل رجالاتها لتكوين اللجان والدراسات والتوصيات، وحتى «إعارتهم» إلى داخل الإدارات

الأمريكية لينفذوا ما قاموا به من دراسات. بين كتاب نذر العولمة بطبعته الأولى أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الاقتصادي منه والسياسي قام به «لجان الحرب والسلام» السرية، والتي انعقدت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية لتخطط لنظام النفوذ الأمريكي بعد تلك الحرب، خلفاً لنظام النفوذ البريطاني وما قبله. ولقد نشأ عن توصياتها الاقتصادية اتفاقية بريتون وود ومؤسساتها، ومنها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكذلك المؤسسات الدولية والسياسية ومنها الأمم المتحدة.

أجندة أوباما الاقتصادية والسياسية

ما جاء على لسان رئيس مجلس العلاقات الخارجية CFG ريتشارد هاس Richard N. Haass قبل يوم من الانتخابات التي فاز بها براك أوباما (Newsweek Nov. 3, 2008: p34) يغير من رأي المؤسسة الحاكمة، وهو برأينا سيكون برنامج أوباما الاقتصادي والسياسي، وسوف تكشف السنوات القادمة صدق هذا الاستقراء:

«سيكون هناك أيام تتساءل خلالها لماذا أتعبت نفسك لتصبح في هذا المنصب. ومما يجعل من منصب الرئيس القادم أمراً بالغ الصعوبة هو ليس فقط ما ينتظرك من مشاكل، ولكن أيضاً العوامل المقيدة لما تستطيع فعله حقاً».

- **بين هاس «إن ثماني سنوات جورج دبليو بوش كانت بدايتها سلام في أكثر بقاع الأرض، كانت فيها القوات الأمريكية في حالة راحة واسترخاء. كان سعر برميل النفط ٢٣ دولاراً، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل ٣٪... وكان الدين الحكومي حوالي ٦ تريليونات دولار فيما كانت ميزانية الدولة بها فائض لا بأس به... وفي المقابل فسوف، أيها الرئيس الجديد، ترث حروباً**

في العـراق وأفغانسـتـان، وسـتـجـد قواتنا المسلحـة منهكة، وأن سعـر برمـيل النفط قـد وصل يومـاً إلى ١٥٠ دولار، وسـتـرى دولاراً أضعف عـن ذي قبل وعـجـزاً في مـيـزانيـة الحكومـة يصل إلى حـوالي تريليـون دولار في سنة رئاسـتـك الأولى، وأن حـجـم الدين العـام الحكومي قـد ارتفـع إلى ١٠ تريليونـات دولار، وأزمـات اقـتـصـادية تسود أكثر بلدان العـالم مما يعرضها إلى حالات عدم الاستقرار».

ولعل أهم ما جاء في ما قاله هاس:

❖ **أصـبـحـت القطبـيـة الأحـادية جـزءاً من الماضي،** وسـتـصـبـح القـوة الاقـتـصـادية والسـيـاسـيـة في أيادي مـتـعـددة. هذا لا يعني أن الولايات المتـحـدة قد أصـابها الضـعف، فسـوف تبـقى أقـوى قـوة في العـالم، لكن الولايات المتـحـدة لن تصـبح قـادرة على الهـيـمنة، ولا من بـاب أولى، على الإملاء على الآخرين برامجها. هناك حدود لموارد الولايات المتحدة...... **فليـسـت الولايات المتـحـدة قـادرة على امـلاء شـروطهـا على الآخـرين، وليس لديهـا مـا تسـتطيـع إقناعـهم بأن يـتـخـذوها قدوة بـعـد أحـداث انهـيـار انرون، وفضائح أبو غريب، والإعصار كاترينا، والأزمة الاقتصادية الراهنة.**

❖ يرى هـاس أن الإدارة الجـديدة عليـهـا **تخـفـيض القـوات الأمـريكيـة** في العـراق، ودمج الأقليـة السنيـة في المؤسسـات الوطنيـة العـراقيـة، وحث الدول العربيـة على مساعدة الحكومة العراقية، وكذلك الاتفاق مع إيران على مـسـتـقـبل العـراق. وهو يرى أن الأمـور تسيـر باتجـاه ايجـابي، لكن المشكلة هـي في أفغـانسـتـان، والذي تتدهور فيـه الأمور بسرعـة لصـالح طالبان، **وعلى الإدارة الجديدة تشجيع الطالبان على المفاوضات.**

❖ على الإدارة الجـديدة أن تعتـبـر مـشـكلة **أفغـانسـتـان وباكسـتـان مـشكلة واحدة،** فمن الواضح أن باكستان غير قـادرة أو غيـر راغبـة في مراقبـة

حدودها. هاس يرى أن باكستان، ثاني أكبر دولة إسلامية ذات العشرات من الرؤوس النووية والـ ١٧٠ مليوناً،ستصبح دولة منهارة Failed State.

❖ **إيران هي تحدٍ كبير آخر** فـ (هاس) لا يوافق على أن الحل في أحد خيارين، إما الحل العسكري وإما قبول إيران نووية، فالحل العسكري خيار سيء، فقدرة إيران على الانتقام متوفرة، وسوف تقفز اسعار البترول إلى عنان السماء. **فالحل الأمثل هو مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة.**

❖ **بالنسبة للقضية الفلسطينية فيرى هاس وهو يهودي صهيوني أيضاً، أن حالة الجمود الحالية تمثل خطراً على إسرائيل** ومستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية آمنة ومزدهرة. فالوضع الراهن يساعد على التطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي، وهو عامل هام في انتشار العداء للولايات المتحدة.

❖ **على الولايات المتحدة ابتداع استراتيجية جديدة**، علينا أن نطوي صفحة القرن الأمريكي الجديد ومبدأ بوش للحروب الاستباقية، كما على الولايات المتحدة أن تتعامل مع مكونات **العولمة وإيجاد أطر جديدة يتم بناؤها** لسد الهوة بين التحديات الجديدة والبنية التحتية للقوانين والمؤسسات لمراقبتها، كما تم عمله بعد الحرب العالمية الثانية بإيجاد المؤسسات الاقتصادية والسياسية الآنفة الذكر. وأن التعددية لا الانفرادية هي سبيلنا الوحيد الممكن للتقدم إلى الأمام لتحقيق أهدافنا.

❖ كما ينصح الرئيس الجديد بالابتعاد عن الحزبية، **وعمل الحزبين معاً** للخروج من الأزمات العديدة والحادة التي تواجهها الولايات المتحدة.

هذه هي الأجندة التي كان سينفذها أيٌ من المرشحين...

لذلك نجد أن هذه السياسات لم تنتظر قدوم الرئيس أوباما بل بدأت حتى في عهد الرئيس جورج بوش:

- ❖ بدأت المفاوضات المباشرة مع إيران، حيث أرسلت الخارجية الأمريكية ثاني أهم رجالاتها لحضور الاجتماع مع الإيرانيين والأوروبيين، حول تحفيز الإيرانيين لوقف تخصيب اليورانيوم، وكان اجتماعاً وجهاً لوجه، كذلك اجتمعت الوفود الأمريكية مع الإيرانية لبحث موضوع العراق. كان هذا في عهد بوش.
- ❖ بدأت التسريبات من وزارة الدفاع الأمريكية بعدم معارضتها لاتفاق بين طالبان والحكومة الأفغانية، وفي الوقت ذاته بدأت التسريبات بأن إحدى الدول المعروفة بتعاونها مع واشنطن قد جمعت بين طالبان والحكومة الأفغانية لإيجاد سبل اتفاق بينهما.
- ❖ بدأت السياسة الأمريكية ووزارة خارجيتها بالعمل الدؤوب مع إسرائيل لإيجاد دولة فلسطينية منقوصة السيادة، تقوم بأعمال الكناسة (البلديات)، والحراسة (القمع المتطرفين)، بعد أن قال إيهود أولمرت، وهو من علاة الصهاينة، جهاراً نهاراً أن على إسرائيل السعي «الآن الآن وليس غداً» إلى الاتفاق مع الفلسطينيين على دولتين، لأن الوقت والديمغرافيا لا يسيران لصالح إسرائيل، وهو القول نفسه لـ هاس، وهو أيضاً يهودي صهيوني العقيدة، أي أن حل الدولتين بالشروط الإسرائيلية هو مصلحة إسرائيلية لا تحتمل التأخير.

ثم ماذا ؟

إنها أزمة نظام

خلال عقد الثمانينات أطلق رجل يدعى ميخائيل غورباتشوف العنان لحركة لم تتوقف، حيث ظن او قال إنها ستنتهي. وسواء كان يعمل علانية بمفرده أو سرّاً مع الآخرين، فإن الطاقة التي أطلقها داخل الاتحاد

السوفيتي قد أدت إلى تدمير ذلك النظام، وأفضت إلى انهيار النظام الشيوعي والاتحاد السوفيتي وغورباتشوف نفسه. ومن الجائز أنه لم يكن يعتقد تماماً أن الامور ستصل إلى هذا الحد عندما بدأ مشروع البريسترويكا. وإذا كانت البريسترويكا تهدف إلى «ترميم» سد للمياه، فإن البريسترويكا التي بدأها غورباتشوف قد دمرت جدران السد دون التخطيط لما سيتم عمله بالنسبة للمياه داخله.

ولعل أحد أهم نتائج بريسترويكا العولمة كان تعطيل الدور التاريخي للأموال من كونها مخزناً للقيمة، ومقياساً للتبادل، ووسيلة للدفع لتصبح سلعة كأي سلعة أخرى، مما نتج عنه بروز اقتصاد مالي امتصاصي لا هدف له سوى المضاربة والمتاجرة بالأموال. وانقلب المال من خادم للاقتصاد المنتج إلى عبء طفيلي عليه، وانتقل المال من حقيقة ملموسة إلى خيال يتجسد في نبضات الكترونية داخل كمبيوترات كازينو المال العالمي. ولقد نعى جويل كيرتزمان Joel Kurtzman محرر مجلة هارفارد بزنس ريفيو Harvard Business Review موت المال كما يعرفه الناس في كتابه (موت الأموال The Death Of Money)، حيث قدّر في ذلك الكتاب بأن ما معدّله ٣٪ فقط من المعاملات المالية اليومية (والتي تزيد على ١٢٠٠ مليار دولار باليوم) تستثمر في تجارة السلع والخدمات في الاقتصاد المنتج، بينما يتم تسخير حوالي ٩٧٪ من حجم تلك المبادلات المالية اليومية في أعمال المضاربة، والتي تُرْهق وتستلب الاقتصاد المنتج وفق آليات وأدوات مالية مستحدثة.

قال ويليس هارمن (Willis Harman): **إن النظام الحالي، شأنه شأن المريض الذي يذهب إلى الطبيب، فيقول للطبيب انه يقاسي من عمله الذي يضنيه، لكنه يحب ما يتعاطاه من الكحول في المساء فهي تنسيه هموم النهار، وهو يدخن ثلاث علب سجاير في اليوم وهو يطلب العلاج ولكن دونما أي تغيير في عمله أو شربه او دخانه! ويبدو أن مجرد الترقيع**

في النظام الرأسمالي المعلومالي لم يعد كافياً. ويضيف «ويتعمق شعور الشعوب في العالم الحالي بأنهم أصبحوا بلا حول ولا قوة.. وهم في أكثر الأحيان يعزون تلك المشاعر لإخفاق سياسات قوى النفوذ أو إلى اليساريين المتعصبين، أو إلى الرأسماليين الجشعين. ولكن حقيقة الأمر هي أعمق من ذلك، وتتطلب تغييراً عميقاً أساسياً في المفاهيم والافتراضات (للنظام نفسه)».

وهكذا وصف رؤساء النظام الرأسمالي الانجلوأميركي نظامهم منذ أيام الرئيس لينكولن إلى يومنا هذا. فلقد قال الرئيس لينكولن «**لقد تم تمجيد الشركات وتتويجها. وسيتبع ذلك عهد من الفساد في المناصب العليا الرفيعة، وسيتم تسخير الأموال ونفوذها في تكريس حكم أصحابها، من خلال الإجحاف بحقوق الآخرين وتعريضها للانتقاص. إلى أن تتجمع الثروة في ايد قلة قليلة.**» ولقد صدق الرئيس لينكولن.!! وقال الرئيس الأمريكي روذر فورد بي هيز Rutherford B. Hays: «**إن مقولة: هذه حكومة الشعب، ومن الشعب وللشعب، لم تعد قائمة. إنها حكومة الشركات، ومن الشركات وللشركات.**». ولقد صدق الرئيس روذر فورد بي هيز.!!، ولقد قال الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter: «**في دولة كانت تباهي بالعمل الجاد، والعائلات المترابطة، والمجتمعات المتينة في بنيانها، وإيمانها، أصبحت اليوم تميل إلى عبادة الانغماس الذاتي والاستهلاك. ولم يعد تعريف الهوية الإنسانية بما يفعله الانسان بل يما يملكه. ولكننا اكتشفنا ان امتلاك الاشياء واستهلاكها لا يشبع حاجتنا إلى الأمور المعنوية والروحية، وقد تعلمنا أن تكديس السلع المادية لا يكفي لملء الفراغ الذي يكتنف الحياة عندما لا يكون لديها إيمان أو غرض**». وقد صدق الرئيس كارتر..!!، وعندما كان طالباً في جامعة ييل YALE قدم الطالب بيل كلينتون قبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، بحثاً في مساق (الشركات والمجتمع)

قال فيه «**بأن نظام التعددية الأمريكية هو نظام فاشل لأن الشركات تملك المال، وبواسطة المال فقد تم إفشال وإفساد هذا النظام**». ونقول هنا صدق الطالب بيل كلينتون.!، فإذا كان أهل مكة أدرى بشعابها، فما علينا إلا أن نوافق رؤساء نظام المعلومالية -تآلف وشنطن وول ستريت- بأنه نظام فاسد ومفسد.

لعل أخلاقيات النظام التي تسوّقه الرأسمالية المعلوماليّة ليصبح نموذجاً للعالم يحتذى به قد تم وصفه جيداً من والدة الرئيس الأمريكي كلينتون، حينما وصفت مدينة هوت سبرنغز التي نشأ بها الرئيس كلينتون بأنها «**مكان ينظر فيه إلى الخارجين على القانون باحترام، حيث يتم وضع القوانين لتُكسر، وحيث المال والقوة -كيفما تم الحصول عليهما- هما المعيار لقيمة الإنسان**». أو كوصف الكاتب الأمريكي روجر موريس Roger Morris حين وصف المدينة نفسها هكذا: «**وفي الخمسينات، أصبح الفساد أكبر من ماكنات قمار وبنات هوى. وكما في بقية أميركا، تم مأسسة الفساد وأعمال الهوى فأضحت مؤسسات وشركات، وأصبح أصحاب الجريمة المنظمة وتآلف أصحاب تلك المؤسسات مع الدولة يتحكمون في السوق السوداء لنوادي الليل والقمار وما هو أكثر. ولقد أصبح كل شيء خاضعاً للشراء بمن في ذلك السياسيون أنفسهم.**» ص٣٧ (شركاء في النفوذ).

ولعل ما جهدنا بالوصول إليه في كتابنا قد جاء أخيرا على لسان شيخ مضاربي الرأسمالية في كتابه «أزمة الرأسمالية العالمية». يقول سورس: «**لا يعير أصوليو الأسواق اهتمامهم إلى المثل الاجتماعية، بحجة أنها تجد تعبيرا لها في سلوكيات السوق.. ولكي أثبت كذب هذا الادعاء فلا حاجة لي إلى الحجج النظرية.ولكن دعني أستند إلى خبرتي الشخصية. فعندما ضاربت على الجنيه الاسترليني عام ١٩٩٢، كان البنك المركزي البريطاني على الجبهة المقابلة ليجابه مضارباتي. وما كنت أفعله في الحقيقة أنني**

كنت آخذ النقود من جيوب دافعي الضرائب البريطانيين. ولو أني أردت أن آخذ النتائج الاجتماعية لأعمالي لأصاب الخطأ نتائج حساباتي.» (ص ١٩٦). ويضيف سورس القول: «إن طغيان معايير المال وتأثيراتها على السياسة قد جعلت العملية السياسية أقل تأثيرا لخدمة المصلحة العامة عن الماضي عندما كانت المعايير الاجتماعية أكثر أهمية.إن مؤسسات الديمقراطية التمثيلية التي عملت بشكل جيد في الولايات المتحدة، وأكثر أوروبا قد أصبحت في خطر.» (P200). ويضيف: «من المفروض أن تقدم الديمقراطية ميكانيكية لاتخاذ القرارات المشتركة لمصلحة المجتمع.ولكن هذه العملية قد تم افسادها حينما دخلت الأموال داخل اللعبة. ففي الولايات المتحدة لا يستطيع النجاح في الانتخابات إلا أولئك الذين عقدوا الصفقات مع مراكز القوى ليحصلوا على ما يكفيهم من أموال لإنجاح حملاتهم الانتخابية.» ص ٢٠١

يقول روجر تري (Roger Terry) في كتابه (جنون الاقتصاد - Economic Insanity): «يعرف الأمريكيون ان هناك خطأ ما في أميركا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا ذاك الخطأ، والاهم من كل ذلك فهم لا يعرفون كيف يصلحون ذلك الخطأ.. وكل ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فقط. وفي الحقيقة فإن بعضاً مما يسمى حلولاً يزيد الطين بلّه، ذلك ان تلك الحلول تحاول ان تغير نتائج النظام دون تغيير النظام الذي افرز تلك النتائج. ان المشكلة لا تكمن في كيف نطبق نظامنا الاقتصادي، فنظامنا الاقتصادي بعينه هو المشكلة. ان الخطأ هو في التركيبة الاساسية لنظامنا الاقتصادي، ولن تكون الحلول الجزئية وتضميد النتائج حلاً يذهب بالمشاكل. اذا أردنا الوصول إلى مثلنا فيجب اقتلاع المشاكل من جذورها لا بقصقصة بعض الأوراق، وعلينا ان نحاكم كل الأسس والافتراضات التي تُسيّر نظامنا، وكشفها كما هي على حقيقتها».

لعل أول حقيقة يجب أن نواجهها أن واجب الاقتصاد هو خدمة المجتمع، لا أن يسخّر المجتمع كله لخدمة النمو الاقتصادي، والذي يجيّر بكله وجلّه إلى فئة الواحد بالمائة في النظام المالي المعلومالي الحالي. ولقد تم الارتقاء بالنمو الاقتصادي ليصبح ديناً ما أنزل الله به من سلطان.

ولعل الحقيقة الثانية هي أن الاقتصاد لم يرتقِ إلى مرتبة العلوم، علماً بأن أرباب المال العالمي قد قدّموه وكأنه أبو العلوم، يضاهي في دقته قوانين نيوتون للحركة، وارتقوا بالاقتصاديين المتحالفين معهم ليكونوا أبواقهم ليبشروا بمبادئهم غير المقدسة باعتبارها غاية في القداسة، وأضحى مثل هؤلاء الاقتصاديين كهنة النظام. ولعله لا يهمنا ان يكون كبير هؤلاء الكهنة من أصحاب الشذوذ الجنسي ويتفاخره بأنه بلا أخلاق (immoralist) لكن يهمنا كثيراً مقولته بأنه (**علينا أن نتظاهر أمام أنفسنا وأمام الجميع بأن العدل خطأ وأن الخطأ عدل**) فهذه المقولة هي جوهر العقيدة الرأسمالية، ولم تمض علينا سوى ٢٥ سنة من بعده حتى خرج علينا مليتون فريدمان بكتابه (التاريخ النقدي للولايات المتحدة) ليقول لنا بأن مبادئ الكينزية هي الخطأ بعينه، لا خطأ بعدها ولا قبلها، مع أنها كانت العقيدة التي طبّلت وزمّرت لها بل وبنيت على أساسها الأنظمة الرأسمالية لربع قرن من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك المبادئ وكينز نفسه من بناة أنظمة وادوات بريتون وودز كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

قامت جمعية الاقتصاديين الأميركيين بتشكيل «لجنة التعليم العالي في الاقتصاد» بعضوية لامعين من الاقتصاديين مثل آلان بلايندر (Alan Blinder) وكينيث أرو (Kenneth Arrow) ولورنس سمرز (Lawerencc Summers)، قاموا بمسح دوائر الاقتصاد في ٩١ جامعة امريكية تقوم بتخريج أكثر من ٩٠٪ من حملة الدكتوراة في الاقتصاد. وجاء في التقرير **«لم يعد الاقتصاديون على وفاق او اتفاق على ما يشكل ماهيّة مهنتهم. كما**

اتفق ٦١٪ من اسـاتذةالاقـتـصـاد في تلك الجـامـعـات ان الارقـام والادوات الحسـابيـة والاحـصـائيـة قد طغت على جـوهر الموضوع». (ص٧٢-بناء عـالم يربح به الجـميع). أما بيـزنس ويك فـقـالت مـتـهكمـة (٧٠٠٠ اقـتـصـادي ولا حلول) وقـالت بأن الاخـتلال في الوسـائل المتبعـة للاقـتصـاديين جعلتهم غيـر قـادرين عـلى المسـاعـدة فـي إصـلاح الاقـتصـاد الحـقيـقي». أمـا جيـفـري أي غارتين Jeffrey E. Garten عميد كلية الإدارة بجامعة ييل YALE فيقول «ان سجل الاقتصاديين مُخجل. فلقد تنبأوا بانتهاء اليابان أيام الصدمة النفطية لاويك حيث ان اليابان كانت تعتمد بنسبة ٩٩٪ على المستوردات النفطية، ثم لم يتنباوا بالصعود الياباني المذهل إبان عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولا هم تنبأوا متى ستنفقع الفقاعة الاقتصادية اليابانية في عقد التسعينات من القرن العشرين.

والحـقيـقـة الثـالثـة التي نود الإشـارة اليهـا ان فصل عـرى الاقتصـاد عن الأخلاق والمجتمع والمثل، كما في النظام المعلومالي، وكما وصفه البروفيسور ليستر ثورو من (MIT) بأنه نظام لا تحكمه مبادئ بل تحكمه المصالح، ولكل شيء ثمنه، يخلق غـابة من المجـتـمع، ينتج عنه الإجـرام، والتـشـرد والـظلم الاجتمـاعي. وأن أي نظام اقتصـادي يجب ان يكون قائمـاً علـى أسـاس العدل، لا كما قال كينـز قبل سبعين سنة بأن العدل هو خطأ والخطأ هو العدل.

والحـقيـقـة الرابعـة هي ان النظام الاقتـصـادي لا يأتي معـزولاً عن غيـره من الأنظمة، فمفهوم الحياة وغرضـها وهدفها تتحكم في النظام الاقتصادي نفـسـه، ولا يمكن لنـا شـراء النظام الاقـتـصـادي الغـربي دونما شـراء المثل الغربية أيضاً.

وأجـرت منظمـة التـعـاون والتنمـيـة الاقـتـصـادية (Organization for Economic Co-operation and Development - OECD) دراسـة عن النظام الاقتصادي في الاسلام وكيف يتميز عن الرأسمالية والشيوعية. وجاء في

التقرير: (ان التعاليم الإسلامية تختلف عن الرأسمالية لمعارضتها تراكم الثروات الفاحش، وتختلف عن الاشتراكية لانها تحافظ على حقوق التملك لوسائل الإنتاج. ففي مجتمع حقيقي يتبع تعاليم الاسلام يجب الاّ تتعارض مصالح طبقات المجتمع، بل يجب ان تتعايش بالتواصل والتراحم عبر المشاركة والمسؤولية الواعية. كما يجب مراعاة حقوق الفرد ولكن بطريقة عادلة تتوازن مع مصلحة المجتمع بأكمله). ولكن تعطيل باب الاجتهاد منذ قديم الزمان كان تعطيلاً للعقل ودوره.. فبدأت الهوّة تتسع بين مبادئ الفكر السامي ووسائل العصر اللازمة لتطبيقه فنشأ عن ذلك شيزوفرانيا بين علوّ الفكر وانحطاط الأساليب. وبقيت وسائل ذلك الفكر والحضارة العظيمة في ثلاجة الزمن البعيد، بينما تقود المبادئ المادية العنصرية الخرقاء مركبة فضاء.

حقق النظام الرأسمالي المعلومالي انجازات علمية وتكنولوجية هائلة، صاحبها خواء روحي وانحطاط اخلاقي كبيران، كما حقق إنجازات مادية لشعوبه على جانبي الاطلسي والبالغة حوالي ١٠٪ من سكان الكرة الارضية، وذلك باستلاب مقدرات ال ٩٠٪ من بقية سكانها الاخرين، وجاءت ادوات العولمة واقتصادها لتزيد من عملية الاستلاب تلك، واستلبت فئة الواحد بالمائة من كل شعب من شعوبها مقدراته ثم استلبت خيرات ومقدرات البقية الباقية من الشعوب فأصبح العالم مضطرباً كالواقف على رأسه لا يقوى على مثل هذا الوضع ولا يمكن الاستمرار به حتى ان النظام المعلومالي بجبروته ووحدانيته هذه الأيام كان قاب قوسين او أدنى من الانهيار. قال جورج سوروس: «قبل أقل من ستة شهور كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية. وكان ذلك النظام لا يبعد سوى أيام قليلة من الانهيار التام. وأني أخشى ان تؤدي النتائج السياسية الناجمة عن الازمات المالية الأخيرة إلى انهيار النظام الرأسمالي العالمي برمته!».

ولقد علمنا التاريخ قديمه منذ أيام الروم والفرس، وحديثه قبل بضع سنين في الاتحاد السوفييتي، ان كثيراً من الدول العظمى تكون في حقيقتها أوهى من بيوت العنكبوت.

والدي رحمه الله كان دائماً يقول: «اللهم ولِّ عليهم أتيسهم»... ويبدو أن الله قد استجاب لهذا الدعاء.



SYSTEMIC CRISIS

❖ في كتاب نذر العولمة سنة 1998 ، بيّن الكاتب أن النظام الرأسمالي قد ركب ثورة المعلومات لينتج عنه اقتصاد سماه الكاتب بالنظام المعلومالي بحيث أصبح هناك اقتصادان : اقتصاد حقيقي منتج، واقتصاد طفيلي معلومالي يعيش على المضاربة على الاقتصاد الحقيقي ليربكه وينهكه. وليحول أسواق المال إلى كازينوهات للمقامرة تصب في جيوب بارونات المال العالميين و وول ستريت.

❖ وبين ذلك الكتاب بأن هذا النظام الطفيلي قد تم فرضه على العالميين تحت اسم العولمة . وتم مهاجمة جميع الأنظمة المغايرة لهذا النظام المعلومالي الأنجلوساكسوني بوتيرة تسارع بعد انبعاج الاتحاد السوفيتي . وكانت مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الحرة أدوات استخدمت في عملية التطويع هذه تحت اسم العولمة - والتي عرفها الكاتب في محاضرة له في جامعة هارفارد بأنها العملية التي تسعى لتطويع الدول لتصبح جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية الأمريكية وبارونات المال العالميين.

❖ في كتابه امبراطورية الشر الجديدة (2003) بين الكاتب ان الاقتصاد ا لأمريكي خرج من التسعينات من القرن الماضي منهكاً بفقاعة اقتصادية كانت أشبه بفقاعة العشرينات من القرن الماضي التي سبقت الكساد الكبير . وأعرب الكاتب أن ما أسمي الحرب على الإرهاب أو ما يسميه آخرون حرب الإرهاب كانت حروباً لمحاولة الهروب إلى الأمام من تلك الفقاعة.

❖ في كتابه حروب البترول الصليبية (2005) بين الكاتب في فصل الكتاب الأخير وعنوانه "الإمبراطورية الأمريكية : نهايتها بأزمة قلبية اقتصادية" بأن الاقتصاد الأمريكي غارق ومدمن على الديون والتي وصلت إلى حدود غير مسبوقة لا يتحملها أي اقتصاد. وتنبأ بأن فقاعة العقارات ستكون الشعرة التي ستقصم ظهر البعير.

❖ في هذا الكتاب "أزمة نظام" يبين الكاتب أن هذا النظام قديمه جديد وجديده قديم . يعيش على الحروب والسلب لثروات الشعوب. وأن "تاريخ صلاحيته" قد انتهت. وأن نظاماً اقتصادياً سياسياً اجتماعياً آخر هو الآن مطلباً عالمياً . وهو في مرحلة آلام المخاض في هذه الأيام.

د. عبد الحي زلوم : أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في القدس ، والجامعية الأولى والعليا في الولايات المتحدة بما في ذلك جامعة هارفارد. ولقد تعايش وخبر النظام الأمريكي لأكثر من نصف قرن كما عمل مع العديد من الشركات العبرقطرية في الولايات المتحدة واوروبا . كما عمل مستشاراً عالمياً في قطاع النفط وله ستة مؤلفات في الاقتصاد السياسي.

